اليسار

راية المستضعفين في الأرض

الانتخابات في الهند

■ اليسار / العدد السادس و السبعون/ يونيه ١٩٩٦ / محرم ١٤١٧ هـ / الثمن جنيهان مصريان ■



الصحفيون يعلنون الغضب والاحتجاج

اللجنة المركزية للتجمع تعترف بالأزمة

العمال فقراء بالخصخصة أو بدونها

١٦ يوماً فاصلاً على رئاسة روسيا

بينالى الخزف الدولى بالقاهرة ● ماركسيون سابقون يعتذرون

فى هذا العدد

لليسار در
حجازى .. مرحبا

فاجأنا الفنان "حجازى" بعودته لليسار، عندما أرسل لنا صباح السبت ٢٥ مايو لوحة الغلاف، التى افتقدناها وافتقدهامعنا القراء طويلا، منذ توقف «حجازى» عن رسم الكاريكاتير تماما .. ومنذ عادت رسومه تطل علينا فى روز اليوسف ونحن ننتظر فاليسار بدون حجازى افتقدت أحد ملامحها الأساسية.

ويبدو أن عودة "حجازى" قد أعادت لليسار ارتباطها بفن الكاريكاتير ففى هذا العدد نرى رسوم حاكم وعز العرب وغرابية .. ونأمل أن يستمروا معنا وأن يتوالى ارتباط فنانى الكاريكاتير باليسار، كما كان الحال دائما.

وفى هذا العدد حاولنا استكمال ملف القطاع العام الذى نشر فى العدد الماضى بالتركيز على نتائج الخصخصة على الطبقة العاملة المصرية. وواصل د. فوزى منصور حواره الممتع مع محمد حسنين هيكل - والذى لم ينته بعد - واستأنف د. عبد العظيم أنيس هوامشه.

واحتلت أحداث العالم الخارجى مساحة هامة من العدد .. واشنطون .. موسكو .. برلين .. باريس .. ونيودلهى .. فما يجرى فى هذه العواصم، أمر بالغ الأهمية لنا.

ورغم أن المساحة المخصصة للعرب تبدو خالية إلا من رسالة القدس(حنا عميرة) ، فالاهتمام العربى لم يغب فموقفنا خصصت لدروس العدوان على لبنان وتناول د. حامد خليل قضية المشروع الشرق أوسطى ومع ذلك فنحن نشعر بالتقصير والنقص خاصة ورسالة حيفا لم تصلنا حتى لحظة طبع هذا العدد (!)

الغريب أننا واجهنا وضعا غريبا هذه المرة ، وهو تخلف عدد من أبرز محررى اليسار عن تسليم المواد المتفق عليها . مثلما حدث من مدحت الزاهد ومصباح قطب وهى ظاهرة نرجو أن تكون استثنائية

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
أحمد عز العرب
المستشارون:
أبراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عبد الغفار شكر
عبد الغني ابو العينين
محمود أمين العالم
محمد وفاء حجازى

شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات لمدة سنة واحدة
مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و٦٠ جنيها للهيئات
الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٤ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX: 5786298



دروس العدوان الإسرائيلى على لبنان والعرب



من الخطأ اعتبار العدوان الإسرائيلى على لبنان الذى استمر ١٧ يوما قد انتهى بوقف إطلاق النار والتوصل إلى تفاهم مكتوب وتشكيل لجنة رقابة خماسية تضم «**لبنان واسرائيل وسوريا وفرنسا والولايات المتحدة**». فوقائع ما جرى وأهدافه ودروسه تشكل موضوعا أساسيا لابد أن يشغل كل الحكومات والاحزاب والشعوب العربية.

فأهداف العدوان طبقا للتصريحات الاسرائيلية والمعلومات التى تسربت من دوائر صنع القرار فى إسرائيل والولايات المتحدة تتجاوز «ضرب البنية التحتية لحزب الله لوضع حد لنشاطاته، ودفع المدنيين اللبنانيين- عبر استهدافهم بالعداء- ليصبحوا قوة (حليفة) ضده، وإجبار سوريا ولبنان على وقف عمليات المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان، ليصبح الاحتلال احتلالا هادئا تقوم سوريا ولبنان بحراسته، وحرمان سوريا من ورقة المقاومة اللبنانية فى محادثات التسوية السياسية».. كما تتجاوز تأديب سوريا ولبنان لمقاطعتهما قمة شرم الشيخ، وضمان فوز حزب العمل فى الانتخابات الإسرائيلية.

لقد استهدف العدوان بالاضافة لكل ما سبق، الاقدام على خطوة هامة تتعلق برسم الخريطة الجديدة للمنطقة فى ظل التسويات السياسية الجارية الآن على أساس منهج كامب ديفيد ومؤتمر مدريد، ومن أجل إقامة نظام شرق أوسطى تحتل فيه إسرائيل دور القوة المهيمنة عسكريا واقتصاديا.

فإذا كانت إسرائيل مطمئنة إلى تفوقها العسكرى المطلق فى الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية، واحتكارها للاسلحة النووية، واستسلام العرب لهذا التفوق المضمون أمريكيا.. **فما زالت الدوائر الاسرائيلية تخشى من بروز منافسين لها فى المجال الاقتصادى.** وقد استراحت اسرائيل للقبول العربى للشرق أوسطية وبالتالى التخلى عن الوحدة العربية أو العمل العربى المشترك والوحدة الاقتصادية العربية، والتى تمثل الخطر الرئيسى أو النقيض للنظام الشرق أوسطى.

وتواصل جهودها الرامية لتهميش الدور المصرى كمنافس محتمل وحصاره، يساعدها فى ذلك السياسات الحكومية المصرية المندفعة إلى السوق الشرق أوسطية وروشتة صندوق النقد الدولى والغارقة فى أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد بدا للدوائر الحاكمة فى اسرائيل أن هناك خطراً يلوح فى الأفق مع بدء اعادة البناء فى لبنان ، وبالتالى احتمال بروزها كمنافس اقتصادى وسياحى لاسرائيل فى الشرق الأوسط. وهذه المنافسة اللبنانية المحتملة تستند لاعتبارات جغرافية وديموجرافية ،وبطبيعة الانسان اللبنانى نفسه وما أثبته عبر تاريخه الطويل «من جدارة اقتصادية وتسويقية» ولا تقبل اسرائيل أى تسامح مع مثل هذا الاحتمال . فكان لابد - من وجهة نظرها- من العدوان ، **وكان لابد أيضا من استهداف المنشآت الاقتصادية والبنية التحتية اللبنانية**.وهكذا تم ضرب محطة الكهرباء والطرق والموانى لوقف الجهود الناجحة لإعادة إعمار لبنان، ولوقف السياحة التى نمت خلال العامين الماضين بصورة أثارت قلق الاسرائيليين.

تحالف فريد

وفى هذا الاطار الواسع لأهداف العدوان الاسرائيلى على لبنان يأتى الدور الأمريكى المساند والمؤيد للعدوان فى كافة مراحله.

فرغم أن «أيهودباراك» وزير الدفاع الاسرائيلى رد على سؤال لاذاعة الجيش الاسرائيلى حول ما اذا كانت اسرائيل تحركت بأذن من حليفتها الولايات المتحدة قائلا: «لا نحتاج لإذن من أحد .. لا نحتاج إلى موافقة أحد. إننا دولة ذات سيادة».. فقد كشفت الدوائر الاسرائيلية أن عملية **«عناقيد الغضب»** تمت بمعرفة الولايات المتحدة وموافقتها.. «فرد الفعل الأمريكى يرمى إلى اعطائنا ضوءا أخضر بالعمل».

وقد استند التأييد الأمريكى لأربعة اسباب:

١- إن العدوان والذى برر بتوفير الأمن لاسرائيل سيدعم فرص نجاح بيريز فى الانتخابات ، وهو أمر له أولوية فى السياسة الامريكية.

٢- إن مؤتمر شرم الشيخ أعطى إسرائيل ضوءا أخضر عربيا بضرب الجماعات العربية المعارضة لاتفاقات التسوية الحالية، بدعوى محاربة الارهاب.

٣- إن ردود الفعل العربية لن تتجاوز الشجب والادانة دون أى رد فعل عملى مهما كان ضئيلا.

٤- أن هناك مطالب عربية من بعض الحكومات بضرورة موقف عملى من هذه الجماعات التى ما زالت تمارس المقاومة المسلحة للاحتلال.

ولم تدع الولايات المتحدة أى فرصة للاجتهاد حول موقفها المساند لاسرائيل فلم يوجه الرئيس الأمريكى **«بل كلينتون»** نداء الأول لوقف اطلاق النار الا فى اليوم الثامن للعدوان الاسرائيلى . وانتظرت الادارة الأمريكية حتى انتهاء اسرائيل من عملياتها العسكرية العدوانية (١٧ يوما) لتتقدم بجهود الوساطة . وقدمت أفكارا وصفتها الدوائر السورية بأنها **«أفكار تكافئ اسرائيل، وتجعل من الحكومتين السورية واللبنانية حارسين لأمن اسرائيل»**ومنعت الولايات المتحدة مجلس الأمن من اصدار أى قرار ضد العدوان الاسرائيلى. بل ورفضت السماح للمجلس- فى تلخيص المناقشات الذى أعلنه رئيس المجلس- بمجرد ذكر قرار المجلس رقم ٤٢٥ الخاص بالانسحاب الاسرائيلى من لبنان ، أو استخدام تعبير **«وقف الاعمال العدوانية»** أو الاشارة إلى العمليات الاسرائيلية المستمرة فى لبنان. **وكانت الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة -بالاضافة لاسرائيل- التى صوتت ضد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بأدانة العدوان الاسرائيلى على لبنان.**

ولكن أخطر ما اتخذته أمريكا من مواقف مساندة لاسرائيل كان الاتفاق الذى وقعه كلينتون وبيريز يوم ٣٠ أبريل (بعد وقف اطلاق النار بـ ٧٢ ساعة) والذى قال كلينتون أنه اتفاق «لمحاربة العنف فى الشرق الأرسط بغية الحاق الهزيمة بالارهاب»مؤكدا أن التحالف الأمريكى الاسرائيلى، **«تحالف فريد من نوعه يرتكز على القيم المشتركة ،والمشاركة الاستراتيجية»**.

ويتضمن الاتفاق تسليم اسرائيل نظاماً جديداً مضاداً للصواريخ من طراز «فلانكس» ،وأسلحة تعمل بشبكة الليزر، وشبكة صواريخ «أرو» وشبكة انذار عبر صور تلتقطها الاقمار الصناعية و...

فى مواجهة هذا العدوان الاسرائيلى الأمريكى بأهداف بعيدة المدى، اختلفت ردود الفعل العربية، على مستوى الشارع العربى ، وعلى مستوى الحكومات.

فإذا كان **«جميل مطر»** يسجل رؤيته للشارع العربى قائلا:« كانت متعة أن نكتشف أنه لا تزال عند الشعوب العربية قدرة على المقاومة، رغم كل ما فعلته بها هذه التحالفات الدولية والاقليمية المتعددة التشكيل والمتنوعة العضوية، وما فعلته بها المؤسسات الاقتصادية الدولية، والمنظمات والجماعات المتكاثرة فى تربة شكوك وظنون ،وما فعلته بها حكوماتها..» .. فأن موقف الحكومات كان مأساويا.

فالرئيس**حسنى مبارك** يتحدث عن عدالة أمريكا فى النزاع العربى الاسرائيلى . وتونس تستقبل- والعدوان الاسرائيلى على لبنان فى أوجه-ممثلا اسرائيليا وتفتح مكتبا لرعاية المصالح الاسرائيلية. والرئيس الفلسطينى يجتمع مع بيريز على حاجز ايرنيز ، ويصم آذانه عن كل النداءات العربية بعدم اتخاذ قرار المجلس الوطنى الفلسطينى بتعديل بيان المنظمة وشطب الفقرات التى ترفضها اسرائيل فى ظل العدوان على لبنان .ورئيس وزراء الاردن يطير إلى اسرائيل بحجة الوساطة . وبينما زار وزراء خارجية فرنسا وايطاليا وروسيا ولبنان، مناطق الدمار والجرحى وأهالى الشهداء، ليشدوا من أزر الشعب والحكومة اللبنانية ، لم يذهب أى مسئول عربى إلى الجنوب اللبنانى أو حتى بيروت.

كانت حكوماتنا متفرجة ، اكتفاء بالبيانات وحرصا على عدم اغضاب الصديق الأمريكى العادل، مشغولة بالتصدى لأى محاولة لتحرك شعبى ضد العدوان ، بما فى ذلك- بل وخصوصا- المسيرات السلمية الشعبية.

إن هذه الحقائق تقول لنا بوضوح أن معركتنا -فى ضوء العدوان الإسرائيلى على لبنان- معركة شاقة وطويلة ومتعددة الابعاد.

معركة ضد المنهج السائد للتصورات السياسية وبحثا عن منهج جديد صحيح وشامل.

معركة ضد التطبيع والسوق الشرق أوسطية.

معركة ضد الحلف الاستراتيجى لاسرائيل.. الولايات المتحدة الأمريكية.

معركة ضد تخاذل وتواطؤ الحكومات العربية.

معركة من أجل الديمقراطية وحق الشعوب فى اختيار حكامهم والتعبير عن آرائهم.



خالد محيى الدين يناقش أحد المتحدثين وإلى جواره لطفى واكد ومحمد الظهيرى ومحمد خليل

اجتماع اللجنة المركزية للتجمع:
اعتراف بالأزمة، وتوق غامر للتغلب عليها

أمينة النقاش

اكتسب التوقيت الذى عقدت فيه اللجنة المركزية لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، دورتها السادسة فى الثامن والتاسع من مايو المنصرم أهمية استثنائية . إذ أنه أول اجتماع لها، بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة ، التى أثيرت شكوك كثيرة بشأن نزاهتها ونتائجها ،وقبيل أشهر معدودة من إجراء الانتخابات

المحلية والنقابية العمالية والمهنية.

كما جاء الاجتماع ،والعدوان الاسرائيلى الوحشى على لبنان، ما يزال هو الحدث الأهم على الساحتين العربية والدولية ،وهو ما فرض

نفسه على اللجنة المركزية (٢٥٠ عضوا) التى استجابت فورا وبالاجماع لاقتراح اتحاد النساء التقدمى ، بأطلاق تسمية «دورة شهداء قانا»على أعمالها.

وجاءت نسبة المشاركة العالية لأعضاء اللجنة المركزية- فاقت ٩٠٪ -فى أعمال هذه الدورة، لتبرز إدراك قيادات حزب التجمع الوسيطة، لأهمية القضايا الجيرية

المطروحة على اجتماعاتهم -سياسية كانت أو تنظيمية-والتى تتطلب مشاركة أوسع،وجهدا أوفر ،للتوصل إلى أصوب الطرق التى تحيى جماهيرية الحزب، وتصون وحدته ،وتزيل اللبس حول بعض مواقفه ،وتجلى الصورة الباهتة التى تحول بينه وبين أن يبرز فى المجتمع المصرى ، كبديل ثالث بين الحكم الشمولى القائم وبين دعاة الدولة الدينية.

انحياز للفقراء

وجاءت النتائج التى أسفر عنها اجتماع اللجنة المركزية للتجمع، لتجدد التأكيد على أن **الحزب ما يزال يتمسك بشرايته فى الدفاع عن الأغلبية العظمى من فقراء الشعب المصرى**، اذ وضعت على أولويات عملها السياسى والجماهيرى فى الفترة القادمة ، خوض معركة وقف السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تقود مصر إلى الكارثة، وفى القلب منها **وقف بيع القطاع العام وتصفيته** ،وتبنى برنامج لإصلاحه، حتى يقوم بدوره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورفض **أى تعديل جديد لقانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى السكن ، يخل بالتوازن الاجتماعى ، ويؤدى لطرد المستأجرين** ،ومواصلة **المعركة** من أجل عدم نفاذ القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، الخاص بالعلاقة الايجارية فى الأراضى الزراعية وخاصة**الشق الذى يتعلق** بطرد مستأجرى الأرض ، لمدة ٥ سنوات جديدة ، تبدأ فى العام ١٩٩٧ ، وفقا للمشروع الذى قدمته إلى مجلس الشعب الهيئة البرلمانية لحزب التجمع.

ومن هذه الأولويات أيضا، الاستعداد الجدى من أجل انتخابات المجالس المحلية وانتخابات النقابات المهنية والعمالية ، وذلك بالعمل على إصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية ،وتعديل قانون المجالس المحلية، ووقف العمل بقانون الطوارئ. ومواصلة المعركة ضد الارهاب المسلح والارهاب الفكرى ،وفقا لمنهج المواجهة الشاملة للارهاب المتستر بالدين. وتصعيد **الحركة لالغاء قانون اغتيال الصحافة رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥**، والسعى لاصدار قانون موحد لحرية الصحافة يستند إلى المشروع الذى أعدته نقابة الصحفيين.

ومن بينهما أيضا **تشديد النضال لوقف التطبيع والسوق الشرق أوسطية ، وإعادة النظر فى منهج التسوية الحالية**، على ضوء التطورات الأخيرة .والعمل على إلغاء عقد القمة الاقتصادية الشرق أوسطية فى القاهرة نهاية العام الحالى، ومواصلة المعركة لمحاكمة المجرمين المسئولين عن تنفيذ جريمة قتل الأسرى المصريين، وإدانة المساندة الأمريكية للعدوان الاسرائيلى على لبنان، وتحالفها الاستراتيجى مع اسرائيل ضد العرب،ورفض الاحلاف التى يجرى اقامتها فى المنطقة ،ومواصلة الدعوة لعقد محاكمة دولية لمجرمى الحرب الاسرائيليين الذين ارتكبوا مذبحة كفر قانا.

وأخذت اللجنة المركزية لحزب التجمع على عاتقها مسئولية استمرار العمل من أجل إتمام المصالحة العربية على أسس مبدئية ،تساند الشعب الليبى فى الحصار حوله،وتتصدى للتهديد الأمريكى بالعدوان على أرضه، وتطالب برفع الحصار المفروض على العراق ،ووقف كافة المحاولات الرامية إلى تقسيمه وتدعم الشعب السودانى ،فى معركته للخلاص من نظام حكمه.

ولأنها مهام كبيرة وطموحة، فقد ساد اجتماع اللجنة المركزية ، شبه اجماع على أن تنفيذها ، يرتبط ارتباطا وثيقا، بتطوير بناء الحزب التنظيمى، وخطه السياسى وأساليبه النضالية. وهو ما عبر عن نفسه، فى **المناقشات الحية للتقريرين المقدمين لأعمالها، حول الأوضاع التنظيمية وانتخابات مجلس الشعب اللذين** يرجع إلى صياغتهما ومنهجهما فى التناول ، **الفضل الأول فى أن تتسم تلك المناقشات** بقدر عال من **الصراحة والاحساس بالمسئولية** ،وفى أن توضع نغمة «**النقد الذاتى**» المرتفعة التى سادت الاجتماع، وضعها الصحيح والصحى لتكون أداة للبحث عن حلول عملية للمشاكل المثارة،وليست مجرد وسيلة «للفضفضة».

إصرار على الاحتكار

وكانت اللجنة المركزية للتجمع قد بدأت أعمالها بخطاب شامل لرئيس الحزب **خالد محيى الدين** فسر فيه تأخر عقد هذه الدورة عن موعدها تسعة أشهر كاملة بظروف انخراط **التجمع فى الاستعداد** لمعركة انتخابات مجلس الشعب الأخيرة.

وفى خطابه اعتبر **خالد محيى الدين** أن ما جرى فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة،يعد نموذجا لاصرار الحكم على احتكار السلطة،ورفضه اعتبار صندوق الانتخابات أداة ديمقراطية للتغيير. ورصد ظواهر أخرى تهدد التطور الديمقراطى ،وتعد تراجعا عن هامش الديمقراطية المحدود المسموح به فى المجتمع المصرى،ومن بينها صدور القانون ٩٣ - ٩٥ لاغتيال حرية الصحافة، واستمرار ازمة النقابات المهنية وتعطيل انتخاباتها، وفرض الحراسة على بعضها واستخدام سيف التشريع للعدوان على استقلالها ،تصاعد ظاهرة الارهاب المسلح، فضلا عن ارهاب حملات التكفير ضد قيادات الرأى والفكر من بعض من ينتمون إلى تيار الاسلام السياسى.

وفى المجال الاقتصادى، ندد خالد محيى الدين بخطط الحكومة لفتح الباب أمام الاستثمارات الاجنبية وسياسة تحرير الاقتصاد التى انتهت ببيع القطاع العام بدعوى الالتزام ببرامج إعادة الهيكلة، وفقا لروشتات صندوق النقد الدولى، وهى الروشتات التى قال خالد أنها تخضع الآن للمراجعة وإعادة النظر على المستوى الدولى.

وفى مجال السياسة الخارجية اعتبر **خالد محيى الدين** قمة شرم الشيخ نقطة انطلاق لتحرك أمريكى -اسرائيلى معاد للعرب ويستهدف فرض تسوية سياسية ظالمة عليهم، تصبح اسرائيل بموجبها قوة اقليمية مسيطرة عسكريا واقتصاديا.

وحدد خالد محيى الدين ،فى

اجتماع اللجنة المركزية للتجمع

خطابه المهام التى ينبغى أن يوليها حزب التجمع اهتمامه فى معاركه القادمة وهى المهام التى اعتبرتها اللجنة المركزية برنامجا لعمل الحزب فى الفترة المقبلة. وقال خالد أن هذه المعارك السياسية والقانونية، تتطلب عملا مشتركا و تنسيقا أوسع مع كافة احزاب المعارضة، خاصة فيما يتعلق بالاصلاح السياسى والديمقراطى.

واعترف «خالد محيى الدين» أن الممارسة خلال السنوات الأخيرة، كشفت عن وجود اجتهادات مختلفة داخل حزب التجمع حول الموقف من الحكم ومن تيار الاسلام السياسى، ومن العمل المشترك مع الاحزاب والقوى السياسية الأخرى ومن شروط التسوية السياسية للصراع العربى الاسرائيلى. وقال أن هذه الاجتهادات تحتاج إلى حوار صريح ومنظم حولها قبل انعقاد المؤتمر العام الرابع للتجمع فى أبريل من العام المقبل. ولهذا اقترح تشكيل لجنة لاعادة النظر فى البرنامج السياسى العام للحزب، واعداد مشروع جديد لهذا البرنامج، وتشكيل لجنة خاصة بتطوير البنية التنظيمية للتجمع وخطه السياسى وأساليبه النضالية على أن تشرف هذه اللجنة على ادارة الحوار حول القضايا الخلافية السابقة.

الاعداء والأصدقاء

وكما بدا فى خطاب خالد محيى الدين وكما فى تقرير انتخابات مجلس الشعب، فإن جوهر الخلاف داخل الحزب يتمحور فى الاجابة على هذا التساؤل: من هو العدو الرئيسى للتجمع؟ سياسات الحكم؟ أم ممارسات جماعات العنف المسلح التى تنتمى لتيار الاسلام السياسى؟.

وانطلاقا من ذلك، مع من يتحالف التجمع؟ مع الحكم؟ أم مع أحزاب المعارضة والقوى السياسية الأخرى؟.

فى هذا السياق برز فى مناقشات اللجنة المركزية للتجمع، ثلاثة اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: يرى أن الارهاب الذى يتخذ من الدين ستارا له هو الخطر الرئيسى فى هذه المرحلة، لأنه يسعى لتقويض النظام المدنى، والقضاء على الديمقراطية، وإقامة دولة دينية، تسعى لاجتثاث كل ما هو يسارى أو ديمقراطى. وممثلو هذا الاتجاه، لا يعترفون بوجود تباينات داخل حركة الأصوليين الاسلاميين بين الذين يمارسون العنف وبين الذين يكتفون بالعمل العلنى، ويرون ان الاصوليين اتجاه واحد، يسعى لتحقيق هدف واحد، والتباين بينهم هو مجرد تقسيم أدوار.

وفى ضوء ذلك فإن ممثلى هذا الاتجاه يعتقدون أن معركة تصفية الارهاب هى المعركة الاساسية للتجمع، ولليسار عموما، وأنه لا يجوز التخلف عن الاشتراك فى هذه المعركة، التى تتراجع أمامها بعض التناقضات بيننا وبين الحكم لفترة مؤقتة. وبتراجع التناقض مع الحكم إلى الدرجة الثانية، أصبح التعاون فى رأى هؤلاء مع القوى السياسية الأخرى التى لا تتخذ نفس الموقف، وتقدم تناقضها مع الحكم على غيره من التناقضات غير ذى موضوع، بل أنه يتضمن فى رأيهم مخاطرة التعاون مع الجماعات الاسلامية التى تدعى للمشاركة عادة فى اجتماعات التنسيق بين احزاب المعارضة، وهو ما يرفضونه تماما ويرونه فى غير مصلحة التجمع واليسار ومؤسسات المجتمع المدنى. ويستمد هذا الاتجاه ثقله، من وجود عدد من قيادات التجمع البارزة ذات النفوذ والتأثير فى المستويات الحزبية المختلفة بين صفوفه.

أما الاتجاه الثانى، فيذهب إلى القول أن سياسات الحكم الراهن، ما تزال هى العدو الرئيسى، التى تقود مصر إلى مزيد من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وإلى التخلى عن سياسة مقاومة الأمبريالية والصهيونية، والسعى لبيع القطاع العام وتصفيته، وإطلاق يد الرأسمالية الطفيلية بلا حدود، والتخلى عن سياسات حماية الجماهير الشعبية نهائيا. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الارهاب هو أحد الظواهر الجانبية لسياسات الحكم، لأنه نجم عن الفساد، وانعدام الديمقراطية الحقيقية والبطالة بل أن بعض أطراف هذا الاتجاه يذهبون إلى القول بأن الارهاب نشأ فى أحضان هذا الحكم، ويعمل لحساب أطرافه من داخله، وبالتنسيق معها وأن القضاء على تلك السياسات سوف ينهى أتوماتيكيا قضية الارهاب.

وبين هذين الاتجاهين، يوجد تيار ثالث يأخذ بهما معا، ولنفس الاسباب التى يقول بها أنصار كل من منهما، ويدعو أن يبنى التجمع سياساته على أساس خوض المعركة ضد سياسات الحكم وجماعات الارهاب فى نفس اللحظة، وبنفس الدرجة وأن ينسق خطواته مع الاحزاب والقوى السياسية التى تقبل بذلك وتسعى كما يسعى لاحداث اصلاح سياسى وديمقراطى شامل ويرفض أن تقتصر معالجة قضية الارهاب على جوانبها الادارية والبوليسية، ويفرق بين من يقبلون بشروط الديمقراطية، وبين الذين يرفضونها فى قلب تيار الاسلام السياسى.

وبرغم أن هذا الاتجاه يكتسب فى المناقشات أغلبية عددية، وهو الاتجاه المعتمد رسميا، والذى تصدر به الوثائق السياسية الحزبية، ويصاغ به الاعلام الحزبى، إلا أن أصحاب الاتجاه الثانى والثالث، يرون أن ما يتم تنفيذه فى الممارسة العملية، هو الاتجاه الأول، بصرف النظر، عن مدى إنطباق ذلك مع الوثائق الرسمية!.

منهج التسوية

كان من الطبيعى، واللجنة المركزة للتجمع تعقد اجتماعها بعد أيام قليلة من مذبحة قانا، والدعم الأمريكى الصريح للعدوان الاسرائيلى الوحشى على لبنان وابرام الاتفاق العسكرى التركى-الاسرائيلى، وتعديل ميثاق منظمة التحرير. بحذف الفقرات المعادية لاسرائيل منه، بموافقة اغلبية اعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى أن ترتفع أصوات بين أعضائها، تطالب باعادة النظر فى موقف التجمع من قضية تسوية الصراع العربى-الاسرائيلى على أسس مؤتمر مدريد. وإعادة النظر فى موقفه من منظمة التحرير الفلسطينية، والقائم على قبول ما تقبل به المنظمة ورفض ما ترفضه، انطلاقا من أن هذا المنهج يفقد التجمع استقلاله فى هذه القضية المصيرية.

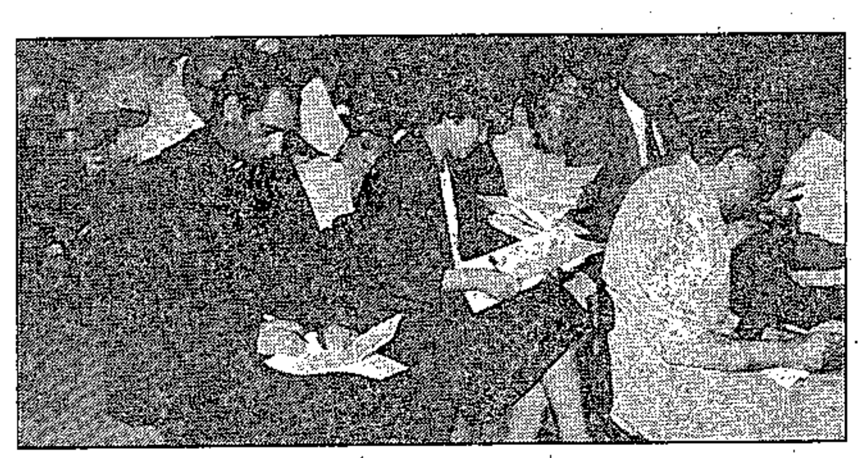
وفى غمرة المناقشة فى هذا الاتجاه، لفت خالد محيى الدين الانتباه إلى أن مطلب إعادة النظر فى قضية التسوية السياسية، يعنى ضمنا المطالبة بالكفاح المسلح لحل الصراع العربى الاسرائيلى وهو أمر لا توفره الظروف العربية بوضعها الراهن، وقال أن الاصح هو المطالبة، بتعديل شروط التسوية وتحسينها لصالح الاطراف العربية.

أما الأمين العام للتجمع. د. رفعت السعيد فأشار فى هذا السياق، أن التجمع



علي الصباغ وزين السماك وسيد سعد ومحمد عبد العزيز شعبان وعلي تنديل

أعضاء اللجنة المركزية يتابعون المناقشة



جمال عجايبي وأمينة النقاش وسمير فياض أمامهم عبد الغفار شكر

والجميع يراجعون أوراقهم

حزب شديد الحساسية للتدخل في شئونه الداخلية . وأن منظمة التحرير أدرى بشئونها ، وأنها ممثل شرعي منتخب للشعب الفلسطيني ،وليس لأحد الحق في أن يملي عليها ما تفعله أو ما تقبل أولا تقبل به.

وكان اتجاه آخر قد برز في المناقشة، يرصد الصعوبات الجمة التي تقيم فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، أعمدة السلطة الوطنية الناشئة ، ويشير أن القيادة الفلسطينية هي القيادة الثانية في المنطقة العربية . بعد القيادة الجزائرية ، التي تولت السلطة عبر انتخابات شهدت هيئات دولية محايدة بنزاهتها. وأن التنازلات التي قدمتها القيادة الفلسطينية بتعديل الميثاق. قد أسفرت عن تعديل في برنامج حزب العمل الاسرائيلي بحذف الفقرات التي تتحفظ على إقامة دولة فلسطينية .

وفي نهاية المناقشات اتفق الجميع على أن إحياء قضية المقاطعة ، ووقف التطبيع مع اسرائيل والعمل على اجراء مصالحة عربية، هي من المهام التي ينبغي أن يوليها التجمع اهتمامه . لتعديل منهج التسوية لخدمة المصالح العربية.

حزب الجماهير

تميزت المناقشات الصريحة للجنة المركزية هذه المرة، عن غيرها من المرات بادراك مسئول أن استمرار هذه الخلافات يضعف العمل الحزبي، ويهدد بتآكل بنية التجمع التنظيمية. انطلاقا من أن الوضع التنظيمي هو انعكاس لخط سياسي واضح وموحد لا تنهشه الخلافات .وقد عبر هذا الادراك عن نفسه بقرارات اللجنة المركزية . بفتح حوار موسع حول قضايا الخلاف ، للتوفيق فيما بينها ، بما يسمح بتنشيط العمل الحزبي،وتوحيد الحزب على أساس وجهة نظر سياسية واحدة، يتسق فيها ما هو نظري، بما هو عملي، وتوحد وجهة نظر الحزب حول من هم الاعداء ومن هم الحلفاء والأصدقاء.

ولقد اعترف التقرير التنظيمي بهذه الحقائق وقال أن عدداً غير قليل من لجان التجمع في المحافظات ، لا يزال في حالة ثبات وجمود نسبي من حيث النشاط الحزبي وحركة العضوية ، وأن ظاهرةالتآكل والانهيار قد طالت البناء .التنظيمي والهياكل القيادية لعدد من المحافظات ، التي غاب عنها العمل الجماهيري ونشبت بين قياداتها الخلافات والصراعات ، وبرزت فيها ظواهر الانفراد باتخاذ القرار، وهي ظواهر مخلة تزامنت مع توقف برامج التثقيف لتضيف عاملا آخر لبروز تلك الظواهر السلبية التي تنمو في جسم التجمع، وتهدد بنتائج فادحة على مجمل النشاط الحزبي.

ولتأكيد وجهة نظره أشار التقرير في هذا السياق إلى عدد محدود من بعض لجان التجمع في المحافظات التي نظمت عملها الجماهيري وزادت توثيق روابطها بالناس في مواقعهم وتجمعاتهم وارتبطت بمشاكلهم وهمومهم ، فحققت نجاحات جماهيرية ملموسة على مستوى العضوية وتأسيس مقرات حزبية جديدة ،وتقديم قيادات محلية جديدة ، مما زاد من نفوذها الجماهيري .

وفي التقرير التنظيمي الذي اعترف بالازمة ،وفي مناقشات الأعضاء التي تمسكت بتجاوزها ربط المتناقشون بين تطوير البناء الحزبي وبين عمليات الاستعداد لعقد المؤتمر العام الرابع للتجمع العام القادم ، واتفقوا على أن إعادة النظر في تجربة العمل التنظيمي، هي ضرورة ، لا تفرضها مهمة تحسين الآداء القيادي للتجمع، أو تعميق الممارسة الديمقراطية داخله فحسب، بل لإعادة الصياغة السياسية التنظيمية والجماهيرية لنشاط التجمع، للخروج من الأزمة وتحقيق الهدف الأسمى:جماهيرية الحزب ليصبح التجمع قوة المعارضة اليسارية والشعبية على المستويين المحلي والقومي . وقد أقرت اللجنة المركزية أن تحقيق هذا الهدف غير ممكن دون أن يصبح التجمع قوة سياسية مناضلة موحدة الارادة موحدة الهدف غير منفصلة عن الجماهير.

سلاح أم تفاوض:

تساؤلات حول مبادرة الجماعة الاسلامية الأخيرة

باءت مبادرة الهدنة التى أعلن عنها أمير «الجماعة الاسلامية» فى أسوان **خالد ابراهيم** -بالفشل، حيث حددت الحكومة رفضها لمبدأ الحوار مع الجماعات المسلحة وتأكد هذا الفشل بعد أن حددت قيادات الخارج شروطاً مستحيلة فى ظل توازن القوى الراهنة بين الحكومة والجماعات.

وقد بدأ الاعلان عن المبادرة بواسطة المحامى «**منتصر الزيات**» وهو أقرب ما يكون إلى متحدث رسمى للجماعات لجريدة «الحياة» اللندنية انه يتبنى مشروع **خالد ابراهيم** ويحاول إقناع قيادات الخارج بالفكرة. وكانت المبادرة موجهة من الجماعة الاسلامية إلى الجهاد وطلائع الفتح مطالبة الجميع إبطال العمليات العسكرية لمدة عام لتعطى الاصلاحيين فرصة الحوار والتوصل لاتفاق.

وجاء أول رد فعل من الحكومة يوم ٥ مايو عندما حكمت محكمة أمن الدولة العليا فى قضية العائدين من السودان على ثلاثة أعضاء من الجماعة الاسلامية بالاعدام وكان نصيب **خالد** ابراهيم ١٥ عاما مع الشغل ولم يسمح له بأعلان مبادرته فى الجلسة كما لم يسمح بدخول اهالى المتهمين الذين وقفوا خارج المحكمة يهتفون ضد الحكومة واشتبكت معهم قوات الأمن وأعلن الزيات أن «**الاحكام متعسفة وتهدد المبادرة السلمية**» حيث بلغت أحكام الاعدام ضد الجماعات المسلحة ٨١حكماً(١١ من محاكم مدنية و٧٠ من المحاكم العسكرية).

وعقب إعلان هذه الاحكام هاجمت جريدة مايو بعنف فكرة الحوار. وقالت:« إذا كان هدف المبادرة حقن الدماء فلا بأس.. ولكن إذا كان الهدف فتح أى نوع من الحوار مع الحكومة فلا وألف لا».

وأخيرا أعلن وزير الداخلية «**حسن الألفى**» يوم ٧ مايو فى اجتماع له بقيادات الوزارة ان الحوار مع القتلة مرفوض وأضاف إن الوزارة ليست لديها أية معلومات مباشرة عن الموضوع برمته.

ومن الملاحظ أن توقيت الاعلان بكثافة عن هذه المبادرة جاء بعد مقتل ١٨ سائحاً يونانياً فى شارع الهرم . ذلك الحدث الذى أثار انتقادات حادة لوزارة الداخلية وبالذات اللواء حسن الألفى . ولفت النظر أن مجلة روزاليوسف التى تساند الأمن بقوة فى مواجهته للجماعات الاسلامية انتقدت الألفي بشدة وقالت إن الشرطة فى حالة غير قادرة على احتواء العنف.

ويبدو أن الجماعة الاسلامية قد تصورت ان الاعلان عن هذه المبادرة فى ظل نجاح عمليتين مسلحتين فى العاصمة والمنيا يرجح احتمال استعداد الحكومة للقبول وكان هذا تقديرا خاطئا. فلا يزال ميزان القوة فى صالح السلطة.

وقد اعادت هذه المحاولة للحوار بين الجماعة الاسلامية والسلطة للاذهان محاولات الوساطة التى تمت فى النصف الثانى من عام ٩٢ أثناء تولى **عبد الحليم موسى** وزارة الداخلية والتى أدت إلى إقالته.ولكن أوجه الشبه ليست بكثيرة كما يوضح **هشام مبارك** - مدير مركز المساعدة القانونية وأحد الدراسين لتيار الاسلام السياسى . يقول هشام كان هناك تيار قوى داخل الحكومة يقبل فكرة الوساطة وكان هناك ضوء أخضر من المؤسسة السياسية وكان العديد من المثقفين ورجال الدين مثل **الشعراوى** أو **فهمى هويدى** طرف فى هذا الموضوع. وأيضا على جبهة الجماعات الاسلامية كان هناك اتفاق فى مستوى أعلى حول المبادرة .. فى هذه المرة الأمر يختلف كثيرا كما هو واضح.

لقد شنت الحكومة حرباً ناجحة ضد الجماعات المسلحة ويبدو أن جماعات العنف قد خسرت هذه الحرب حتى وان ظلت لها القدرة على القيام بعمليات متفرقة فى العاصمة ،والاستمرار فى الحرب الأهلية فى أجزاء من الصعيد وبالذات فى اسيوط والمنيا.

فبالاضافة إلى إحكام الاعدام السابق الاشارة إليها هناك حسب تقديرات المنظمة المصرية لحقوق الانسان أكثر من ٧٠٠٠ معتقل وحسب تقديرات الداخلية ١٢٠٠٠ معتقل وحسب تقديرات الجماعة نفسها ٣٠٠٠٠ معتقل بالاضافة إلى من تم تصفيتهم خارج السجون ،والتعذيب الذى يتعرض له المعتقلون ،وارهاب الاهالى.

منذ بداية تصعيد العنف وهناك اختلاف داخل الجماعات الاسلامية بين جناح الدعوة حول جدوى العمليات العسكرية فى ظل توازن للقوى فى صالح الدولة ،وهناك معلومات تتردد أن أمير الجماعة فى المنيا مثلا قام بمبادرات مثيلة فى عام ١٩٩٣ وهو ما يفسر قلة العمليات المسلحة فى المنيا حتى عام ١٩٩٤.

وهناك وجهة نظر تقول إن قيادات هذه الجماعات على استعداد -حتى فى ظل نجاح عملياتها- للتفاوض مع الحكومة. فعمليات العنف تستهدف بها تحسين شروط التفاوض وقد أعلن أحد قيادات طلائع الفتح فى الخارج موافقته على الهدنة فى مقابل الافراج عن جميع المعتقلين ووقف المحاكم العسكرية والبدء فى خطوات تضمن العمل بالشريعة الاسلامية . مما يرجح أنهم يستخدمون العنف بهدف الضغط على الحكم للحوار معهم. وهذا هو مأزق هذه الجماعات التى لا تطرح أى رؤية لمعالجة النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى يقهر الجماهير وتؤدى عمليات العنف الفردى إلى مزيد من عزلتها عن الجماهير.

ومن هنا تتكرر المراوحة بين العنف والمبادرات السلمية إذا جاز التعبير.

فاطمة فرج

الصحفيون.. يعلنون الغضب والاحتجاج



صورة من اجتماع الجمعية العمومية للصحفيين



صلاح الدين حافظ   صلاح عيسى

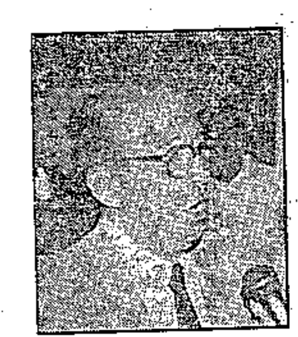
سيطرت حالة من الغضب على جموع الصحفيين فى جمعيتهم العمومية يوم ٢١ مايو الماضى .. «**فمقصلة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ما زالت مسلطة على** رقابنا ولم يبق الا ستة أيام ويكتمل العام على صدور هذا القانون الجريمة، قانون إغتيال حرية الصحافة، قانون الفساد »..كما قال أحد المتحدثين أمام الجمعية العمومية.

ولكن الغضب لم يمنع الجمعية العمومية من إجراء مناقشات مسئولة وحساب دقيق للنفس وتقييم موضوعى لما تم حتى الآن ، شارك فيه ابراهيم نافع نقيب الصحفيين وعدد من أعضاء مجلس النقابة ومن أعضاء الجمعية العمومية، سواء الذين شاركوا فى الاجتماع الموسع الذى عقده مجلس النقابة وحضره عدد من الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية الذين ساهموا بدور بارز فى معركة القانون ٩٣، أو الذين تحدثوا أمام الجمعية يوم الثلاثاء ٢١ مايو .. وفى مقدمتهم **كامل** زهيرى وصلاح الدين حافظ وحسين **عبد الرازق ومحمد سيد أحمد** وصلاح عيسى ومحمود المراغى وجلال عارف وأحمد طه النقر..

وانتهى تقييم الجمعية العمومية للموقف -على ضوء مناقشات اللجنة الخاصة المشكّلة فى مجلس الشورى لبحث «مشروع قانون تنظيم الصحافة» الذى اعدته لجنة المجلس الاعلى للصحافة-إلى مجموعة من الحقائق:

أولى هذه الحقائق أن المشروع قد حقق تقدما فى عدد من الجوانب مثل الغاء الحبس الاحتياطى فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف، وتخفيض العقوبة فى مواد قانون العقوبات ١٨٨ و ٣٠٢ فقرة ثانية و ٣٠٣ والتى غلظها القانون ٩٣ فى مادته الأولى ،وتخيير القاضى بين الحبس أو الغرامة ، بعد أن كان الحبس والغرامة وجوبيا، واباحة الطعن فى أعمال الموظف العام طالما كان ذلك بحسن نية (وكان القانون ٩٣ قد ألغى حسن النية كسبب للإباحة)، واقرار الحق فى الحصول على المعلومات وترتيب عقوبة على من يعطل هذا الحق، وتوفير الحماية للصحفى ضد الاهانة أو التعدى عليه وفرض عقوبات مدنية وجنائية على المعتدى ، واقرار مبدأ الولاية الكاملة لنقابة الصحفيين فيما يتعلق بتأديب أعضائها، وحظر القبض على الصحفى أو تفتيش مقر عمله إلا بحضور وكيل النيابة.

ثانى هذه الحقائق.. أنه بالرغم من هذا التقدم فان **القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ما زال قائما خاصة مادته الثانية التى عدلت ثلاثة عشر مادة- تتعلق بالصحف- من قانون العقوبات الواردة فى الباب الرابع عشر تحت عنوان «الجنح»(الجرائم) التى تقع بواسطة الصحف وغيرها** ،وهى المواد ١٧٢و ١٧٦و ١٧٨و ١٧٩و ١٨١و ١٨٢، ١٨٤و ١٨٥و ١٨٦و ١٨٩و ١٩٠و ١٩٣ ، وتم تغليظ العقوبات فيها لتصل إلى ثلاث سنوات حبس، وغرامة ما بين ٥ و ١٠ آلاف جنيه. وما زال الحبس الاحتياطى واردا بالنسبة للمادة ١٧٩ الخاصة بإهانة رئيس الجمهورية. والغى مشروع لجنة مجلس الشورى ضمانات هامة كانت موجودة فى مشروع لجنة المجلس الأعلى للصحافة مثل الغاء الضمانات الخاصة بعدم جواز فصل الصحفى الا بعد عرض طلب الفصل على لجنة خماسية برئاسة وكيل الصحفيين ،والفقرة الخاصة بعدم جواز تولى أى مسئولية تحريرية أو



حسين عبد الرازق



ابراهيم نافع

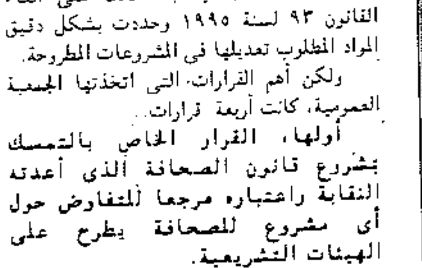


جلال عارف

ادارية نيابية بعد سن الستين .وتمسك المشروع بتحميل عبء اثبات صحة الخبر للصحفي بدلا من تحميل عبء الاثبات على من يدعى كذب الخبر. وأعطى المشروع للمجلس الأعلى للصحافة حق إصدار ميثاق الشرف الصحفي. .واستمر الخلل في نسب تمثيل الأعضاء المنتخبين والأعضاء المعينين في الجمعيات العمومية لمجالس ادارات المؤسسات الصحفية.

ثالث هذه الحقائق .. ان كل المسودات التي يجري تداولها تقوم على منطق مغاير تماما للمشروع الذى أعدته نقابة الصحفيين فى ديسمبر من العام الماضي ، وتتجاهل أهم مبادئه . رغم أن هذا المشروع عكس بدقة المبادئ الواردة في الدستور المصرى الخاصة بحرية الصحافة ،وفى العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمبادئ القانونية التى أرستها المحكمة الدستورية العليا ،واستقر عليها قضاء محكمة النقض،وحاول الصحفيون من خلاله فتح الباب لتحقيق الاستقرار فى المجتمع الصحفي وتصحيح العلاقة بين الصحافة والسلطة والمجتمع، وتوفير ضمانات هامة للصحافة والصحفي ،وتوفير الحماية للمواطنين ضد أي عدوان على حقوقهم وحرياتهم . مما يؤكد أن صناع القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ المعادين لحرية الصحافة ، وترزية القوانين ، وجماعات الفساد في السلطة، يصرون على جوهر هذا القانون وعلى استمرار الأزمة بين الحكم والرأي العام وجموع الصحفيين.

وفى ضوء هذه الحقائق . واستمرار المعركة حول القانون ٩٣ وحرية الصحافة، انتهت الجمعية العمومية إلى اصدار سلسلة من القرارات أشارت في مقدمتها إلى «**وجود تيار قوى بين أعضائها يرى أن مرور عام على بدء المفاوضات بشأن الغاء القانون ٩٣ دون تحقيق ما كانوا يأملون فيه من تقدم ، يكفى لانسحاب الصحفيين من هذه المفاوضات مع وجود دلائل على تعنت الطرف الآخر . إلا أن الجمعية العمومية رأت إتاحة فرصة أخرى لمزيد من الحوار حول ما ما لم يتم تحقيقه** من مطالب الصحفيين حتى



الآن».وأكدت الجمعية بعد ذلك على الغاء القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ وحددت بشكل دقيق المواد المطلوب تعديلها فى المشروعات المطروحة.

ولكن أهم القرارات، التى اتخذتها الجمعية العمومية، كانت أربعة قرارات.

أولها، القرار الخاص بالتمسك بمشروع قانون الصحافة الذى أعدته النقابة واعتباره مرجعا للتفاوض حول أى مشروع للصحافة يطرح على الهيئات التشريعية.

الثانى، التمسك بالغاء العقوبات المقيدة للحرية فى جرائم النشر والاكتفاء بعقوبة الغرامة.

الثالث، اعلان يوم ٢٧ مايو الذى يوافق مرور عام كامل على صدور القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ المشئوم ، يوما للاحتجاج والغضب،على أن يتولى مجلس النقابة الدعوة لاعتصام احتجاجى بمقر النقابة.

والرابع ،تشكيل لجنة تحضيرية للاحتفال بيوم الصحفى فى ١٠ يونيه ١٩٩٦ واعتباره عيدا سنويا وحيدا لتكريم الصحافة والصحفيين.

وما زالت المعركة مستمرة.





د . عبد العظيم أنيس

وقف إطلاق النار..

عندما جلست إلى مكتبي لكتابة هذه الهوامش ، التي لا يفتأ رئيس التحرير يذكرني بها.. كنت قد نويت أن أكتب عن **الهجوم الإجرامي الإسرائيلي على لبنان ومقدماته** ، **ومسئولية النظام المصري في هذه المقدمات**، وكيف أن شعب لبنان قد دفع فاتورة حساب مؤتمر **شرم الشيخ**، تماما كما دفع بالغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ فاتورة حساب **كامب ديفيد** . وكنت أنوي أن أناشد المصريين الذين تحدثوا - قبل الهجوم- طويلا عن ثقافة السلام واشتركوا في الأنشطة التي تديرها منظمة اليونسكو في هذا الميدان أن يثوبوا إلى رشدهم ويدركوا أن هذا «السلام» الذي تتحدث عنه إسرائيل وأمريكا ليس شيئا آخر غير الاستسلام للارادة الاسرائيلية ، وأن إسرائيل قد نجحت في تجنيد اليونسكو لأغراضها الخاصة..

لكن شيئا آخر حدث في الأيام الأخيرة (أكتب هذه الهوامش في منتصف شهر مايو)جعلني أفكر فيه كثيرا وقررت أنه جدير بمشاركة القراء فيه، هذا الحدث هو الكلمة التي أعلن فيها **أمير جماعة أسوان** خلال محاكمته أنه ينوي إعلان بيان في نهاية المحاكمة للجماعات الاسلامية التي حملت السلاح ولجأت إلى العنف يدعوها فيه إلى **إلقاء السلاح لمدة عام بمناسبة أحداث لبنان وتعبيرا عن موقف موحد إزاء الجريمة النكراء التي اقترفتها اسرائيل بهجومها الوحشي** .

وسوف نلاحظ أن أمير الجماعة - ومحاميه **منتصر الزيات** - لم يشترط وقف إطلاق النار من جانب إسرائيل ، ولا وقف المحاكمات الجارية أو الافراج عن من هم في السجون ، وقلت في نفسي: لو كانت الحكومة تتمتع بالرشد والذكاء الكافي ولم تكن تفكر بعصبية لرحبت بمثل هذه الدعوة، ومع أن البيان لم يعلن في نهاية المحاكمة على أي حال إلا أنني فوجئت ببعض صحف المعارضة تأخذ موقفا متشدداً من هذه الدعوة ، وكأنها الجناح المتشدد في نظام مبارك نفسه!

وليس سراً أن اليسار المصري ينقسم فكريا وسياسيا فيما يتعلق بالموقف من جماعات الاسلام السياسي ،وربما كان هذا هو الوضع عربيا أيضا (أنظر كتاب :«**حوار الدولة والدين** » **لبرهان غليون وسمير أمين وأنظر حوار مراسل الاهرام بالجزائر مع الروائي الكبير الطاهر وطار**) فهناك قسم من اليسار المصري يرى أن الوضع الدولي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وهيمنة الاستعمار الأمريكي يحتم إعادة تنظيم القوى الوطنية في جبهة عريضة جدا محليا وعربيا وهي ضمان صمودنا في مواجهة أمريكا واسرائيل الصهيونية. وأن البعض من قوى الإسلام السياسي هم قوى وطنية لا ينبغي أن نتجاهلها ،وليس أدل على ذلك من **الدور القائد لحزب الله في جنوب لبنان**، ودور **منظمة حماس في الأرض المحتلة بفلسطين**.

وبالتأكيد لنا خلافات فكرية وسياسية مع هذه القوى ، لكن أي جبهة وطنية لا تتضمن خلافات فكرية وسياسية بين أطرافها ؟ المهم نستطيع أن نتفق على الحد الادنى الضروري لمواجهة الامبريالية والصهيونية.

وهذا القسم من اليسار لا ينظر إلى تيار الاسلام السياسي ككتلة واحدة صماء متجانسة، بل يدرك أنه حتى ولو كانت منابع كل

أجزاء هذا التيار الفكرية واحدة- وهذا فى رأيى غير دقيق- إلا أن هناك بينهم تيار معتدل سياسيا لا يؤيد العنف ومستعد لممارسة الطريق البرلماني الجماهيري في النضال، وهناك تيار ضل الطريق باللجوء إلى العنف الذى أصاب الابرياء قبل أن يصيب جهاز الدولة . وهذا التيار **المعتدل سياسيا هو أيضا معتدل نسبيا فى مواقفه من قضايا المرأة وحقوق الاقليات... الخ** ومن الظلم أن نساوى بينه وبين جماعات الجهاد الاسلامى أو الجماعات الاسلامية، فى مواقفهما السيئة من تلك القضايا . وهناك بالطبع بعض المنضمين لهذا التيار الذين اشتركوا فى جريمة **شركات توظيف الأموال** وما ارتبط بها من نهب باسم الدين! وأنا لا أدخل هؤلاء فى حديثى هذا.

إن كان هذا القسم من اليسار لا يرى أن الصراع الراهن هو فى الاساس صراع عقائدي ، وإن كانت المواجهة الفكرية هى أحد وجوه هذا الصراع. إن جوهر هذا الصراع- كما أسلفت منذ سنوات فى مقالين بمجلة اليسار- هو بين **قوى حاكمة فقدت مشروعية الحكم بسبب إخفاقها وفسادها البين وعجزها فى مواجهة الامبريالية والصهيونية ونهبها للموارد الوطنية وبيعها للقطاع العام وموقفها من قضية الديمقراطية القائم على تزوير الانتخابات وكبت الحريات** .. الخ وبين قوى اجتماعية شعبية ووسطى ساخطة على هذه الأوضاع وتريد التغيير . أى أن موضوع هذا الصراع الأساسى هو التغيير السياسى والاجتماعى، وليس المذاهب والعقائد.

وهناك القسم الآخر من اليسار الذى يعتبر قضية الاسلام السياسى بمثابة الخطر الاعظم على حاضر ومستقبل العمل السياسى فى مصر، ويرفض الدخول فى أى حوار مع أى تيار من تيارات الاسلام السياسى، وموقفه عمليا ينتهى إلى أن أفضل المواقف هو دعم النظام السياسى الراهن على مضض اتقاء لما هو أسوأ منه. والحوار الذى دار داخل التجمع يشير إلى وجود الاتجاهين داخله بشكل واضح ودون حسم.

لكن هذا القسم الأخير لابد أنه شعر بحرج موقفه على ضوء أحداث لبنان الأخيرة، وقيادة حزب المهرجد لمقاومة العدو الإسرائيلى فى الجنوب . فهذا حزب دينى يقود المقاومة ضد الصهيونية مما أثار إعجاب وتضامن أقسام واسعة من الشعب اللبنانى لا تشارك حزب الله فكره وأيديولوجيته ،وصموده قد أدى إلى إفشال الاهداف الإسرائيلية من الحملة وفى مقدمتها منع حزب الله من الهجوم على قواته وعملائه فى أرض الجنوب. ومن قبل أثارت هجمات شباب «حماس» الانتحارية فى إسرائيل تأييد أقسام واسعة من شعب فلسطين والشعوب العربية رغم أنف عرفات وجماعة الذين هم أسرى العنف الإسرائيلى وجيش إسرائيل ، وتحولوا إلى قوة فى خدمة العدو الإسرائيلى.

نعم إن من المؤسف أن يصاب مدنيون اسرائيليون فى هذه الاحداث!. ولكن ألا نتذكر **كفر قاسم** . ألا نتذكر **صبرا وشاتيلا** ، ألا نتذكر **قانا** مؤخرا وقد أثبتت الامم المتحدة فى بيانها أن هجوم المدفعية الاسرائيلية والطيران الإسرائيلى عليها كان متعمداً!.

فى ختام هذه الكلمة أود أن أقول إن اليسار فى العالم كله عرف خلال الحرب العالمية الثانية،وفى أحداث ما بعد الحرب بمواقفه البطولية الوطنية وقيادته للقوى الاجتماعية الأخرى فى هذا النضال، وقد يكفى أن نشير إلى أحداث فيتنام بعد الحرب العالمية والتى أدت إلى أن شعبا فقيرا مثل شعب فيتنام قد استطاع هزيمة الجيش الأمريكى بفضل قيادة الحزب الشيوعى له وعبقرية **هوشى منه** وزملائه، وأن نشير إلى أن اليسار **كان طليعة النضال فى أمريكا اللاتينية** زمنا طويلا،وأحداث كوبا ونيكاراجوا شاهد على ذلك.وهذه المواقف الوطنية ذات المضمون الاجتماعى ضد الاستعمار الامريكى وعملائه لعبت دون شك دوراً أساسياً فى ظهور «**لاهوت التحرير**» ، وهى حركة دينية تضع يدها فى يد اليسار وتتضامن معه.

وإذا كان لنا أمل فى المستقبل فى ظهور حركة إصلاح دينى حقيقى فى مصر فالارجح أنها سوف تتحقق بفضل مواقف اليسار العملية فى النضال الوطنى والاجتماعى.

أما أن تترك قوى اليسار للتيار الدينى وحده شرف النضال العملى ضد إسرائيل، ضد الصهيونية وحليفها الامريكى فهو خطر وما أعظمه من خطر!.



عندما أهدانى الصديق الاستاذ أحمد **الخميسي** كتابه الجديد «**حرب الشيشان، مشاهد من أرض القتال**» كنت متلهفا على قراءة الكتاب نظرا للأسئلة العديدة التى كانت تدور فى ذهنى عن هذه الحرب ، ولا أجد لها جوابا واضحا وحاسما. وكانت التصريحات المتضاربة عن حقيقة **دودايف** ، الذى كان يقود «حرب الاستقلال» ، وما قاله **رسلان حسبلاتوف** لصحيفة الاهرام القاهرية عندما زار القاهرة مؤخرا عنه مثيرا للعديد من التساؤلات بحيث بدت الامور غامضة وفى حاجة إلى فهم أوسع لحقائق الأمور من شخص فى الموقع.

وأشهد أن كتاب الخميسى قد ألقى أضواء كاشفة على الكثير من هذه التساؤلات بحيث يمكن أن أقول إننى أصبحت أعمق فهما لحقيقة هذه الحرب ، ودوافعها العميقة والقوى التى تلعب أدواراً مهمة فيها، سواء أكانت هذه القوى محلية فى داخل الشيشان وروسيا أو دولية تتصل بالاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة خصوصا والغرب عموما.

والحقيقة أن الكتاب لا يقتصر على حرب الشيشان وحدها ، بل يتناول فى ثناياه قضايا أخرى عديدة ذات صلة بالموضوع ، فهو يتناول أيضا **تاريخ دخول الاسلام أرض القوقاز** ، وتاريخ **نضال هذه الشعوب القوقازية ضد الامبريالية الروسية القيصرية فيما قبل ثورة ١٩١٧** ، وتاريخ **الاضطهاد الثقافى والمادى الذى تعرض له شعب الشيشان على يد ستالين بعد الثورة** ، وإثر انتهاء **الحرب العالمية الثانية عندما قام ستالين بنفى هذا الشعب عن أرضه إلى سيبريا ومناطق أخرى انتقاما لما قام به بعض الشيشانيين من تعاون مع الألمان خلال الحرب.**

وابتداء ينبغى أن نوضح أن شعب الشيشان لم يزد فى يوم من الأيام عن مليون نسمة، وهو الآن أقل من هذا بكثير نتيجة الحرب . ومع أن له تاريخا مجيدا فى النضال من أجل الاستقلال على يد الإمام **شاميل** ،

إلا أنه يظل هناك تساؤل دائم كان يدور فى ذهنى : **كيف يمكن أن يحصل شعب صغير بهذا الشكل وفى هذا الموقع الجغرافى على استقلال كامل عما حوله من قوميات كبيرة وأولها القومية الروسية؟** وهل مصالحه الاقتصادية وفى أولها النفط الذى يجرى على مقربة منه تقتضى قدرا من التعاون والتداخل مع القوميات الاخرى الاقوى عددا وعدة؟ وهل بالصدفة قامت هذه الحرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتى؟

إن دودايف لم يكن له أى تاريخ سابق فى مقاومة النظام السوفيتى ، بل على العكس ، لقد اتبع طيلة حياته الطريق المرسوم المحفوظ للوصول إلى أعلى المناصب ، أعنى عضوية الحزب الشيوعى ،والزواج من سيدة روسية ، والتفانى فى الخدمة.

ونجاة استقال **دودايف** من عمله كرئيس للحامية العسكرية فى أستونيا بالبلطيق وعاد إلى الشيشان فى أغسطس ١٩٩١ ، ويوضح الكتاب أن هذه العودة قد ارتبطت باتفاق مع جماعة يلتسين عندما كان يستعد الأخير لخوض الصراع على منصب رئيس الجمهورية الروسية. وعندما كان يقول فى خطاباته **«إنه بوسع كل كيان ذى استقلال ذاتى أن يأخذ من السيادة قدر ما يستطيع».**

أى أن الأمور كانت فى الأصل قائمة على نوع من التعاون بين **دودايف** وجماعته وبين **يلتسين** و جماعته ، وكانت المانيا من الطرفين صاحبة مصلحة فى تحقيق هذا التفاهم . ولعل هذا يفسر كيف أن **دودايف** قد ترك دون إجراء- بعد إعلانه الاستقلال عام ١٩٩١ . ولم يبدأ يلتسين فى فى التحرك ضده. وإرسال قواته لتأديبه إلا عام ١٩٩٤ ، بل لعل هذا يفسر كيف أن أسلحة روسية عديدة قد تركت فى أول الامر فى الشيشان ، هى التى حارب بها دودايف.

فالمافيا الروسية والمافيا الشيشانية كانتا متفقتين على توزيع أرباح النفط وتجارة السلاح والمخدرات، فلما اختلفتا بدأت الحرب. وفى



غلاف الكتاب

الكتاب الذى كتبه **حسب اللاتوف** عن هذه الحرب يقول أن ثروة دودايف من النفط الشيشانى تقدر بخمسمائة مليون دولار وهو يفضح كيف أن دودايف فى كل مرة كان يعانى من أزمة مالية خلال عام ٩٢-٩٣ كان العون يأتيه - لسبب ما- من البنك المركزى فى موسكو . فبواسطة هذا البنك تلقى **جوهر دودايف** ما بين خمسمائة مليون إلى مليار روبل، وقد اتضح أن ذلك بأمر ، وتوقيع **شوميكو** نائب رئيس وزراء روسيا!!

ويدلل **حسب اللاتوف** على وجهة نظره هذه قائلا : لماذا لم يلجأ الكرملين بعد إعلان دواديف الاستقلال عام ١٩٩١ لاتخاذ اجراء حاسم ضده ، كأن يفرض حظرا اقتصاديا حقيقيا على الشيشان ،وهذا وحده كان كفيلا وحده باسقاط **دودايف** فى ظل الاستياء الشعبى . ولعل هذا هو الذى يجعل **حسب اللاتوف** وآخرين ممن يقولون إن النزاع الدائر حاليا هو نزاع من دودايف وعصابات المافيا الروسية التى تحقق أرباحا هائلة من صفقات النفط وتجارة السلاح والمخدرات.

هل هذا يعنى أنه ليس هناك شعور قومى حقيقى بين أهلى الشيشان ، ورغبة أصيلة فى المحافظة على تراثه القومى ، العربى الاسلامى.

بالطبع لا ، فلسنا ننكر ذلك. ولا نستطيع أن نتجاهل محاولات «الروسنة» التى حاولها الحزب الشيوعى السوفيتى إزاء هذه الشعوب . من طمس للغة العربية وتراثها وللاسلام كدين ولعل هذا ما جعل الكفاح الشيشانى يحاول أن يقف تحت أعلام إسلامية.


أحمد الخميسى

وبالقدر الذى ندين هذا العمل من جانب الحزب الشيوعى السوفيتى، بالقدر الذى يجعلنا نتساءل ما إذا كان هذا الصراع سوف يجير لصالح المؤسسات الرأسمالية الكبرى فى الغرب ، خصوصا مصالح النفط، ودور تركيا فى كل هذا الموضوع.

إن الخميسى فى كتابه المهم هذا لا يغفل عن هذا الجانب، بل لعله يعتبره الجانب الاساسى اليوم فى فهم هذا الصراع . فهو يتساءل فى آخر فصول الكتاب قائلا:« **إذا لم يكن النفط أو تجارة السلاح أو الشعور القومى هو وحده المفجر لهذه الحرب ، فهل يمكن أن يكون الطرف الدولى الجديد هو العامل الاساسى فى فهم هذه الحرب!.**

يبدو أن الخميسى يميل لهذا الرأى ، فهو يستشهد فى هذا المجال بتصريحات ووثائق عديدة صدرت فى الغرب عن هذا الموضوع ، ومن أهمها **تقرير لمعهد الابحاث الامريكية عام ١٩٨٨** يحدد فيه الاهداف الاستراتيجية التى ينبغى للسياسة الامريكية أن تتبناها فى التسعينات وينص: «إن على أمريكا أن **تضع نصب عينيها بالنسبة للاتحاد السوفيتى هدفا ثابتا.. هو تحطيم نفوذه فى دوائره الثلاث: العالم الثالث، أوروبا الشرقية، والجمهوريات السوفيتية المحيطة بروسيا**».

والحقيقة أن كتاب الخميسى يحتوى على العديد من الاستشهادات والوثائق التى لن نستطيع بسبب ضيق المساحة أن نوردها هنا. وعلى القارئ المهتم أن يقرأ الكتاب بنفسه لأنه ما من عرض يغنى عن قراءة هذا الكتاب المهم.

ولعل خير ختام لعملية عرضه هنا هو

الاستشهاد بأقوال الشاعر الداغستاني الكبير رسول حمزاتوف عندما قابله الخميسي في عاصمة داغستان، ولخص بها رحلة التحولات التي قادها جورباتشوف باسم البيروسترويكا.

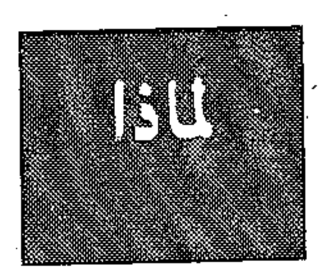
«الآن - بعد أن ظهرت لدينا السوق **أصبح ممكنا شراء كل شئ في روسيا ... الضمير و البطولة والموهبة والجمال، النساء والأطفال، الشعر والموسيقى، الأرض والأمومة أحيانا. ودخلنا مرحلة من حرية الجوع الوحشية أصبحت فيها أسعار الطماطم أغلى من البشر، مرحلة تحالفت فيها السلطة مع المجرمين ورجال الأعمال. وقد بدل الكثيرون من مواقفهم. ربما يمكن للمرء أن يبدل قيمته ولكن ليس رأسه.**

لقد كانت للسلطة السوفيتية أخطاء، ولكن ما الذي قادنا إليه الوضع الحالي؟ لا شئ الانهيار الكامل، بحيث أصبح يطير كل من ولد ليزحف، بينما يزحف كل من حبته الطبيعة القدرة على التحليق. لقد انقلبت الاقدام في عصرنا الحالي إلى رؤوس، وغدت الرؤوس أقداما ولم يكن للأقدام سوى أن تنجز- بأكثر الوسائل وحشية- مرحلة تراكم رأس المال الأولى اللازم للتحول.

لقد انتهت الاشتراكية والديكتاتورية برحيل بريجنيف وتشيرننكو، إن السوق والديمقراطية بوصول جورباتشوف ويلتسين لم تجلبا لنا شئيا خيرا. كان الناس فيما مضى يحسون بوطأة الكذب والخداع. أما اليوم فيحسون بوطأة الكذب والخداع والقسوة والكراهية والشراسة والحرب. والمأساة أنهم نفس الممثلون القدامي وقد غيروا المكياج وشرعوا يؤدون أدواراً أخرى.

وبدلا من الشمولية القديمة ولدت شمولية جديدة لولاها ما اشتعلت حرب الشيشان التي دخلت بها بلادنا مرحلة لا أحد يدري كيف ومتى تنتهي»!.

والآن أيها القارئ الكريم ألا يذكر قول حمزاتوف هذا بما جرى في مصر أيضا، عند الانتقال من المرحلة الناصرية إلى المرحلة الساداتية؟.



في صحيفة **الجارديان البريطانية** باب أسبوعي عنوانه «**ملاحظات وتساؤلات**». وينشر هذا الباب أسئلة من القراء تكون عادة طريفة وغريبة أحيانا. كما تنشر أيضا اجابات على هذه الأسئلة من قراء آخرين، وتكون هذه الاجابات أحيانا صحيحة ومفيدة ،وأحيانا أخرى إجابات ساخرة تؤكد الصفة التي اشتهر بها الشعب البريطاني، وهو أنه شعب لديه حس عال في الفكاهة.

وفي آخر عدد قرأته من هذا الباب ورد السؤال الطريف التالي:

سؤال: اذا كان الاتيكيت يفرض أن يكون الزرار الأخير في صديرية الرجل المحترم مفكوكا، فلماذا يوضع هذا الزرار أصلا؟.

وجاءت الاجابة على ما يلي:

الاجابة: لقد ظل الزرار الأخير في صديرية الرجل المحترم gentle man مفكوكا احتراما للملك جورج الرابع الذي لم يكن قادرا على وضع هذا الزرار في عروته بسبب سمنته المفرطة. ويحتوي كتاب(المرّفه في ظل فظائع سوء الهضم) على صورة لأمير بريطاني ستة من أزرار صديريته مفكوكة!.

ولو تركنا هذا النوع من الاسئلة المثيرة للابتسام والاجابات المماثلة لها، نسوف نجد من حين لآخر أسئلة جادة وإجابات من نفس النوع أيضا.

من هذا الصنف ورد في آخر عدد قرأته السؤال التالي:

سؤال: لماذا نجد أن العديد من المثقفين الذين تعودوا أن يكونوا يساريين جدا في شبابهم يصبحون يمينيين جدا الآن، بينما العكس نادر تماما؟.

وجاءت الاجابة الأولى كما يلي:

أجابة: إن الطيف السياسي الذي كان قائما زمن الثورة الفرنسية قد تحول في هدوء يسارا ولهذا إن مسز تاتشر لو عاشت عام ١٨٠٠ لاعتبرت من اليعاقبة، بينما تنظر إليها الآن كأقصى اليمين. أيضا الليبرالية - بمعنى الاعتقاد في الحرية الشخصية والحرية الاقتصادية - ينظر إليها الآن على أنها أقصى اليمين.

وعلى هذا فأن الناس الذين تظل أفكارهم السياسية ثابتة يجدون أنفسهم في«اليمين» كلما تحول الطيف السياسي يسارا.

إجابة: (٢) في عام ١٩٤٧ دعا **برتراند رسل** إلى أن يفرض الغرب على رروسيا السوفيتية فرضا الاشراف الدولي على قدراتها النووية ،وفي عام ١٩٦١ -وهو في التاسعة والثمانين -دخل رسل السجن لأنه نظم وقاد اعتصاما أمام القواعد النووية الامريكية في بريطانيا.

وفي عام ١٩٣٦ لم يهتم **جان بول سارتر** -زمن الجبهة الشعبية- أن يدلي بصوته في الانتخابات العامة. وفي أوائل السبعينات قام هو بتوزيع منشورات ثورية في شوارع باريس.

وقد يكون هؤلاء الذين يتحركون من اليمين إلى اليسار قلائل، لكنهم الاذكى والأمهر!

والآن وقد انتهت اجابات جريدة الجارديان، أليس من الملائم أن نسأل نفس هذا السؤال عن المثقين في مصر!.

تعقيب على حوار هيكل مع رئيس تحرير اليسار (٣)

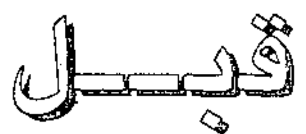


كان همى الرئيسى ، فى مقال «دفاعا عن أحزاب المعارضة» المنشور فى عدد مايو ١٩٩٦ من اليسار، أن أبين أن الحصار المحكم الذى تضربه السلطة حول نشاط المعارضة ،وليس مجرد قصور أداء المعارضة أو ما ينسب إليها من عجز عن التقدم بمشروعات ورؤى بديلة، هو السبب الأساسى فى عدم قدرتها على فرض تداول السلطة ، أو حتى على مجرد التأثير بدرجة محسوسة فى توجهات الحكم الخارجية والداخلية.

لكن ذلك لا يعفى المعارضة تماما من كل مسئولية عن الركود المزمن فى أوضاع مصر السياسية: فالسلطة لم تدم أبداً لقوى اجتماعية واحدة أو لمجموعة واحدة بذاتها تقتسم وتتوارث الحكم فيما بينها إذا كانت تلك السلطة- وذلك هو حالها فى مصر فى ربع القرن الأخير كما بين الاستاذ هيكل بما لا يدع مجالا للشك- عاجزة تماما عن حل مشاكل المجتمع ، بل وعاملا أساسيا فى تفاقمها.

فعلى مدى التاريخ ، استطاعت قوى اجتماعية غير تلك التى تحتكر السلطة وتتحصن بها وتقف حائلا دون التقدم، أن تبتدع من الوسائل ما يتكفل بأحداث

قبل فوات الاوان



التغيير المطلوب فى تكوين السلطة أو فى أشكال ممارساتها وتوجهاتها ، لكن شريطة أن تتوافر الظروف الموضوعية التى تساعد على إحداث التغيير ، أو على الأقل ألا تقف تلك الظروف حاجزاً منيعا يسد الطريق أمامه.

وتوافر أو عدم توافر الظروف الموضوعية الملائمة للتغيير التى أشار إليها الكاتب الكبير فى مواضع متعددة من حواره مع رئيس تحرير اليسار وتكون جزءا بالغ الأهمية منه هى ما أرد مناقشته فى هذا التعقيب.

تفكيك عملية تصنيع مصر

ومن وجهة نظرى ، يقف على رأس هذه الظروف ما قطع به الاستاذ هيكل من أنه «**لا توجد لدينا طبقة قادرة على شق طريق التغيير والتقدم**». أضع هذا الظرف بالذات على رأس الظروف الموضوعية رغم وروده كبند ثالث فى ترتيب الاستاذ هيكل (ص ١٨ من «اليسار») لأنه لو انتفى

د. فوزى منصور

وجود هذه الطبقة لكانت كل محاولة للتغيير إلى الأحسن إما فاشلة أو قابلة للانتكاس السريع فى أحسن الأحوال، أو انقلابا وتحولا فى الحقيقة إلى الأسوأ فى أغلبها. **بينما لو وجدت تلك الطبقة لكل عوائق التغيير والتقدم الأخرى- داخلية كانت أو خارجية- بما فى ذلك استخدام السلطة القائمة للقوة المسلحة فى غير ما يدخرها الوطن له تصبح، لو توافر العمل السياسى الرشيد، قابلة للإزالة أو على الأقل لنزع الألغام الخطرة التى تحيط بها.**

هل إذن لا توجد ، أو لم تعد توجد فى مصر طبقة قادرة على شق طريق التغيير والتقدم؟

للوهلة الأولى ، يبدو أن حكم الأستاذ هيكل صائب. وهو حكم صائب ابتداء وانتهاء لو تأملنا حالة الطبقة البرجوازية الحاكمة بجناحيها البيروقراطى والتقليدى ، فقد أصبح من الواضح أن «المهمة التاريخية» لتلك الطبقة- فيما عدا استثناءات محدودة متناقصة الأهمية -فى ربع القرن الأخير(ويالها من مهمة!) هى **تنفيذ سياسات تؤدى موضوعيا إلى تفكيك عملية تصنيع مصر، وتقليص قدراتها على الانتاج الزراعى الحيوى،والاعتماد سواء فى تشكيل مجمل الدخل القومى أو فى تكوين الثروات الخاصة على المصادر الريعية لا على تطوير القوى الانتاجية، والتحول من محاولة بناء اقتصاد قومى متكامل ومستقل إلى تعميق تبعية الاقتصاد، ومن ثم السياسات القومية، للقوى الخارجية، وبيع مصادر الثروة فى مصر بأبخس الاثمان، وأحيانا بما هو أقرب إلى المنح والعطايا منه إلى عمليات البيع(شركة المراجل البخارية مثلا) للأجانب** ، منقلبة بذلك على التطور التاريخى السابق الساعى إلى البناء والاستقلال الاقتصادى الذى بذلت مصر لتحقيقه على مدى عشرات السنين الكثير من العرق والدم والدموع.

وقد التقط الاستاذ هيكل أبرز دلائل هذا التراجع المضطرد فى الأرقام العديدة التى أوردها

لا توجد لدينا طبقة قادرة على شق طريق التغيير والتقدم

عن تدهور معدلات نمو الدخل القومي ،والعودة إلى تركز الثراء الفاحش في أيدي القلة الضئيلة وانتشار الفقر المدقع، بكل ما يصاحبه من حرمان من الخدمات الأساسية وفرص العمل ، بين دوائر أوسع فأوسع من أبناء الشعب . كذلك ركز بوجه خاص -بحق- على المصادر غير المشروعة أو غير الانتاجية التي أصبحت تتولد منها الثروات الكبيرة.

وقد كان يمكن التغاضي - ولو على سبيل الجدل- عن انخفاض معدلات النمو التي وصلت إلى ما دون الصفر في الآونة الأخيرة، تمشيا مع المنطق الذي يرى أن فترات التحول من نظام اقتصادي إلى نظام آخر كثيرا ما تصطحب بهذه الظاهرة المؤقتة بطبيعتها . كذلك كان يمكن ، لمن لا يستطيع أن يرى أو يقبل بديلا آخر عن النظام الرأسمالي المفرط في حريته ، التسامح مع الاختلال الجسيم في توزيع الدخل القومي أو حتى مع الاعتماد في تكوين الثروات الضخمة على وسائل مشكوك في شرعيتها ..كان يمكن ذلك لو أن التحول إلى الرأسمالية المطلقة من كل ضابط أو قيد الجاري في مصر كان يعد بأوضاع أفضل في مستقبل قريب أو بعيد .

لقد اصطحبت الرأسمالية في مراحلها الأولى في أغلب البلدان بتركيز الثروات الضخمة في أيدي القلة والمزيد من الافقار للغالبية العظمى من الشعب كما أنها لم تتعفف أبدا عن التلاعب في قوانين الملكية المستقرة واللجوء إلى الممارسات الاحتكارية واستخدام الرشوة على أوسع نطاق واستنزاف أموال المودعين في البنوك وخداع صغار المساهمين السذج والتداخل الوثيق بين أعلى الدوائر الرأسمالية وأجهزة الدولة ،وتحويل سلطة الحكم أحيانا إلى تنظيمات حامية لمختلف أنواع «المافيات» الاجرامية وشبه الاجرامية، على النحو الذي يشهد به تاريخ انجلترا في القرنين السابع والثامن عشر (شركات التجارة والملاحة الاستعمارية) وأمريكا في القرن التاسع عشر (احتكارات السكك الحديدية والبترول) ،واليابان وكوريا الجنوبية وايطاليا في التاريخ المعاصر.

ولم يكن ذلك - رغم أهميته ودلالاته- هو الاشكال الرئيسي . فبراءة الرأسمالية وطهرها وأساس شرعيتها الذي تريد أن توحي به قاعدة أن «الربح والثروة للمنظم الرأسمالي المبتكر الأمين البعيد النظر ولأم الخائب الخمل الهبل» . كل هذه الصفات المثالية الحميدة لم توجد إلا في خيالات وتهويمات كتب الاقتصاد المدرسية المنظرة للنظام الرأسمالي وأصبح من الممكن التسامح مع ممارسات الرأسمالية الفعلية القبيحة نظير ما حققته بالفعل ، في فترات تاريخية معينة في بلدان معينة. من تطوير هائل في القوى الانتاجية ،فتح باب الأمل لمختلف الطبقات في مستقبل أفضل . وذلك طبعا هو الرهان الذي تلوح به منظمات الرأسمالية العالمية المالية والنقدية وملحقاتها في مصر.

لكن لا إنجازات الرأسمالية المصرية المعاصرة ،ولا أمراضها التاريخية المزمنة، ولا الموقع الضيق المحدد الذي يحصبها فيه النظام الرأسمالي العالمي، لا شئ من ذلك كله يعطي أي مبرر لتوقع اضطلاعها بمثل هذا الدور الموعود.

رأسمالية مدن الأشباح وسيارات الشبح!

لقد كان ٢٩٪ من الدخل القومي في مصر يستمد في عام ١٩٧٠ من الزراعة، و ٢٨٪ من الصناعة و ٤٢٪ من الخدمات ، فانخفض نصيب الزراعة إلى ١٨٪ في ١٩٩٣ (إحصاءات البنك الدولي) ، أي بعد حوالي عشرين عاما من التحول الرأسمالي المتصل والتراجع التدريجي عن مبدأ التخطيط ،وانخفض نصيب الصناعة إلى ٢٢٪، بينما ارتفع نصيب الخدمات إلى ٦٠٪ .ومن المعروف أنه- على مستوى البلدان النامية- وعلى خلاف الحال في البلدان المتقدمة - فأن تراجع قطاع الانتاج السلعي الزراعي والصناعي وتصاعد قطاع الانتاج الخدمي هو أحد أهم مؤشرات التقهقر الاقتصادي، إذ تدل الدراسات الاحصائية والميدانية على أن هذه الظاهرة المزدوجة تحمل في ثناياها ، ليس نقط العجز المتزايد عن تطوير القوى الانتاجية ، ولكن أيضا تدني المستوى الحقيقي للخدمات النافعة (وبخاصة التعليم والصحة والبحث العلمي وأمن المواطنين) ، وضآلة مساهمة الخدمات التي تدخل في حساب الدخل القومي وتضخمه في تحقيق التقدم الاقتصادي ، أو رفع مستوى المعيشة ، وإخفاقها لظاهرة البطالة المقنعة في كثير من الأحوال.

ولنلاحظ ، مصداقا لذلك ، أن هذه الفترة ذاتها شهدت تدني متوسط نمو الانتاج الزراعي السنوي من ٢٫٨٪ في العام في السنوات ١٩٧٠- ١٩٨٠ إلى ١٫٣٪ في السنوات ١٩٨٣- ١٩٩٣ وتدني متوسط نمو الانتاج الصناعي السنوي من ٩٫٤٪ إلى ٦٫١٪ في السنوات المقابلة .وقد ترتب على تقهقر النمو الزراعي زيادة واردات مصر من الغلال من حوالي ٦ مليون طن في ١٩٨٠ إلى أكثر من ٧٫٢ مليون طن في ١٩٩٣ . أما الانتاج الصناعي الجديد في سنوات «التحرر» الرأسمالي فيتكون في الأساس من صناعات التعبئة والتغليف والتجميع والفشار والآيس كريم وما شابه ذلك من صناعات الشطارة ذات العائد السريع والتكنولوجيا المنخفضة المستوردة التي لا تنمي اقتصادا أو تطور قوى انتاجية جديدة.

وانخفض نصيب القيمة المضافة في صناعة الآلات ومعدات النقل (التي يعتبرها البنك الدولي الجزء الأكثر دينامية في القطاع الصناعي) إلى مجموع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية من ٩٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٦٪ في ١٩٩٣ ،وفي الصناعات الكيماوية من ١٢٪ إلى ٩٪ فيما بين هذين العامين.

وحتى لا ينسب هذا الانجاز المخجل للرأسمالية المصرية في عهد انطلاقتها الحديث إلى «تضخم حجم القطاع العام» أو «العوائق والقيود البيروقراطية» .. الخ . ينبغي أن تقرن الأرقام المتقدمة بمجموعتين آخريين من الارقام: أولاهما انخفاض معدل النمو السنوي

٣ أسباب تنفى الأمل فى الرأسمالية المصرية

* انجازاتها المعاصرة

* أمراضها التاريخية المزمنة

* موقعها من النظام الرأسمالى العالمى

للاستثمار المحلى الاجمالى من ١٨٫٧٪ فى الفترة ٧٠- ١٩٨٠ إلى ١٫٣٪ فى الفترة ٨٠- ١٩٩٣ ،والثانية انخفاض الادخار المحلى من ٩٪ من الناتج المحلى فى عام ١٩٧٠ إلى ٦٪ فى عام ١٩٩٣.

يحدث هذا رغم الاتجاه الحاد فى هذه الفترة إلى زيادة تركيز الثروة والدخل فى أيدى الأغنياء الذين يدعى منظرو الرأسمالية أنهم يكونون المصدر الرئيسى للادخار والاستثمار، وأنه كلما زادت الثروة والدخل تركيزاً كلما زاد في ايديهم ما يوجه من الدخل القومى لهذين المصرفين اللازمين لتنمية قوى الانتاج، ورغم أن الاستهلاك الحكومى قد انخفض فى الفترة ذاتها من ٢٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى إلى ١٤٪ ، الأمر الذى جعل مصر بحق مضرب الأمثال بين كافة بلدان العالم (بعد بلدان الخليج النفطية) فى سفه انفاق اغنيائها وتبديدهم المتواصل لموارد الثروة فيها (لاحظ على سبيل المثال مدن الاشباح التى أصبح يمتلئ بها الشاطئ الشمالى وسيارات الشبح والبودرة التى تخطف الأبصار فى القاهرة بأكثر مما تفعل فى برلين!).

مرض متوارث فى الجينات!

والسعى نحو تحقيق الربح السريع السهل من أى مصدر والابتعاد عن تحمل أعباء التطوير المتكامل للاقتصاد القومى وتدعيم استقلاله ليسا ظاهرة غريبة أو جديدة على البرجوازية المصرية ، ولولا بعض الحياء العلمى لقلت إنه مرض فى «الجينات» تتوارثه جيلا بعد الآخر، ويمتد فى الوراء إلى أكثر من ألف عام ، على النحو الذى حاولت بيانه فى كتاب «خروج العرب من التاريخ» .

وبعض أسباب هذه الظاهرة تاريخى ، مثل التكوين الكوزموبوليتانى منذ القدم لاقسام واسعة من البرجوازية المسيطرة فى مصر، وبوجه خاص فى تجارة الاستيراد والتصدير ، والبعض الآخر جغرافى مستمد من طبيعة الاجزاء المسكونة فى مصر كواحة كبرى محدودة ومحددة المعالم وسط صحراء، مفقود صعبة الاستغلال ، **الأمر الذى يجعل الاستثمار فى ملكية أرض الواحة أو حيازتها- زراعية كانت أو حضرية- والحصول على ريعها الذى يتزايد تلقائيا مع تزايد السكان وعلى فائض الارتفاع المستمر فى قيمتها هو الاستثمار السهل المفضل لدى أصحاب الأموال.**

وقد كان يمكن التغلب على النتائج السلبية لهذه المؤثرات التاريخية والجغرافية بفضل انتقال «عدوى» التقدم التكنولوجى العالمى الذى حدث فى العصر الحديث وانتشار التعليم والمؤثرات الحضارية التى وردت إلينا من البلدان الرأسمالية السابقة إلى التطور ، لولا وجود عامل غلاب يجعل الرأسمالية المصرية، حتى فى الأحوال القليلة التى حاولت فيها القيام بالمهمة التاريخية التقليدية للرأسماليات الحديثة: مهمة بناء اقتصاد وطنى متكامل ، سرعان ما تعود إلى الانتكاس ، لا بل الخضوع ورفع رايات الاستسلام أمام الرأسماليات الأجنبية الغازية أو المتوطنة.

ذلك العامل الغلاب هو حرص قيادات النظام الرأسمالى العالمى فى فترة تاريخية بعد الأخرى (انجلترا وحلفاؤها فى القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين ، ثم أمريكا وتابعتها إسرائيل بعد ذلك) **على استخدام كل الطرق المتاحة ، بما فى ذلك الحرب، لمنع قيام اقتصاد قومى حديث متكامل ومستقل فى مصر وإبقائها فى حالة تبعية اقتصادية ،ليس فقط تخوفا مما يمكن أن تفعله مصر لو تكاملت لها عناصر القوة والاستقلال ، ولكن أيضا -وذلك هو الأهم- ادراكا من تلك القيادات أن مصر القوية المستقلة لا يمكن بحكم الرابطة القومية إلا أن تكون القاهرة التى تقود العالم العربى ، بلدا بعد الآخر، نحو الاستقلال والتكامل والتحرر من استغلال قيادات النظام الرأسمالى العالمى لثرواته وموقعه.**

«آه» .. سوف يتصايح المتجاهلون لدروس تاريخهم .. والرافضون لمفهوم **النظام الرأسمالى العالمى ذى القيادات القادرة على وضع استراتيجية كونية متسقة تحدد بشكل انتقائى الأدوار التى يمكن أن تقوم بها هذه المنطقة أو تلك،**

في هذه الفترة التاريخية أو تلك ،والتي يكون هدفها الأول هو إيجاد التوازنات -والاختلالات- التي تكفل في كل الأحوال المحافظة على سيادة هذا النظام بطابعه الرئاسي الهرمي الاستغلالي، سوف يتصايح المستشهدون في غير موضع الاستشهاد، ودون دراسة علمية لهذه الاستراتيجية أو لحقيقة الأوضاع في تلك البلدان ،بالتقدم الذي سمح به النظام العالمي لبلدان النمور الآسيوية ... هؤلاء جميعا سوف يتصايحون «ها هي فكرة التفسير التآمري للتاريخ تطل برأسها من جديد» . لكن ، وخاصة بعد كتب هيكل التاريخية ،وعلى رأسها الآن كتاب «المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل» ، ماذا يملك المرء إزاء هؤلاء سوى أن يدعو لهم بالرشاد . أو أن يسترجع مرة أخرى -لو أراد أن يكون أكثر واقعية- أثر الايديولوجية والموقع الطبقي القائم أو المرتجى في تشكيل فكر الافراد ووعيهم؟.

والخلاصة هي أنه ، حتى مع التسليم بوجود جيوب من الرأسمالية الوطنية هنا أو هناك تدرك ما يحدث في مصر الآن وتسعى لتفاديه، ومع الاقتناع بأنه ما لم يوجد من خارج هذه الجيوب ذات القدرات المحدودة عوامل وقوى اجتماعية أخرى تشجعها وتساعدها على النمو المستقل ،فإن الرأسمالية المصرية المعاصرة بجناحيها البيروقراطي والتقليدي ليست، حسب تعبير هيكل الموفق«طبقة قادرة على شق طريق التغيير والتقدم»

هل هناك دلائل على ذلك اقوى من مواقفها- على الأصح هرولاتها- الشهيرة في مؤتمري مدريد وعمان التي عادت تلوم العرب الاخرين علي الانتدا، بها وسبقها؟ وهل هناك ما يرمز لرؤيتها لأهداف نشاطها وحقيقة قناعاتها أكثر من أن بعض من كانوا -بالتعاون مع أجهزة الدولة والقطاع العام في مصر في عهود سوابق- من رواد الصناعة والاستقلال في مصر قد انتهى بهم المطاف إلى التجمع في شركة عملاقة للمضاربات العقارية؟.

وربما كان الأهم دلالة من ذلك جميعا أنك ، على الجانب الايديولوجي ، لن ترى من بين دعاة ومنظري التطور الرأسمالي الكامل الانفتاح من لا يقف في الوقت ذاته مع الشرق أوسطية بشكل أو آخر من اشكالها، ويضع كامل ثقته في السياسات التي ترسمها هيئات السيطرة الرأسمالية العالمية كالبنك الدولي والصندوق ومنظمة التجارة العالمية ، ويرى في الاندماج السريع من أوسع الأبواب في الظاهرة المسماة بالكوتية (فهؤلاء لا يعترفون بوجود شئ اسمه النظام الرأسمالي العالمي)الطريق الملكي للتقدم والرخاء .بعبارة أخرى لن تجد الآن المنظر المصري للرأسمالية الذي يتصور أن من الممكن أو من الواجب أن تنهض الرأسمالية الوطنية في مواجهة سيطرة رؤوس الأموال الاجنبية ، وبوجه خاص رأس المال الأمريكي الصهيوني.

الدخول الريعية وظاهرة التميع الطبقي

ماذا عن طبقات وفئات المجتمع الأخرى : البرجوازية الصغيرة: الفلاحين ، العمال ، المثقفين العضويين الواعين بمشاكل بلادهم وبالمصير الذي تساق إليه ؟ هنا أيضا يبدو للوهلة الأولى صحة ما انتهى إليه هيكل من عدم وجود طبقة قادرة علي شق طريق التغيير والتقدم أو - نستطيع أن نضيف- مجموعة أو تحالف من هذه الطبقات والفئات كلها أو بعضها.

لكن ذلك يبدو فقط للوهلة الأولى التي تقف عند ظواهر الاشياء وتتمسك بالتقسيمات الكلاسيكية للطبقات وبالطرق والمفاهيم التقليدية لكيفية إحداث التغيير السياسي والاجتماعي .

إن ظواهر الأشياء تنبئ بأن المجتمع المصري يمر بمرحلة «تميع» طبقي يصعب معها تقسيمه إلى مجموعات متسقة المصالح ، مرتبطة بوسائل متشابهة لكسب الدخل أو العيش ، هي التي تجمع بين أفراد الطبقة الواحدة وتعطيهم صفاتها ومطالبها وقدراتها المتميزة ، الأمر الذي يجعل من الصعب تجميع تلك الطبقات والجماعات غير محددة المعالم وتنظيمها وحشدها للقيام -كطبقة أو كمجموعات متحالفة من الطبقات- بأنشطة سياسية جماعية.

هذا التميع يرجع أكثر ما يرجع إلى أمرين: أولهما: تفشي الظاهرة الريعية لا بين الطبقات المالكة والحاكمة فحسب ، ولكن أيضا فيما يليها من طبقات ، والامر الثاني هو انهيار الموازين الموضوعية التي تحدد في كل مجتمع مستقر ، وبصرف النظر عن عدالة هذه الموازين أو جورها ، وضع كل إنسان من ناحية الدخل بوجه خاص ، سواء داخل الطبقة الواحدة أو فيما بين الطبقات بعضها والبعض ، وشيوع حالة من التسيب والفوضى والتشابك في تحديد وسائل اكتساب الرزق ومقداره قريبة الشبه بما يحدث في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق بعد انهياره.

إن ظاهرة «الدخول الريعية» لم تعد ظاهرة قاصرة على الطبقة المالكة للعقارات الزراعية أو الحضرية ، ولا هي ظاهرة محصورة المنشأ داخل حدود مصر . ففي عصر الفوائض النفطية الضخمة التي تحصل عليها بلدان الخليج- وبدرجة أقل ليبيا- واتساع نطاق الهجرة المؤقتة للعمالة من كل الطوائف في مصر ، سعيا وراء الدخول العالية التي يمكن الحصول عليها في هذه البلدان : بدءا من المستشارين والقضاة واساتذة الجامعات والأطباء ورجال الشرطة المتقاعدين وغيرهم من كبار الموظفين ، ومرورا بالفنيين والعمال المهرة وأنصاف المهرة حتى تصل إلى العمالة غير الماهرة وفقراء الفلاحين الذين لا يملكون سوى قوة عضلاتهم ، تسربت إلي المجتمع المصري ظاهرة ما يمكن أن يسمى «الدخول شبه الريعية».

هذه الدخول لا تعتبر دخولا ريعية بحتة: إذ يقابلها من جانب العاملين علي اختلاف مستوياتهم عمل شاق في خدمة السادة النفطيين (وربما أيضا بذل الكثير من عزة النفس ومشاق الاغتراب المجتمعي) وفي تنمية اقتصاد آخر غير اقتصادهم . كذلك لا يكفي أنها تستمد أصلا من دخول النفط

الريعية لاخفاء هذه الصفة عليها . وانما تعتبر تلك الدخول دخولا «شبه ريعية» بسبب ارتفاعها البالغ عن المعدل المعتاد للأجور مقابل العمل المبذول ،واكتسابها فى ظل ظروف استثنائية لا ينتظر أن تدوم.

وفى الظروف العادية،وفى ظل نظام اقتصادى مرشد، كان يمكن ابتداع وتطوير النظم والاساليب الكفيلة بإعادة استثمار الفوائض الضخمة الناتجة من شبه الريع هذا فى تطوير القوى الانتاجية للبلد المصدر للعمالة وتدريب قوى عاملة جديدة على المهارات المنتزعة منه، مع الاحتفاظ للعاملين فى الخارج ببعض الفوائض التى تغريهم بقبول العمل فى الخارج. على نحو ما فعلت كوريا الجنوبية فى العمالة التى تصدرها لبلدان الخليج.

ولكن لأن «رجال البزنس» بالمعنى الشعبى الدارج الآن فى مصر ،وليس رجال الأعمال بالمعنى السائد فى أدبيات الاقتصاد الرأسمالى، هم الذين يكونون العمود الفقرى للطبقة المسيطرة على الاقتصاد فى مصر ، فان تلك الفوائض الناتجة من الدخول شبه الريعية اتجهت إلى واحد أو أكثر من مصارف ثلاثة، كانت كلها- بطرق مختلفة- وبالا على الاقتصاد المصرى والمجتمع المصرى:

*فالبعض منها انصرف ، بعد اشباع الحاجات الاستهلاكية الاساسية لطبقات طال فى السابق حرمانها ، إلى الانفاق السفيه المظهرى على سلع الرفاهية (المستورد أغلبها) التى لا تتناسب البتة لا مع انماط المعيشة المعتادة لأصحاب الدخول الجديدة ولا مع المستويات التى يمكن أن يسمح بها اقتصاد قواه الانتاجية متخلفة بل وتتراجع إلى الوراء.

* والبعض الثانى ذهب يطارد الاراضى الزراعية وأراضى البناء المحدودة الرقعة أو الشقق المرسومة على خرائط المقاولين ويرفع أثمانها إلى أرقام فلكية كان المستفيد الأول منها المشتغلون على نطاق واسع بالمقاولات فى أعمال البناء، وملاك الأراضى والمبانى الخربة.

* وبعض ثالث- كل حسب قدراته وفوائضه -ذهب يسعى إلى استخدام النقود فى توليد المزيد من الدخل: ابتداء من فتح اكشاك بيع السجائر ومحلات السوبر ماركت على نواصى الشوارع والحارات (بدلا من العودة إلى العمل الانتاجى فى الزراعة أو الصناعة) ، إلى ابداع النقود فى المصارف المصرية أو الأجنبية للحصول على فوائد هى فى الحقيقة أقرب إلى الدخول الريعية الثانوية منها إلى الفوائد على رأس المال النقدى.

حمى الاستهلاك الترفى وحمى التضخم

ولو أن نتائج الدخول شبه الريعية اقتصرت على المستفيدين بشكل مباشر منها لهان الأمر وأمكن الحد من الانهيار المجتمعى الذى صاحبها. لكن انماط الاستهلاك الترفى الجديدة لها خاصية الانتقال السريع من فئة لأخرى والضغط على أعصاب وأسر من لم تتح لهم فرص الحصول على مثل هذه الدخول.

والارتفاع الفاحش فى ايجارات وأثمان المساكن الجديدة يحرق بلهيبه من لا سبيل له إلى موارد أخرى غير عمله مصر- هذا اذا وجد العمل.

وتوالد الدخول الريعية من الدخول شبه الريعية يضاعف الفجوة بين أصحاب الفرص فى بلدان النفط ومستغليهم من جهة ، وبين المحرومين من هذه الفرص من جهة أخرى.

والنتيجة العامة لهجرة جانب محدود من قوة العمل المصرية بحصول على دخول عالية من خارج مصر لا يقابلها تطوير القوى الانتاجية فى الداخل هى إشاعة نوعين من الحمى على كل المستويات لا يمكن معهما الاحتفاظ بقوى التماسك والتضامن المجتمعى : حمى الاستهلاك غير المتناسب مع مستوى الدخول المكتسبة فى الداخل ، وحمى التضخم الذى يثقل بوطأته على غير المستفيدين بشكل أو آخر من الدخول الريعية وشبه الريعية.

هذان النوعان المجتمعان من الحمى اللذان شاعا فى المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة وشملا كل طوائفه ، من أعلى المستويات إلى أدناها ، حولا الارتشاء واستغلال الوظيفة بألف طريقة إلى نمط شائع فى التعامل لم يعد يلقى الاستنكار.

وأصبح العمل على كل المستويات ،بما فى ذلك العمل فى مصانع وشركات القطاع العام فى بعض الأحوال (وعلينا أن نواجه الحقائق بدلا من اخفاء الرؤوس فى الرمال) هو مجرد المناسبة لقبض المرتب، أما المصادر الاساسية للدخل فتشمل ،بالاضافة إلى ما تقدم، العمل الحر (حتى أوقات العمل الرسمية) فى أماكن أخرى أو الاشتغال الجانبى بالزراعة فى الأراضى المجاورة للمصنع أو التجارة والأعمال الحرفية فى المحلات الصغيرة أو على وسائل النقل الخاصة.

وترتب على ذلك نتيجة بالغة الأهمية بالنسبة للتكوين الطبقى للمجتمع هى انهيار الطابع المتميز المستقل والمشترك للطبقة العاملة فى كثير من معاقلها القديمة وسيحانها فى الكتل الهلامية الضخمة التى تسعى بوسائلها الفردية لكسب الرزق من أى طريق وتقهقر الروح الاحتجاجية الطبقية إلى الخلفية من اهتماماتها.

ولو أن وسائل كسب العيش «التحتية أو «غير الرسمية» هذه كانت ميسرة بأمكانيات ومعدلات موحدة بالنسبة للجميع أو حتى الفئات والطبقات المتشابهة فى المسئولية والمؤهلات (كما هو الشأن مثلا فى نسبة الـ١٢٪ أو ١٥٪ مقابل الخدمة فى المطاعم) لأمكن للمجتمع التعايش معها دون أن يفقد صحته وتوازنه. لكن الاشكال هو أن إمكانيات الحصول على «الرزق» الاضافى تتفاوت وفقا للموقع والشطارة. والنكتة الشائعة- والواقعية- فى هذا الشأن هى حاجب المحكمة أو كاتبها الذى يذهب إلى المحكمة راكبا المرسيدس ، بينما يذهب المستشار رئيس المحكمة راكبا التاكس فى أحسن الأحوال.

لكن الأمر ليس ظاهرة فردية .

فمع تعدد نظم الحوافز وبدلات العمل والتمثيل واللجان والأعمال الاضافية ومخاطر المهنة والانتدابات الشكلية والجمع بين مختلف الوظائف بل والعمولات الرسمية أيضا فى وظائف معينة وطرق احتساب مكافآت نهاية الخدمة والمزايا العينية التى قد تصل إلى منح الشقق والأراضى ، لم يعد هناك أى مقياس قابل حتى كمجرد الفهم لتوزيع الدخول فى الحكومة والقطاع العام، ربما باستثناء مقاسين واضحين هما أهمية قطاعات معينة لحماية أمن النظام ،وقدرة هذا القطاع أو ذاك على

الضغط وإثارة المشاكل التى تود الحكومة بأي ثمن عدم التعرض لها.

اختلال الموازين على كل المستويات

هذه العوامل مجتمعة ، على مستوى القطاعات الخاصة والعامة ، تؤدى إلى ما أسميه **انهيار المقاييس الموضوعية أو المعيارية لتحديد الدخول** التى لا يمكن أن يستقيم مجتمع- مهما بلغ ظلمه أو عدالته- بما فى ذلك المجتمع الرأسمالى - دون احترامها ولو بصفة تقريبية ، أو ما كان يسميه الحكيم المصرى القديم آيبور اختلال ميزان العدل فى المجتمع ويرتب عليه أسوأ النتائج.

نحن إذن ازاء مجتمع اختلت فيه على كل المستويات وبين كل الطوائف موازين القيم وتوزيع الدخول وغيمت ، بل وتعددت، الصفات الطبقية للعديد من افراده ، حتى على المستوى الشعبى .فالسياسى أو الموظف العالى المقام قد يكون في الوقت ذاته، مباشرة أو من خلال زوجته أو أولاده تاجراً أو سمساراً بالعمولة. وعامل المصنع قد يكون أيضا عاملا زراعيا أو حرفيا أو صاحب دكان ، وهكذا ذلك فيما أظن ، بالاضافة إلى القيود التى تفرضها السلطة على العمل السياسى والعمل النقابى ، هو تفسير ما لاحظه هيكل من أنه ، رغم ان الساحة المصرية اليوم مليئة بالتناقضات الاجتماعية التى تزداد حدة، وتنادى على فكرة العدل الاجتماعى ، فان الحزب أو الاحزاب التى تدعى أنها قامت من أجل العدل الاجتماعى مهزومة وغير موجودة وفاعلة.

إن سبب سكوت العمال بوجه خاص عما يحدث الآن ليس كما قال هيكل أن ما حصلوا عليه فى العهد الناصرى كان بقرار سياسى سابق لقدرتهم على استخلاصه ، فما أكثر الصراعات المكتومة أو المحكومة التى دارت فى عهد عبد الناصر ، وكان على وعى بها ، وآثر فى نهاية الأمر أن ينحاز إلى جانب العمال فيها .حتى وان اتخذ الامر شكل منحة تعطى من أعلى.

إنما السبب فى سكوتهم الآن هو حالة الميوعة الطبقية التى تحول إليها المجتمع.لم تعد الطبقة العاملة مكونة من فيالق منظمة، كل فى موقعها ، جاهزة للدفاع عن حقوقها ،ولكن من فلول منهزمة مكونة من افراد شعار العديد منهم: «انج سعيد قبل أن تهلك مثل سعد» تماما كما أن شعار الطبقات المتسيدة هو"«إن كان بيت أبوك خارب سارع وخدلك منه قالب»

والنتيجة هى أن المجتمع كقوة سياسية تجمعها مصالح مشتركة وكشعب أصبح فى حالة اضراب عن العمل الوطنى وعن النشاط الانتاجى فيما يجاوز الحد الادنى الضرورى ، لولا أنه شبيه بعملية الانتحار البطئ لقلنا انه اقرب إلى العصيان المدنى.والمسئول عن ذلك فى نهاية الأمر هو سياسات الحكم التى -إلى جانب اشاعتها للفساد والافساد- تبعد الشعب عن كل قرار يتعلق بمصيره ومصالحه العليا

التهميش الداخلى والخارجى البحث عن البدائل فى العمل السياسى

والحل لا يمكن ان يكون انتظار النضج الذى ينادى به الاستاذ هيكل (بالاضافة إلى التوجه بالنداءات إلى من بيده وحده اتخاذ القرار) استنادا منه إلى أنه لا يمكن القفز على مراحل التطور واستباق قدرات الناس، **فالانتظار الصبور، فى ظل الأوضاع القائمة التى لا تنتظر وإنما تسير فى طريقها المحتوم نحو دفع المجتمع إلى المزيد من التفكك والخضوع للهيمنة الأمريكية الصهيونية ، لن يقود قوى المجتمع السليمة إلى «لملمة نفسها لأخذ فرصة للنمو» ولن يؤدى إلى إعادة تكوين نظام اقتصادى اجتماعى واضح المعالم تستطيع قوى المقاومة والتغيير فيه أن تقود الطريق إلى التقدم ، ولكن إلى المزيد من التفكك لأسباب اقتصادية عاتية يقف على رأسها:**

*استمرار عملية تفكيك الهيكل الصناعى لمصر التى بدأت مع عهد الانفتاح وتكتسب سرعة متزايدة بالتخلص من القطاع العام.

*تزايد دور رأس المال الأجنبى فى مصر الذى قد يؤدى إلى قيام بعض الجيوب الصناعية التى يسيطر عليها ويجد أنها تحقق له أرباحا عالية . لكنها لن تؤسس أبدا صناعات متكاملة . وستبقى - اذا جاوزت دور الصناعات التجميعية لاجزاء ومواد مستوردة من الخارج - مكونة من عمليات جزئية محدودة تتكامل مع عمليات أخرى فى عدد من البلدان القريبةأو البعيدة . تلك الآن هى السياسة المعتمدة لرأس المال الأجنبى : يصنع -على سبيل المثال- محرك السيارة فى تركيا. وأدوات نقل الحركة فى أسبانيا ، والاجزاء الكهربائية والاليكترونية ذات القيمة المضافة العالية ووالتكنولوجيا الرفيعة فى إسرائيل ، والمقاعد والخراطيم أو الزجاج فى مصر ، حتى لا يكون هناك مجال للتفكير فى وقت لاحق فى تأميم صناعة متكاملة أو إخضاعها للرقابة والمصالح الوطنية.

* ميل التطور التكنولوجى الحديث إلى الاعتماد على الوحدات الصغيرة الحجم القليلة العمالةأو حتى نقل مكان العمل (فى الصناعات الاليكترونية مثلا) إلى منازل العاملين، بحيث تصبح مهمة الادارة العليا التنسيق والتسويق وتحقيق الارباح ،معتمدة فى هذا الاسلوب الجديد على التقدم الكبير الذى حدث فى وسائل الاتصال ، ومتخلصة من المجتمعات العمالية الكبيرة القادرة على انتزاع المكاسب ومن تكاليف الاعباء الاجتماعية العالية المصاحبة لاستخدام العمالة الكبيرة.

ولقد يمكن التعايش مع مثل هذا النظام فى البلدان المتقدمة ، وإن كان قد أدى بالفعل - مع غيره من التطورات- إلى انخفاض الأجر الحقيقى لساعة العمل منذ بدأت الثورة المضادة التاتشرية والريجانية حتى الآن فى بعض بلدان أوروبا الغربية وأمريكا بمقدار ٢٥٪ إلى ٤٠٪ وارتفاع معدلات البطالة المزمنة.

أما فى مصر ، حيث لن يحاول رأس المال الأجنبى أبداً- لأسباب جيوبوليتكية واضحة كالشمس عرضت لها فى أماكن أخرى- أن يجعل منها نمرا جديدا يتواثب حول إسرائيل مشابه للنمور الاسيوية القديمة والجديدة ، فلن تكون نتيجة العوامل المتقدم ذكرها سوى المزيد من التهميش الاقتصادى فى الميادين الراكدة تكنولوجيا كالسياحة وما شابهها ومشروعات البيع بالتجزئة (وعبى -ماكدونالدز.. الخ).لاحظ أيضا أن أهم ما تفتحت عنه قريحة الصندوق الاجتماعى للشباب هو استثمار الملايين فى تزويدهم بسيارات بيع الخضر والفاكهة والسمك) التى لاتعانى مصر بوضعها الحالى نقصا فيها، أو تركهم للبطالة الصريحة أو المقنعة وبيع علب الكبريت وأوراق الكلينكس على مفارق الطرق.

بعبارة أخرى موجزة سيصبح تهميش المواطن العادى خارج العملية الانتاجية هو المقابل الداخلى لتهميش مصر واقتصادها القومى على المستوى العالمى. هنا يصبح الانتظار ترقبا للموت البطئ ، ويصبح الأمر المتعين هو البحث عن بدائل فى العمل السياسى قادرة على انقاذ الوطن قبل فوات الأوان . ولنا عود إلى هذا الموضوع.

الخصخصة تطول العمال

المعاش المبكر أول خطوة لتهيئة الشركات العامة للبيع

أوشكت الحكومة على وضع نظام **بالإحالة المبكرة للمعاش** وتعميم هذا النظام على مختلف المؤسسات والشركات والهيئات ، وذلك بهدف تهيئة الظروف لضمان نجاح سياسة الحكومة للخصخصة.

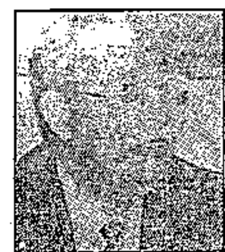
النظام الجديد سبق مناقشته مع العديد من المؤسسات الدولية، وتم طرحه فى المفاوضات الأخيرة مع صندوق النقد، وتم طرح أفكار عديدة لمعالجة ما أسمته المؤسسات **بالتضخم فى العمالة بالمؤسسات المطروحة للبيع**، أو تلك التى سيتم توسيع قطاع الملكية الخاصة فيها. مما يمثل عقبه أمام البيع ورفض المستثمرين الإقدام على تلك النوعيات من الوحدات المطروحة للبيع. ولم تتوقف انتقادات **بول شابريه** مدير ادارة الشرق الأوسط بالصندوق خلال مباحثاته مع المسئولين عند ذلك بل قال فى مذكرة للدكتور **عاطف عبيد أن تضخم العمالة يحتاج لحل جذرى ليس فى الشركات العامة فقط بل فى القطاع الحكومى والهيئات الاقتصادية مما يتطلب حلاً ناجحاً والبحث عن بدائل لاحلال العمالة ، واستخدام المعاش المبكر كأحد هذه البدائل.**

ومن جانبها أشارت **السفارة الأمريكية** فى تقاريرها عن الاقتصاد المصرى إلى **وجود ٥ ملايين عامل فى** ورحبت **بعض الأوساط النقابية العمالية بالفكرة. وانصب تحفظها**

محمود الخضرى



كمال الجنزورى



عاطف عبيد



السيد راشد

النقابات تدافع عن مشروعها والاتحاد العام صامت!

القطاعات الحكومية والشركات بزيادة تصل إلى ٤٠٪ على الأقل من احتياجات تلك القطاعات.

وقبل التفكير جدياً فى المعاش المبكر والدخول فى مراحل عملية بخصوصه، تم طرح إنشاء **الصندوق الاجتماعى** الذى استهدف من بين أهدافه ! استيعاب عدد من العاملين بالشركات ومعالجة سلبيات الخصخصة على القطاع العمالى ، وذلك عن طريق منح العاملين قروضا لاقامة مشروعات صغيرة ، مقابل ترك الخدمة ، أو ايجاد فرص عمل خاصة فى حالة الاستغناء عنهم بعد البيع.

ولكن التجربة العملية على مدى نحو سنوات مارس خلالها الصندوق الاجتماعى نشاطه، لم تنجح لعدم إقدام العاملين للجوء إليه كوسيلة من جانبهم لايجاد فرص عمل . ولم تتعد نسبة القبول نصف فى المائة فى استفتاء اجرته ادارة المشروعات بالصندوق بين ١٠ شركات مطروحة للبيع فى المرحلة الأولى . وبناء عليه تم **ارجاء فتح باب القبول للقروض الخاصة بالعاملين لمرحلة لاحقة ولحين التوسع فى برامج الخصخصة والتى بدأت أوائل هذا العام.**

من هنا بدأت فكرة **المعاش المبكر** كوسيلة أسرع وأسهل ، على اعتبار أن العامل سيحصل على مكافأة مناسبة وليس قرضا بفائدة حتى لو كانت ميسرة ،وسيحصل على معاشه مبكراً.

الوحيد على المشاركة فى وضع آليات الخروج للمعاش مبكراً.

وبالرغم من عدم الانتهاء من صياغة ووضع نظام ثابت ومحدد للمعاش المبكر. **أصدر وزير قطاع الأعمال العام تعليمات إلى معظم الشركات بامكانية تطبيق فكرة المعاش المبكر اختياراً**، وأعطى الضوء الأخضر لاتخاذ خطوات فى هذا الاتجاه لحين تعميمه فى مرحلة لاحقة.

كانت أول شركة تتوسع فى هذا النظام هى **الشركة المصرية العامة لورش الرى والترسانة** حيث أصدر رئيسها قراراً برقم ٥٩ فى ٢٣ أغسطس ١٩٩٥ بتسوية حالات العاملين الراغبين فى المعاش المبكر بنظام التحفيز . دون الالتزام بسن محدد . وبالفعل ونظراً لظروف الشركة السيئة واتخاذ اجراءات لتصفيتها تقدم عدد كبير من العاملين لطلب الاحالة مقابل حصولهم على **مكافأة توازى أجر ٣٦ شهراً**وزاد الاقبال على هذا النظام داخل **شركة الترسانة** . بعد تصفية بعض أنشطتها وتوقفها عن الانتاج، واللجوء لبيع الأصول لتغطية أجور العاملين.

وكانت المفاجأة حسبما يقول «**محمود محمد نور**» أحد العاملين بالشركة أن الادارة بدأت تماطل فى سداد مستحقات العاملين ورد رئيس الشركة المهندس **محمد عدلى عبد المعطى** بأنه لا توجد سيولة مالية كافية لتغطية طلبات العاملين . واتضح ان المشروع تم تنفيذه دون دراسة كافية من كافة النواحى ، وإعداد التكاليف المالية له.

أمام ذلك لجأ بعض العاملين بالشركة المصرية العامة لورش الرى والترسانة إلى إرسال اعلانات على أيد محضرين يطالبون الشركة بالالتزام بما أعلنته فى ثلاثة قرارات متتالية خلال عام ١٩٩٥ إلا أن رئيس الشركة رد مرة أخرى بقوله «سنقوم بالتنفيذ لما جاء بالاعلان عندما تكون للشركة سيولة مالية مناسبة».

لجأ العمال إلى الشركة القابضة للرى ،وكانت المفاجأة الاعتراف بخطأ شركة الترسانة والتسرع فى تنفيذ برنامج الاحالة المبكرة للمعاش بنظام التحفيز . ولكن رئيس الشركة القابضة أنهى مذكرته بتفويض رئيس شركة الترسانة بايجاد مخرج، بصيغة أن العضو المنتدب مفوض بادارة الشركة والبحث عن حلول لكافة قضاياها.

لم يجد العمال أمامهم إلا البرقيات لرئيس الوزراء د. **كمال الجنزورى** ووزير قطاع الأعمال لايجاد مخرج لازمتهم، ولكنهم لم يجدوا آذانا لنداءاتهم. **وزادت الأمور صعوبة بعد ارتفاع عدد طالب المعاش دون الحصول على صوتهم إلى ١٥٠ عاملاً .. ولم يتبق سوى ١٧٠ عاملا فقط.**

التجربة الثانية كانت فى **شركة النصر للسيارات**حيث أصدر رئيسها المهندس **سعيد النجار** منشوراً فى ٢٨ يناير ١٩٩٦ للمعاش المبكر الاختيارى.

سبق هذا المنشور مناقشات مع اللجنة النقابية بالشركة برئاسة **سيد حنفى** الذى أوضح أن المشروع هو مشروع النقابة وراعت فيه كافة الظروف والتكاليف.

وجرى حصر لعدد العاملين فوق سن الخمسين عاماً، حيث تبين أن عددهم **١٩٢٥** عاملاً ممن تنطبق عليهم شروط المعاش المبكر، (وأظهرت دراسة مالية أن حجم التعويضات المطلوبة لهم **٤٥ مليون جنيه على مدى العشر سنوات**، حتى لو تم اقتراضها من البنوك خاصة أن الشركة لا تملك سيولة كافية لتغطية مطالب العاملين وبالتالى للاقتراض.

وذكرت الدراسة - حسبما يقول **سيد حنفى**- أن **أجور العاملين ومستحقاتهم لو تم بقاؤهم فى الشركة ستصل إلى ١٨٥ مليون جنيه**. وبالتالى فالخروج للمعاش أفضل الطرق لخفض عدد العاملين من ٩٨٠٠ عامل إلى ٨ آلاف عامل على الأقل وبناء على ذلك صدر منشور رئيس الشركة بموافقة مجلس

تجربة الترسانة والنصر للسيارات مشوبة بالخطر

الادارة متضمناً خمسة شروط للاحالة المبكرة للمعاش.

أولا: ألا يكون لطالب المعاش المبكر أي أثر سلبي على سير العمل بالشركة، وأن يتقدم بطلب اختياري لمن بلغ سن الخمسين عاما إلى ٦٠ عاماً في ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ على أن يحدد العامل تاريخ انتهاء عمله بالشركة بحد أقصى آخر عام ١٩٩٦.

ثانياً: أن يكون العامل قد أمضى في خدمة الشركة مدة ١٠ سنوات على الأقل حتى تاريخ تقديم الطلب.

ثالثاً: ان يكون مقدم الطلب من لا يجوز انهاء خدمتهم وفقاً للأسباب المبينة في القوانين واللوائح المتعلقة بشئون العاملين، وانه يمكن الاستغناء عنه بدون بديل أولا توجد حاجة لتعيين بديل عنه.

رابعا: يتم حساب منحة نهاية الخدمة لمن تنطبق عليه شروط النظام بواقع أجرتهم من المرتب الاساسي في تاريخ تقديم الطلب عن كل شهر في المدة المتبقية قبل سن ٥٥ عاماً وشهر ونصف عن المدة المتبقية من سن ٥٥ حتى ٦٠ عاماً أما بالنسبة لمن يبلغ سن ٥٠ سنة ويبلغها بعد المهلة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ فيتم حساب المنحة على المرتب الشهري في سن الخمسين على أن يصرف المبلغ دفعة واحدة عند انتهاء الخدمة.

خامسا: **تكون المنحة بحد أقصى ١٨٠٠٠ جنيه عن المدة السابقة على سن الـ٥٥، بالاضافة إلى حد أقصى ٢٧ ألف جنيه عن المدة من سن ٥٥ إلى سن ٦٠ عاما وتحتسب المدة من تاريخ انتهاء الخدمة.**

ونظرا لظروف الحديث الواسع عن الخصخصة وادراج شركة النصر ضمن برنامج الشركات المطروحة للبيع، **طلب نحو ١٤٠٠ عامل الاحالة المبكرة للمعاش مبررين طلبهم بأن هناك أكثر من ١٠ شركات خاصة تعمل في انتاج السيارات يمكن أن تكون مجال عمل لهم.**

وقامت الشركة بدراسة ٦٥٠ طلباً ووافقت على طلب هؤلاء العمال للمعاش المبكر. وما زال الباقي محل دراسة.

رئيس الشركة المهندس **سعيد النجار** يرى أن المشروع ناجح ولقي قبولا من العاملين- بل يطالب البعض بخفض سن المعاش إلى أقل من خمسين عاماً، وضمان استمراريته حتى يمكن لمن تنطبق عليه الشروط التقدم بطلب للمعاش المبكر.

الموضوع ليس في يدي هكذا يقول النجار، والقضية ما زالت مطروحة للنقاش لتعميمها.

ولكن ماذا تقول التجربة العمليةاختلفت الرؤى داخل الشركة من المشروع**حيث طلب نحو ٣٠ عاملاً سحب طلباتهم بعدما أحسوا أن هناك مماطلة في سداد المستحقات والمكافآت**،وأن هناك إتجاها لتمليك جانب من أسهم الشركة للعاملين ضمن برنامج الخصخصة.

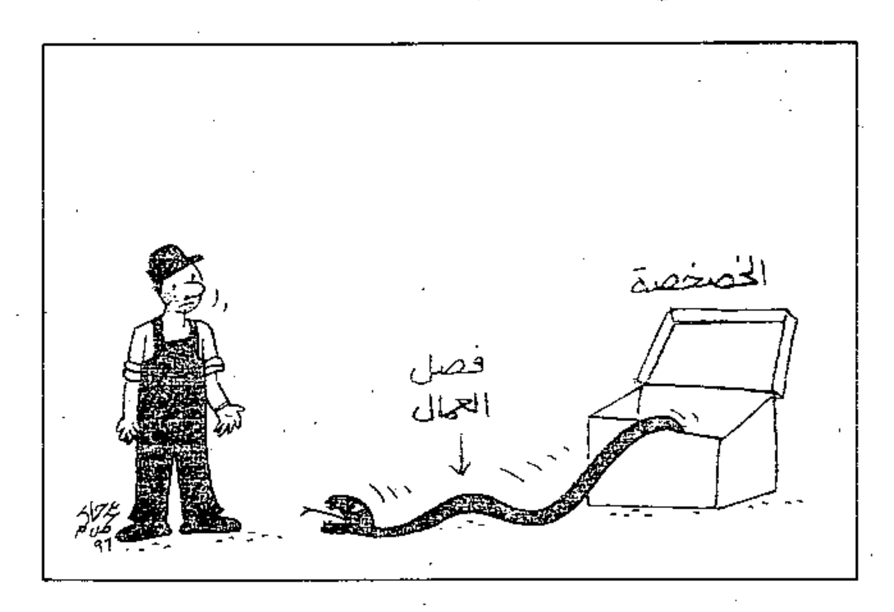
سيد ضيف رئيس اللجنة النقابية يدافع عن المشروع ويقول أن المشروع ناجح وهو خير وسيلة لحماية حقوق العمال في ظل الخصخصة، وعلينا كنقابيين أن نبحث عن حلول بديلة لحماية العمال ،واختيار طرق أفضل لا التقوقع أمام زحف الخصخصة ويكفي أن هناك إقبالاً على البرنامج وظهور مطالب تخفض سن المعاش واستمراريته. كما أن التجربة لا يمكن أن نحكم عليها الآن بل يجب أن ننتظر. ونفى أن يكون الهدف هو مشاركة النقابة في تصفية العمال ورغم ذلك فإن الواقع يقول إن التجربة مشوبة بالخطر وإن العمال الذين خرجوا للمعاش مبكراً وحصلوا على المكافأة يعانون من البطالة، وانها تأتي ضمن برنامج يلبي مطالب المؤسسات الدولية بترحيب من الحكومة ولكن الأخطر هو الاتجاه لتقنين هذا الموضوع. حيث تعكف وزارة القوى العاملة مع وزارة قطاع الاعمال على صياغة مشروع إما بقانون أو بقرار لرئيس الوزراء يفتح المجال للمعاش المبكر.

محمد مرسي نائب رئيس الاتحاد أعلن أثناء الجمعية العمومية للنقابة العامة للخدمات أن الاتحاد يسعى لوضع شروط وضوابط للمعاش. ولن يترك أي طرف للانفراد بالقرار.

ولكن ماذا فعل الإتحاد إزاء بعض المشاكل التي أثيرت مؤخراً.. فقد وافق على الخصخصة واعترض ولكن من خلال التأييد. فهل سيظل صامتاً.

.فقبل أيام من نهاية شهر مايو التقى د. **عاطف عبيد** ببعض رؤساء الشركات وناقش معهم تفصيليا قضية الخصخصة والمعاش المبكر. وقال انتظروا حتى التقى مع **سيد راشد** رئيس اتحاد العمال لاحتواء أي خلاف في وجهات النظر!! لاحظ أن الخلاف ليس على المبدأ ولكن في التطبيق.

عموماً قضية المعاش المبكر **تحتاج لعمل** واسع وبحث مستفيض خاصة من التجمعات العمالية شعبياً وحزبياً وسياسياً حتى لا نفاجأ بقرارات وإجراءات تضيع معها كل الأشياء.



مصر

.. مع أو بدون الخصخصة

العمال سيبقون فقراء

خالد داود

عمال شركات القطاع العام فى منطقة بهتيم فى شبرا لايرغبون فى الحديث عن الخصخصة. مكاتب الأمن المنتشرة فى المصانع والتى ربما تعتبر انجح الادارات في هذه الشركات زرعت الرعب فى نفوس عامة العمال **لتصبح قضية بيع القطاع العام بمثابة قضية تمس بالامن القومى ومن يقف ضدها فهو ضد الحكومة بكل ما يعنيه ذلك من مشاكل ومضايقات.**

ومنطقة بهتيم تضم تجمع **مساكن عمال شركات الدلتا للحديد والصلب والكابلات الكهربائية واسكو والخزف والصينى وخليط آخر من عمال الشركات المجاورة مثل سابى والقاهرة للمنسوجات والبلاستيك الأهلية والزجاج والبللور والقاهرة للزيوت والصابون** . شركات كلها ذات أسماء رنانة ساهمت على مدى الأربعة عقود الماضية فى توفير احتياجات اغلبية المصريين الفقراء، ولكنها الآن تواجه مصيرا غير معلوم سواء للحكومة أو للعاملين فى هذه الشركات.

كل من تحدثت إليهم «اليسار» من العمال المقيمين فى بهتيم رفض ذكر اسمه وذلك عدا القليل من المسيسين الذين يدافعون بحرارة عن القطاع العام ويحذرون العمال ضد اعلان الحكومة عن البدء فى عملية الخصخصة قبل أربع سنوات من أن مصيرهم التشرد والضياع.

ولكن حتى الآن لم يحدث أى تشرد أو ضياع ، على الأقل بذلك الشكل الجماعى الذى تخيله البعض والقائم على أن بين ليلة وضحاها سوف نجد مئات الآلاف من العمال فى شركات القطاع العام مشردين فى الشوارع وعاطلين عن العمل بعد بيع هذه الشركات . حكومة البوليس فى مصر لن تسمح بهذا العمل الفجائى ليس رأفة بالعمال وأسرهم بل لأن هذه الخطوة لو تمت لحدث ما لا يحمد عقباه من اضطرابات ومشاكل.

وهكذا لم تتبع الحكومة سياسة الصدمة المفاجئة ولكنها تبنت اسلوب القتل البطئ للقطاع العام بشكل لا يضر فى النهاية الا بمصلحة غالبية الفقراء من أبناء هذا الوطن. واقع الحال انه منذ أن بدأت الحكومة فى خطة الخصخصة لم يتم بيع سوى القليل من الشركات معظمها ليس له تأثير عمالى.أما الشركات التى طرحت اسهمها للبيع فى البورصة فلم تتجاوز نسبة الـ ١٠٪ وهى الأخرى عددها قليل وبالتالى لم يحدث أى فصل أو تشريد واسع للعمال ومن غير المتوقع ذلك أيضا على المدى القريب.

ولكن الحقيقة كما يكشفها «عم على» من شركة الكابلات ان الحكومة قد بدأت فى التخلص من القطاع العام منذ زمن طويل وذلك منذ أن **أوقفت سياسة التعيين فى شركاته قبل عشر سنوات تقريبا** . هذا الاجراء جعل من الممكن طرح فكرة المعاش المبكر للعمال الذين تعدوا سن الخمسين أو اعطائهم مبلغ من المال أو أن يكونوا ، مثلما هو الحال فى **شركة الكابلات** ،من حملة الاسهم والتى لاسباب غير مفهومة قادرة على صرف مبالغ ثابتة ،من حملة الارباح للعمال من حملة الاسهم دون أن تكون بالضرورة قد حققت الشركة ذاتها حجماً هائلاً من الارباح يعترف «عم على» بخطورة المعاش المبكر أو المبالغ المالية التى من الممكن منحها للعمال فى حالة خروجهم من العمل «علشان ممكن ناس كثيرة تروح تشترى ثلاجات وتلفزيونات وبعدين فجأة تلاقى المبلغ طار. وفى الآخر الواحد يقعد على الرصيف».

ووفقا لاحد العمال المسيسين من أهل اليسار فان خطة الحكومة لقتل القطاع العام تشمل عدم القيام بأية استثمارات **جديدة فيه منذ عدة سنوات . كما أن البنوك تتعسف هذه الايام مع شركات القطاع العام** فلا تسمح لهم باعادة جدولة ديونهم أو الحصول على قروض بينما هناك تسهيلات كثيرة لصالح القطاع الخاص.



«أبو أحمد» أيضا من سكان بهتيم التى يفصل المنطقة السكنية الرئيسية بها رشاح مجارى يمتد طوله عدة كيلو مترات تتراكم فيه الزبالة والقاذورات ورائحة لا تطاق بجانب العديد من الحرائق الصغيرة على طول الرشاح والتى يلجأ إليها الاهالى للتخلص من الزبالة. والنتيجة دخان متصاعد طوال ساعات الليل والنهار وكأنه لا يكفى تلوث الأرض والسقوط اليومى للاطفال فى هذا الرشاح المستنقع. أبو أحمد الذى رفض حتى ذكر اسم الشركة التى يعمل بها قائلا أنه متأكد أنها فى قطاع لن يتعرض للبيع قال «المشكلة مش فى البيع أو غير البيع ولكن المشكلة ان الناس ظروفها تعبانة والفقر زاد والحياة صعبة جداً». ويضيف «الحكومة ماعادتش مهتمة بالعمال.. اديك شايف احنا عايشين ازاى وسط اكوام الزبالة.. مين يرضى بكده».

ورغم أن شركة ابو أحمد لن تتعرض للخصخصة كما قال فان غالبية العمال من سكان بهتيم يشعرون بالقلق وأنهم لا يعرفون ما يجرى حولهم أو كيف سيكون مصيرهم «بس حتكون أوحش من كده ازاى. المرتب ٢٠٠ لـ ٣٠٠ جنيه وماحدش بيشتغل شغلانه واحدة .. كله لازم يلقط رزقه فى أكثر من حته.. يعنى أى حاجة تساعد».

بطريقة أخرى وكما قال زميلنا المسيس فى بهتيم العمال فى القطاع العام يعيشون مرحلة الموت البطئ للشركات التى يعملون بها، الحكومة لا تقوم بأية تجديدات فى القطاع العام وفى شركات معينة يتم تخفيض الحوافز والبدلات فى إطار الحملة الموسعة لتطفيش العمال.

أما الشركات التى تقوم الحكومة فيها بتحسينات فيكون ذلك بهدف إعدادها للخصخصة مثلما هو الحال الآن مع **شركة الخزف والصينى** والتى من المتوقع أن يبدأ قريبا طرح بعض اسهمها فى البورصة.

ولكن أسطى عبده الذى قال انه عامل لحام فى إحدى شركات القطاع العام يؤيد بيع القطاع العام وخصخصته «**لان الحكومة بتشتغل لصالح العمال والمشكلة عندنا فى الادارة الفاسدة اللى كل هم اعضائها الوصول لمجلس الادارة للحصول على بدل الجلسات**».

الحل الآن بالنسبة للعديد من العمال وفى ظل ظروف الفقر المدقع لا يمكن الا ان يكون فردياً لتحسين مستوى المعيشة وجمع المال. ولا يوجد الكثيرون ممن لديهم الاستعداد للاستماع لكلمات النضال الجماعى والشعار الآن «كل واحد يدور على نفسه. دى احسن حاجة يا بيه» على حد قول الاسطى عبده.

ورغم أن صاحب المقهى الذى يلتقى فيه عمال شركة الخزف والصينى فى المساء بجوار مساكنهم لن يتعرض للخصخصة بكل تأكيد فهو الآخر يرفض ذكر اسمه. ويقول «فيه تخوف على مصير العمال».

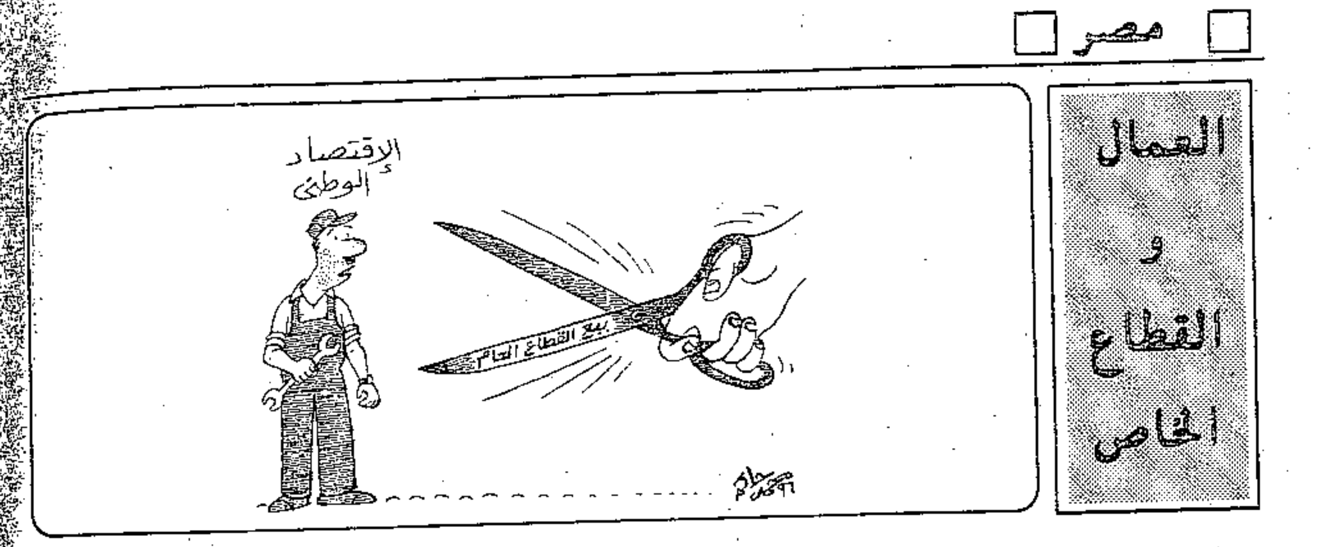
الخصخصة كما هو واضح من تصريحات الحكومة مسألة مافيهاش رجوع فى ظل النظام الجديد والاقتصاد العالمى. واعتقد أن ما نحتاجه هو مزيد من الايضاح من جانب الحكومة حول عملية البيع هذه وكيف ستتم وكيف سوف تستثمر الاموال الناتجة عن البيع وما هو العائد المنتظر بالنسبة للعامل المصرى. كل هذه أسئلة نريد اجابة عنها حتى يزول القلق.

ويضيف صاحب المقهى «الحكومة مطالبة بالشرح لكى تزرع الطمأنينة فى النفوس» ويحذر كذلك من فكرة المعاش المبكر لان من خلال خبرته فى السوق يعرف جيدا ان المبالغ التى سوف يتم تقديمها للعمال لن تمكنهم من الدخول فى مشروعات صغيرة تدر عائدا مناسبا «ومش معقول كل العمال يسرحوا فى اكشاك أو عربيات كشرى أو يتحولوا سواقين ميكروباص بالتقسيط».

أما العامل عزبى من **شركة الدلتا للحديد والصلب** فيقول: «ان احوال السكان فى بهتيم وفى حواريها الضيقة لا ترضى ربنا والعامل تعبان واغلبية الناس هنا ساكنة فى أرض وسط الحر والدخان اللى طالع من حرائق الزبالة» هى دى عيشة العمال سواء فيه خصخصة أو ما فيش».

عامل آخر رفض ذكر اسمه تماماً قال «**إنه ليس ضد بيع القطاع العام ولكن عايزين ضمانات ان القطاع الخاص مش حيذلنا وحيحصل ايه مثلا فى حالة الاصابة وموضوع المعاش**».

وزير قطاع الأعمال صرح مؤخرا للعمال بأنه لا يتوقع ان تزيد العمالة الزائدة فى شركات القطاع العام عن ٨٠ ألف من وسط مليون عامل تقريبا. وقد يكون التخلص من هذا العدد سهلاً سواء من خلال المعاش المبكر أو التعويض أو إعادة التأهيل للقلة من الشباب التى قد تصر على الاستمرار على العمل، ولكن هل ستؤدى الخصخصة إلى تحسين مستوى معيشة العمال وإنهاء حالة الفقر التى يعيشونها وسط المجارى والامراض فى بهتيم؟ يبدو ان هذه مشكلة مزمنة لن تجد حلاً لاننا نحيا الآن فى ظل حكومة لا تهتم سوى بمصالح الاغنياء واوامر صندوق النقد والبنك الدوليين.



تجربة عمال «السعد للألومنيوم»

تصرخ أحزاب المعارضة قائلة «**بيع القطاع العام هو بيع مصر**» و تؤكد الحكومة ان «**الخصخصة ستحقق الرفاهية للجميع**» ويعلن رئيس الجمهورية «**لامساس بحقوق العمال**» ، ويضيف فى خطابه فى عيد العمال ، أن القطاع الخاص يقدم خدمات مميزة للعمال. وبين خوف الاحزاب على أسهم الرأسمال «الوطنى» ووعود الحكومة البراقة بغد أفضل فى ظل الخصخصة ،يكاد ينسى الجميع أن قطاعا واسعا من هؤلاء العمال الذين يتكلمون عنهم يطحنون يوميا فى ظل قطاع خاص قائم وحى.

«**نحن نصرخ كى يسمعنا احد.. لقد فاض بنا.. ماذا يفعل الناس عندما يكون ظهرهم للحائط**» هكذا عبر أحد عمال **السعد للالومنيوم** عن ظروف عمله القاسية وتجاهل الجميع له. فمنذ ٦ سنوات وعمال السعد يعانون من تعسف صاحب المصنع - **راشد السعد** من ناحية ومن تواطؤ الحكومة التى تقف مع المستثمر دائماً فى إطار سياسة تشجيع الاستثمار من ناحية أخرى.

فاطمة فرج

التقيت بعمال شركة السعد فى سطرد -٧٢ عاملاً- أثناء إضرابهم الأخير من ١ إلى ٤ أبريل الماضى الذى رفعوا فيه مطلب صرف أجور شهر مارس ،لم يكن هذا إضرابهم الاول، وكما قال العمال أنفسهم لن يكون الأخير. وتكمن أهمية تجربة عمال السعد فى أنها تعكس تطور وعى هؤلاء العمال والاشكاليات التى يواجهونها فى نضالهم ضد تعسف رأسمالى وتواطؤ حكومى وإهمال حزبى ونقابى وإعلامى.

والانتاج فى هذا المصنع فى يوم واحد يكفى لدفع أجورنا جميعا لشهر .. ولكن وطوال ست سنوات كل شهر يؤخر(صاحب المصنع) «القبض» ،ويدفع لنا بالتقسيط بين يوم ٥ لـ٢٠ ولا يدفع التأمينات بتاعتنا ومفيش حماية صناعية فى العنابر. وبعدين جى الشهر ده بقولنا مفيش قبض خالص» هكذا يلخص احد العمال شروط العمل المجحفة والتى كانت سبباً للعديد من الاضرابات القصيرة(يوم أو اثنين) خلال السنوات الست الماضية.

بدأ الاضراب الأخير يوم ١ أبريل . أضرب ٢٩ عاملا عن الطعام مع الاضراب التام عن العمل . وبدأت المفاوضات بين اللجنة النقابية وصاحب المصنع . وبعد ثلاثة أيام من الاضراب و دخول ٩ عمال العناية المركزة بسبب الإضراب عن الطعام ، تدخل الاتحاد العام للعمال وعضو مجلس الشعب **عبد القادر يحيى** للتوصل لحل.

وعلق أحد العمل على هذه الوساطة : «احنا بقالنا ثلاث ايام مابنخرجش من المصنع ومحدش سائل فينا.. واللى يجى يأكل ويشرب الشاى ، ويمشى وييجوا علينا احنا اصحاب الحق وبتوع امن الدولة بتولو لنا ارجعوا الشغل، بدل ما ييجوا على الظالم».

ووقف السيد / برى فى اليوم قبل الأخير من الاضراب امام العمال فى بدلته الانيقة يدافع عن تأخره ويستعطفهم حيث انه لم «يفطر»

منذ الصباح وتلقى العمال هذه التصريحات بابتسامات ساخرة حيث ان ٩ من زملائهم كانوا في ذلك الوقت في غرف الانعاش بسبب الاضراب عن الطعام لمدة ثلاثة أيام.

ويقول عامل عجوز بانفعال «لازم تكتبي كل الكلام ده.. كلهم .. مكتب العمل والحكومة وصاحب المصنع بيستغلونا .. إذا كان عندك فلوس يبقى عندك كل حاجة .. احنا معندناش فلوس».

صحيح أن العمال لا يملكون مالا، ولكنهم يملكون تضامنهم والاضراب كأسلحة لمواجهة المال والجاه. ويشرح «**محمد ريحان**» رئيس اللجنة النقابية في المصنع تطور وعى العمال «كنا في الأول نلتمس العذر لصاحب العمل لانه كان بيقول «دى ظروفى واحنا كلنا في مركب واحدة». بس الكلام ده لو كان المصنع مابيكسبش.. بصوا على المخزن مافيش فيه بضاعة راكدة والشركة انتاجها عالى ومطلوبة في السوق وهو (صاحب المصنع) بيوسع النشاط وبيبنى مصنع جديد»

وتعلم عمال السعد من خلال تجربتهم المريرة مع رأس المال ان حقوقهم لا تأتى عن طريق الوسطاء، ولكن تأتى عن طريق تضامنهم في موقع عملهم. ويشرح أحد العمال الشبان : «هو دايما يحاول يفرق بينا .. يدفع لجزء منا وجزء لا . ويخلق بينا حساسيات .. يدفع جزء من المهية ومش كلها.. بس المرة دى قلنا لأ.. لازم يدفعلنا كلنا والمبلغ كله وحنفضل كده لحد ما دا يحصل» .ويضيف آخر: حاولنا الحوار قبل كده كثير وادونا وعود براقة ولم يوفوا بها».

وفعلا نجح عمال السعد في تحقيق مطلبهم وفى يوم ٤ أبريل جاء السعد إلى المصنع ومعه ٤٥٠٠٠٠ جنيه ودفع كل الأجور بالكامل بعد أن كان يدعى عدم وجود سيولة.

ولكن يظل سؤال العمال . «هل كل شهر لازم نعافر بالشكل ده علشان نأخذ حقوقنا».

وينفعل صبرى عرفه عضو اللجنة النقابية ويقول: **القطاع الخاص بحاجة إلى ضوابط حاسمة.. اين الحكومة ؟ وازاى يسيبوا رأس المال يدوس على رقابنا بالشكل ده».**

ويتضح أن هناك شقين للمسألة . فمن جهة لا تقوم مكاتب العمل والتأمينات بدورها.ومن جهة أخرى فحتى لو طبقت القوانين القائمة فهى غير كافية وليست في صالح العمال. مثلا في حالة تأخير صاحب المصنع في دفع الاجور يجب إثبات التأخير عن طريق محضر يومى في مكتب العمل. ويؤكد العمال ان هذا أمرا صعب وفى الكثير من الاحوال لا يحدث. اما في حالة إثبات مكتب العمل للتأخير فهى تأخذ غرامة مالية قيمتها ١٠ جنيه لكل عامل.. ويضيف ريحان نقطة أخرى«أنا مرتبى حوالى ١٠٠ جنيه، لو اتأخر عنده ٢٠ يوم معناه إنه كسب فيهم.. يدينى نصيبى من الربح وأنا موافق .. مش ده قطاع خاص؟..

ويعاتب العمال الحكومة على« التدليل الواضح من للمستثمرين» حيث لا تتناسب العقوبات على المستثمرين مع المخالفات التى يرتكبها «طبعا» مش ممكن يحبسوا الراجل الاجنبى -المستثمر- انا بقى بيفدنى في أيه لما تأخذ مكتب العمل مخالفة؟ يقول ريحان ويضيف عرفه «أول حاجة يقولها صاحب المصنع: ما أنا بانفذ القانون لانه دفع المخالفة .. طب واحنا»؟.

قضية أخرى مرتبطة بتقاعس الهيئات الحكومية هى**قضية التأمينات** .ويتساءل العمال في السعد «فين أنتى يا هيئة التأمينات» حيث لا تتم أية رقابة على المصنع لضمان ان صاحب العمل يدفع تأمينات على العمال وفى حالة السعد كالكثير غيرها يتهرب راشد السعد من دفع مستحقات العمال.

هذا بالنسبة للعمال المعينين . وبالاضافة اليهم هناك تقريباً ٥٠ عاملاً مؤقتاً ليست لديهم أية حقوق حتى على المستوى النظرى ويتهرب مكتب العمل والتأمينات من رصد موقفهم مع الشركة ويعلق أحد العمال «كله بيقبض .. يفتشوا ليه بقه؟».

ثم هناك قضية **الفصل التعسفى** ويؤكد العمال أنه في العامين الماضيين تم فصل العديد من العمال ولا تزال قضاياهم أمام المحاكم . ويشرح ريحان «القانون في هذه الحالة غير ملزم وممكن القضية تطول سنتين أو ثلاثة .. طيب الناس تأكل منين؟ ويتضح أنه هناك نوعين من الفصل. أولهم الفصل العادى والثانى «هو أنه يخليك تقول حقى برقبتى! . وتتنوع اسباب الفصل بين ان هؤلاء العمال عماله زائدة إلى شكله مش عاجبنى ويعلق عرفه ديه مشكلة كبيرة .. أى مستثمر وفى ظل البطالة وضرب القانون بعرض الحائط يقوم يعمل زى ما هو عايز فى العمال» . ويلاحظ اللجنة النقابية أيضا أن هناك اتجاها لدى ادارة الشركة لالغاء العقود الدائمة حيث تكون العمالة المؤقتة أرخص.

وفى ظل كل هذه الانتكاسات لحقوق العمال (بالاضافة إلى قضايا الأمن الصناعى .. الخ) يؤكد ريحان وعرفه على أهمية دور مستقل وقوى للجان النقابية «النقابات في القطاع الخاص يجب أن تكون حازمة لاننا شغالين عند رأس المال ولما تطالب بأى شئ بتبقى بتأخذ حته من لحمه وإن لم تكن النقابة واعية وناصحه وكاسبه ثقة العمال يبقى انتهى الموضوع» يقول عرفه.

ولقد تعرض ريحان مثلا إلى ضغوط شديدة لمعاقبته وإثنائه عن لعب دور نقابى في صالح عمال الشركة ومن ضمنها وقف مرتبة فى ٩٣ والتحقيق من أمن الدولة في ١/٥/٩٥ بتهمة تحريض العمال.ومن تجربته النقابية يستخلص ريحان أن وعى العمال يلعب الدور الاساسى في قدرتهم على مواجهة ظروفهم.

وفى هذا الاطار تم عمل جمعية خيرية بين عمال السعد يدفع فيها العمال بين ٢ إلى ٥ جنيه وتستخدم لمساعدة العمال في حالات الفصل والوفاة إلى آخره أما عن المستقبل وقانون العمل الموحد يقول عرفه «طالما شارك في صياغة القانون أصحاب المصلحة إذن روعى مصالحهم واللى بيضيعوا القانون دلوقتى مش ممكن ينقلوا إليه نبض العمال. ويحدد أحد العمال ويقول «مش ممكن تسلبنى من كل حاجة مرة واحدة.. وبعدين تفرحنى بحق الاضراب وهو مشروط بشكل يخليه مستحيل ويخلى العامل لوحده يدفع ثمن الاضراب ». ولقد قدمت اللجنة النقابية بادائها حول القانون في اجتماعات النقابة العامة ولكن يضحك ريحان ويقول على ما تطلع افكارنا لفوق .. انسى وحيقول المشرع ده كلام فارغ.. اللى ليه الكلمة الأخيرة ناس في الغرف التجارية واتحاد الصناعات ولهم وزنهم لانهم اللى بيدفعوا ورأس المال بتكلم».

ويضع ريحان يده على نقطة حاسمة حول الاختلاف في العمل لدى القطاعين العام والخاص حيث يقول: سيبك من عام أو خاص دلوقتى قانون واحد حيخلى الكل زى بعض». وعلى العموم فمشاكل عمال السعد مع هذا المستثمر الاجنبى لا تختلف كثيرا عن عمال كفر الدوار مثلا وتشهد الاضرابات الكبرى التى حدثت في السبعينات والثمانينات بالرغم من القمع الأمنى وسفور النقابة العامة عن أحوال عمال مصر في القطاع العام.

وفى النهاية الكل يعمل لدى رأس المال سواء كان اجنبياً أم مصرياً والمؤشرات تقول انه في ظل السنوات القادمة ستزداد شراسة رأس المال ستزداد معاناة العمال في ظلد كما يلخص ريحان «**هم يقولون ان الاستثمار حيدخل للبلد فلوس ويحسن الأوضاع ولكن اللى بيحصل ان احنا بنديهم حياتنا وهما بيستغلونا وبس».**

ملاحظات حول الاحتفال بعيد العمال هذا العام

العلاقة بين النقابات والأحزاب السياسية

جرت العادة منذ أكثر من ثلاثين سنة أن يحتفل عمال مصر مع بقية زملائهم من عمال العالم، باستثناء عمال الولايات المتحدة الأمريكية، بعيد العمال في الأول من مايو، ومن ثم يعرف هذا العيد بعيد أول مايو. غير أنه منذ سنوات قليلة بدأ العمل في تحريك يوم هذا الاحتفال كلما تصادف وأن تزامن مع أية عطلة أخرى، وكأن المسئولين لا يستطيعون التخلى عن برامجهم لقضاء تلك العطلات من أجل الاحتفال بهذا العيد في موعده، وربما كان في الأمر محاولة لتعويد عمال مصر على التخلى تدريجيا عن مشاركة عمال العالم في الاحتفال بهذا اليوم الذى ينظر إليه البعضعلى أنه من مخلفات الفكر الشيوعى، وأنه يثير ذكريات أليمة لأولى الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية. ولما كان أول مايو يجئ هذا العام مع عطلة عيد الأضحى، فان المسئولين في البلد رأوا تقديم موعده أسبوعا كاملا، ولتسميه أجهزة الإعلام «الاحتفال بعيد العمال وعيد تحرير سيناء».

محمد جمال إمام

وكان المعتاد طوال عهدى عبد الناصر والسادات أن يحتفل بهذا العيد في بعض المواقع ذات الثقل العمالى فيحضره عشرات الألوف من النقابيين وممثلو العمال في كافة المحافظات، ولكي لا أتهم بالمبالغة فانني أكتفى بذكر أن الاحتفال في عام ١٩٦٥، في عهد عبد الناصر، أقيم في ستاد نادى غزل المحلة وأن الاحتفال في عام ١٩٧٨ في عهد السادات، أقيم في ستاد الأسكندرية، وسعة الملعبين معروفة جيدا لعشاق كرة القدم. كما جرت العادة في ذلك الزمان أن يشارك أعضاء مجلس ادارة الاتحاد العام للعمال في الجلوس على المنصة مع رئيس الجمهورية وكبار المسئولين كنوع من التكريم. ولكن الاحتفال أخذ يقام في السنوات الأخيرة في قاعة الأفراح في نادى السكة الحديد الرياضى، وربما يقول البعض «وماله» ، فهو نادى عمالى في الأصل والاحتفال «فرح» عماليا غير أن مكان الاحتفال تغير هذا العام مع تغير موعده، فأقيم في إحدى قاعات المركز الدولى للمؤتمرات، ولم تتسع المنصة، وهو ما حدث في السنوات الماضية، إلى جانب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، إلا لرئيس الاتحاد للعمال، بينما جلست بقية القيادات في الدولة. فبدا الاحتفال كما لو كان أحد الاجتماعات المعتادة لرئيس الجمهورية مع كبار الشخصيات في الدولة. وهكذا يفقد عمال مصر من بين الكثير من انجازات ما تسميه أجهزة الاعلام الرسمية المصرية «العهد الشمولى» بعض مظاهر التكريم التى كانت تعوضهم عن الكثير من التنازلات عن حقوق أصيلة لهم.

ما علينا ! المهم أن رئيس الجمهورية قال في كلمته وهو يقصد الإشادة بوطنية الحركة النقابية المصرية: و«لعل من المناسب أيضا في هذا المقام أن أعبر عن اعتزازى الكامل بعمال مصر، الذين اعتصموا بالوطنية المصرية، ووضعوا الحدود الواضحة التى تضمن للعمل النقابى وحدته وقوميته، بعيدا عن مناورات الحياة الحزبية.. وأثبتوا نضج العمل النقابى وديمقراطيته في صفوف العمال.» وهو مفهوم مغلوط يشيع لدى الكثير من المفكرين والمسئولين في مصر، ولا أقول أنه قولة حق يراد بها باطل لأنه ليس فيها من الحق شيئا. فمثل هذه الفكرة لا تفيد إلا بتحويل الحركة النقابية إلى منظمات اجتماعية أو جمعيات للزمالة تعمل على تنظيم الاستفادة من أوقات الفراغ والمصايف والرحلات وتقديم المساعدات المالية في حالات الزواج والولادة والوفاة، ثم التعبير عن مواقف التأييد اذا اقتضى الأمر لأولى الأمر والتقدم إليهم بالتماسات لمراعاة حسن أوضاع العاملين. ومثل هذه الأفكار لا وجود لها في أى مكان في العالم، وربما باستثناء أجزاء من العالم العربى وبعض الدول الافريقية. ففى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها والتى تعمل الحركة النقابية فيها في ظل مفهوم «جومبرز» الشهير عن اهتمام النقابات الأساسى «بالخبز والزبد»، لا يخفى على أحد ارتباط الحركة العمالية الشديد بالحزب الديمقراطى دون الجمهورى وتمويلها المستمر للحملات الانتخابية لمرشحى هذا الحزب في الانتخابات الرئاسية بعشرات الملايين من الدولارات. وفى بريطانيا قامت النقابات العمالية في أوائل القرن الحالى بتأسيس حزب العمال. ولا تزال النقابات العمالية تمثل في مؤتمرات الحزب السنوية ككتل تنظيمية ولها دور مؤثر في تقرير سياساته، ولم ينتقص ذلك من وطنيتها شيئا. وفى الدول الاسكندنافية وعدد من دول أوروبا الغربية قامت النقابات العمالية أيضا بتأسيس أحزاب عمالية أو اشتراكية ديمقراطية ولا تزال على صلة عضوية بها وتشارك في رسم سياساتها دون أن يأخذ أحد عليها ذلك أو

بشكل في اتصالاتها الوطنية. وفي فرنسا يوجد أربعة اتحادات عمالية كل منها مرتبط بحزب من الاحزاب، وأكبرها مرتبط بالحزب الشيوعي، ولكن هذا لم يمنع رئيس وزراء فرنسا من الاجتماع مع أمينه العام للتباحث معه حول سبل انهاء الاضرابات التي أوقفت النشاط الاقتصادي في فرنسا قبل عدة أشهر، ولم يحط ذلك من قدر رئيس الوزراء الاشتراكي، حيث أن وطنية قيادة ذلك الاتحاد العمالي المتحزب ليست موضعا للشكوك.

ولا يغيب عن فطنة أحد أن الهدف الأساسي من تكوين النقابات العمالية هو الدفاع عن حقوق أعضائها وحماية مصالحهم، وليس مجرد تنظيم الرحلات لهم إلى المصايف بأسعار مخفضة. والنقابات تفعل ذلك بأسلوبين رئيسيين، أولهما ما يسمى العمل الصناعي وهو التفاوض مع أصحاب الأعمال حول ظروف العمل وشروطه والأجور وتنظيم الاضرابات العمالية في حالة فشل هذا التفاوض (وهو أسلوب محرم على النقابات العمالية في مصر). والثاني هو العمل السياسي في ظل نظم الحكم الديمقراطية والتعددية الحزبية، وذلك من خلال تأسيس - أو المشاركة في تأسيس - الأحزاب العمالية أو ذات الفكر العمالي، وذلك لكي تتمكن من المشاركة في رسم السياسات التي تضمن حقوق أعضائها وتحميها، دون انتظار أن يتعطف ولي النعم بذلك حسبما يتراءى له، أو بتأييد أحد الأحزاب السياسية الرئيسية حتى تضمن تأييده ودعمه لمطالبها ومرتباتها في دوائر صنع القرارات. والنقابات العمالية المصرية تمتدح لأنها تخلت طواعية عن هذا الاسلوب.

وما دامت القيادات النقابية في مصر سعيدة بالتخلي عن حقوقها، الأصيلة منها والمظهرية، فليس لها أن تلوم إلا نفسها عندما ترى تآكل حقوق أعضائها ومكاسبهم في ظل تعاظم المفهوم الليبرالي (ولا نقول الرأسمالي حتى لا يغضب البعض) والذي يعلي أسباب الصراع والقوة في انتزاع المكاسب، سواء لأصحاب العمل أو للعمال.

وإذا كنا لا نستطيع أن نأمل في بعض أفكار النقابات المرتبطة بحزب العمال البريطاني أو الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الدول الاسكندنافية أو ألمانيا، فعلى الأقل في بعض ما يتمتع به اتباع «جومبرز» صاحب نظرية «الخبز والزبد»، وهو يحمل الجنسية الأمريكية المتميزة صاحبة الحظوة والتبجيل.

رئيس اتحاد العمال يدافع عن الخصخصة

نشر «الأهرام» يوم ٧ مايو حوارا أداره فريق من محرريه برئاسة عبد الرحمن عقل رئيس القسم الاقتصادي بالجريدة مع «السيد راشد» رئيس الاتحاد العام لعمال مصر حول قضية الخصخصة، وأشارت الصحيفة وهي تبتر اجابة رئيس اتحاد العمال على سؤال جاء في آخر الصفحة، أن للحوار بقية، غير أن البقية لم تظهر طوال أربعة أيام تالية! على أن لهذا الحوار دلالاته الكبيرة حيث أنها المرة الأولى التي يطلع فيها الجمهور العام على آراء رئيس المنظمة النقابية العمالية الوحيدة في مصر بشأن أهم قضية تواجه المجتمع المصري في الوقت الحالي، ألا وهي قضية التحول الاقتصادي التي أصبحت تعرف باسم الخصخصة، وذلك اذا أخذنا في اعتبارنا أيضا أن أهم القطاعات التي ستتأثر بهذه العملية هو قطاع الطبقة العاملة التي يتحدث باسمها رئيس اتحاد العمال.

ولقد بدأ رئيس الاتحاد العام للعمال حديثه بمقولة اشتراكية عندما خاطب محاوريه بقوله: «وأنا أتحدث إليكم بصفتكم عمالا أيضا. فالعامل هو من يعمل ويعرق ويحصل على مقابل نتيجة عمله، فهو عامل أيا كانت وظيفته أو انتماءاته الفكرية. وما يهم العامل بالدرجة الأولى هو أن يعمل وألا يتعثر عمله وأن يحصل على مقابل لهذا العمل والجهد الذي بذله» ولكنه في بقية حواره وعندما حاصره هؤلاء المحاورون بكل ما يطرح من محاذير حول الخصخصة في مصر كان أبعد ما يكون عن أي فكر اشتراكي من أي لون، بل كان أكثر يمينية في دفاعه عن الخصخصة من الكثير من المفكرين والرأسماليين المصريين الداعين إلى الخصخصة، كان في حقيقة الأمر متبنيا لوجهة النظر الحكومية من هذه القضية اذ يقول: «أنا رئيس اتحاد العمال وأمثلهم (أي العمال) اطلعت بموضوعية وعايشت الظروف والأسباب التي تدفع الحكومة إلى الخصخصة.. نحن بلد مدين.. ومن ناحية أخرى لابد من زيادة الانتاج ومن لديه وسيلة أخرى لتحقيق ذلك فليتفضل بطرح أسلوبه في سداد الديون وزيادة الانتاج. فالدافع إلى الخصخصة في رأيه ليس كما يقول فلاسفة الخصخصة توسيع قاعدة الملكية واجتذاب رؤوس الأموال العاطلة والاستثمارات الأجنبية والخبرة الفنية الأجنبية، ولكنه تسديد الديون في المقام الأول. وما من شك في أن رئيس اتحاد العمال يدرك أن زيادة الانتاج ليست بمعضلة يعجز الاقتصاد المصري بخبراته الطويلة المتراكمة في حلها في ظل القطاع العام وربما يخفى له في ذلك الصدد أنه عندما كان القطاع العام يقود عملية التنمية في مصر لم يكن قد اندرج بعد في الصفوف القيادية النقابية.

بل أنه يعود فيضيف رؤية مدهشة للحركة النقابية عن الخصخصة، عندما يقول: «ونحن لنا رؤية كحركة نقابية فيما يتعلق بالخصخصة. فلا يصح أن تستمر الحكومة في المحافظة على شركات الحكومة، لأن شركات القطاع الخاص التي تعمل في نفس المجال حجم مبيعاتها كبير جدا، بينما شركات قطاع الأعمال رغم جودة انتاجها لا تبيع بنفس الحجم وان كان أقل منه بكثير فما هو السبب؟ فن التسويق والدعاية. اذن فلو تم بيع جزء من هذه الشركات أو تم بيعها كلها ليست خسارة يا سلام! وهل فن التسويق والبيع تكنولوجيا لا يستطيعها القطاع العام ويقتصر اتقانها على القطاع الخاص. مع ملاحظة أن رئيس اتحاد العمال كان يعمل قبل وصوله إلى سن الإحالة إلى المعاش في شركة ستيا، وهي شركة قطاع عام للمنسوجات والملابس الجاهزة ويحظى انتاجها برواج شديد.

ما علينا: يقول رئيس اتحاد العمال: «وأما من ناحية رضاء العمال عن التحول الاقتصادي أم لا... دعوني أصارحكم القول كعامل.. أما تخوف العمال من الخصخصة فقد جاء مما يكتب وطرح في بعض الصحف.. وهذا لا يعني أن العمال غير راضين عن الخصخصة.. فالعمال راضون.. لأننا نثق في توجهات القيادة السياسية..» ثم يضيف بصراحة شديدة تحمد له: «كما قلت فأنا مقتنع تماما بالخصخصة.. خاصة وأنه لا يوجد بديل آخر.. ونحن كحركة نقابية لسنا ضد الخصخصة، وللأسف فان موقفنا هذا جعل البعض يقول أن التنظيم النقابي أصبح حكوميا!.

وعندما حاصره محاوروه بالأسئلة عن موقف اتحاد العمال من هذه القضية عاد يقول: نحن مقتنعون بتوسيع قاعدة الملكية ولكن لدينا تحفظات على التحول الاقتصادي خاصة مشاكلنا مع الادارة ومشاكل التطبيق العملي.. فكما قلت العمال كاتحاد وتنظيمات نقابية الغالبية العظمى موافقة ولكن هناك بعض الافراد داخل التنظيم النقابي لهم توجهات سياسية ضد الخصخصة، ونحن كتنظيم نقابي لا نستطيع أن نحرم أحدا من التعبير عن آرائه، اما من خلال المؤتمرات العمالية

والجمعيات العمومية نجد أن هناك اجماعا على الموافقة على التحول الاقتصادى .. لكنهم يطالبون بمراعاة البعد الاجتماعى عند التطبيق..» ويقول فى موضع آخر «ولكننى أؤكد أنه لا توجد مشاكل كبيرة أو مستقلة فى الشركات التى تمت خصخصتها.

وحينما سئل عن موقفه من المشاكل التى حدثت فى التطبيق ، قال أنه لم يحدث خصخصة حتى الآن سوى فى ثلاث شركات فقط (وكأنما الخصخصة هى بيع شركات القطاع العام بالكامل فقط ليس بيع شرائح كبيرة من رؤوس أموالها إلى القطاع الخاص وادخال شركاء جدد فى ملكيتها مع الدولة أيضا) والشكاوى التى وصلت الاتحاد فى هذا الشأن غير جوهرية ، باستثناء ما وصل إلى الاتحاد منذ أسبوعين فقط من أحد الشركاء فى شركة المراجل يريد تخفيض العمالة ويشجع العمال على الخروج بالمعاش المبكر. ثم أضاف ونحن ليس لدينا مانع فى هذا بشرط أن تكون هناك ضوابط عامة للعملية وأرسلنا خطابا للنقابات العامة لمراعاة هذه الضوابط

وأهمها أن يقبل العامل الخروج على المعاش وأن يحصل على التعويض المناسب. وهو أمر لم نسمع عنه من أى تنظيم نقابى فى العالم. ففى الغرب تناضل الحركات العمالية ضد مسألة تسريح العمال وإحالتهم الى المعاش المبكر لدرجة تجعلها تقبل ، فى مواجهة استمرار الكساد الاقتصادى بتجميد الأجور أو تخفيض العلاوات التى تطالب بها لدرء مسألة احالة العمال الى المعاش المبكر ! فالعمل بالنسبة لها قيمة اجتماعية بجنب كونه مصدرا للرزق ومن المؤكد أن لرئيس الإتحاد بعض الأقارب من ضباط القوات المسلحة أو الشرطة الذين أحيلوا ، كجزء من النظم المعمول بها فى مثل هذه المؤسسات فى كل أنحاء العالم ، إلى المعاش المبكر وأعطوا مكافآت سخية ، ولكنهم بعد فترة أخذوا يقبلون القيام بأعمال لاتتناسب مع أوضاعهم الاجتماعية رغبة فى ممارسة أى عمل يخرجهم من حالات الإحباط والإكتئاب النفسى التى أصابتهم نتيجة لتوقفهم عن العمل فى مرحلة غير متقدمة من العمر . بل أن هناك مطالب متزايدة فى العالم بتغيير سن الاحالة إلى المعاش بعد ارتفاع المستويات الصحية وزيادة متوسطات العمر المرتقب ، بحيث يرفع سن المعاش إلى ماهو أكثر من الستين سنة ولولا ظروف الكساد الاقتصادى التى تعم العالم اليوم لرأينا هذا المطلب فى مقدمة ماتطالب به الحركات النقابية فى العالم . بل أن رئيس اتحاد العمال نفسه يشير الى ذلك عندما يعود فيقول :" وأكدنا على العمال ألا يتسرعوا بالإتفاق مع الإدارة فى غياب التنظيم النقابى حتى لاتتكرر مشكلة بعض العاملين فى شركات الصناعة الذين تمت تسوية حالاتهم ثم بعد ذلك جاءوا يشتكون ولم أتعاون معهم لأنهم قاموا بتسوية حالاتهم بعيدا عن التنظيمات النقابية وفرحوا بما حصلوا عليه من تعويض ثم بعد ذلك ندموا!! " فالعمال ندموا اذن بعد أن راحت فرحة التعويض الكبير ثم اكتشفوا أنهم تحولوا إلى متعطلين بعد أن كانوا عناصر منتجة . والمثل البلدى يقول ياريس " الإيد البطالة نجسة" وفضلا عن ذلك فان دراسة حديثة للبنك الدولى عن الخصخصة فى بلدان أوروبا الشرقية تقول أنه فيما بين عامى ١٩٨٩ و١٩٩٣ قامت ٢٠٠ شركة تم خصخصتها فى جمهورية التشيك والمجر وبولندا بالإستغناء عما يتراوح بين ٣٢ و٤٧ فى المائة من عمالتها . فهل يتقبل اتحاد العمال بنتيجة مماثلة حتى ولو تم تعويض العمال المسرحين ، وهل يتحمل المجتمع المصرى خروج مثل هذه النسبة من العمال الى دائرة البطالة وافتقاد البعد الإجتماعى الذى تعطيه قيمة العمل للإنسان ؟

وعن حق الإضراب يقول رئيس اتحاد العمال" لم يكن (الاضراب) محرما فى ظل القطاع العام وقطاع الأعمال . وكل القضايا التى طرحت سابقا بالنسبة للإضرب لم يحصل المتهمون فيها على أحكام بالإدانة ، بل كانوا يحصلون على البراءة " وهو قول ليس دقيقا تماما ، فالذين حصلوا على أحكام بالبراءة من العمال المضربين حصلوا عليها ليس لأن القانون لايجرم الإضراب ولكن لأن القضاة استندوا فى أحكامهم الى توقيع الدولة المصرية على مواثيق للأمم المتحدة ولمنظمة العمل الدولية تحمى حق العمال فى الإضراب . ورغم أن القوانين العمالية لم تكن تمنع الإضراب أو تقننه فان ترسانة مايسمى بالقوانين المقيدة للحريات كانت تجرمه تماما ثم يضيف رئيس الاتحاد فى هذا الصدد قائلا:" أن الإضراب عصا" معز" يجب أن أهدد بها وأتمنى ألا أستعملها . فالوسائل السلمية والمفاوضات هى الأفضل " وهذا قول لايتفق بالمرة مع مايسميه رئيس الاتحاد " آليات السوق" فهذه الآليات تكفل لصاحب العمل قدرا كبيرا من الحريات يجب أن يقابلها العمال بحقهم فى الإضراب واللجوء إليه دعما لعملية المفاوضات الجماعية ، فالحقوق لاتحصل بالتمنى فى اطار هذه" الآليات" وانما تؤخذ " غلابا" والا فما الذى يجبر صاحب عمل على أن يتفاوض مع عماله حول زيادة الأجور والإمتيازات وتخفيض ساعات العمل وما إلى ذلك ، لولا خشيته من لجوء العمال الى الاضراب مما يهدد مصالحه المالية . فلايجب أن يغيب عن بالنا أن الإنسان الذى يستثمر أمواله فى مشروع مالايكون من بين دوافعه الى ذلك القيام بعمل خيرى يفتح به بيوت عدة مئات من " الغلابة" ويكفى أن نشير فى هذا الصدد الى تلك القصة المسلية عن صاحب الشركة التى لايزيد عدد العاملين فيها عن ٢٠٠ عامل والذى رفض مقابلة أحد زملاء رئيس الاتحاد الذى أرسله له ليحل مشكلة عمالية داخل شركته ، ثم أساء استقبال رئيس الإتحاد نفسه عندما ذهب إليه محاولا حل هذه المشكلة لندلل على أن التعامل مع أصحاب العمل ليس بالهين على الرغم من النهاية" السينمائية" السعيدة التى يوردها رئيس الإتحاد لهذه القصة فاذا كان صاحب شركة بهذا الحجم يتصرف بهذه الطريقة مع رئيس اتحاد العمال ووكيل مجلس الشعب فماذا يفعل الرأسمالى الذى يشترى شركة كبيرة مثل شركة المحلة للغزل والنسيج مثلا، وخاصة اذا كان أجنبيا لايعرف شيئا عن مجلس الشعب ووكيله ، أو لايهمه أن يعرف؟

يبقى أن نشير الى أن رئيس الاتحاد قد كرر التشديد فى حواره على أهمية التثقيف والإستفادة من خبرات الآخرين فى هذا المجال الجديد على الحركة العمالية المصرية . ورغم ذلك فان الجامعة العمالية التى يرأس مجلس ادارتها لما وجدت أن أنشطتها ومواردها قد تقلصت ، لجأت الى انشاء معاهد فوق المتوسطة بمصروفات لخريجى المدارس الثانوية الذين لم يحصلوا على مجاميع تؤهلهم للإلتحاق بالجامعات ، وهى ليست من مهام التثقيف العمالى من قريب أو بعيد ، لا فى ظل النظم الاشتراكية أو فى ظل نظم" آليات السوق".



الشباب المصرى بين..
التوظيف السياسى والقدوة



منذ فترة قصيرة تصدرت الأنباء أخبار الاجتماع رقم ١٢ بين الرئيس وشباب الجامعات ، في الاسبوع الثالث للشباب بجامعة الزقازيق . وهو الاسبوع الذي يقال انه كلف ٦ ملايين جنيه، وسوف يتكرر هذا الاجتماع في اغسطس بالاسكندرية كعادة سنوية .

ومتابعة تلك اللقاءات تترك في النفس الشعور بالإشفاق والحسرة والإحباط، حيث **يتم فيها توظيف واستغلال حيوية الشباب وبراءتهم ونقص معارفهم وتجاربهم فى التهليل والتصفيق والتزمير والتزييف والتطبيل، فى** مناخ إعلامى يسوده التمثيل والنفاق تحت مزاعم الوطنية والإنتماء .وكأن تلك الاجتماعات أعلانات حكومية عن حب الوطن والرئيس.

والشباب الحضور يمثلون فى الغالب إتحادات الطلاب أى قيادات الشباب الجامعى وقيادات مصر فى القرن الواحد والعشرين الذى لن يحتمل تلك السلوكيات المتخلفة فى إعلان الوطنية. وهؤلاء الشباب المدربين على التهليل والتصفيق والغناء سيكون منهم أعضاء مجلس الشعب والشورى والرؤساء والمسئولين المترقعين فى مصر. **وتعكس اللقاءات فلسفة الدولة فى التعامل مع شبابها حيث الاستغلال والتوظيف السياسى والاعلامى والاعلانى.** وبدون مبالغة يمكن التسليم بأن شباب مصر، أهم أدواتها فى صراعها مع التخلف والخروج من القائمة الطويلة لمشاكلها وصناع مستقبلها. ورغم ذلك نلاحظ دائما أن الأنشطة الشبابية من عينة تلك الاحتفالات نوع من تهدئة واحتواء نشاطهم وحيويتهم لأنهم أكثر نقدا وحساسية من الكبار للفساد والخلل فى المجتمع وأكثر حماسا ورغبة منهم للتغيير، وقد يرجع ذلك للتركيبة النفسية للشخصية الشبابية التى تتصف بالنقاء والرومانسية والنموذجية، وأيضا لعدم ارتباطهم بواجبات أسرية أو ولاء لمؤسسات معينة، وعليه تجد الحكومة نفسها مضطرة إلى اتخاذ اجراءات تثقل بها قطاعات الشباب مثل المقرارات الدراسية والامتحانات .ومنع العمل السياسى فى الجامعات إلا إذا كان موظفا لصالحها، وتستنفد طاقاتهم فى أنشطة خارج الدراسة من خلال تنظيمات هشة صورية تحت سيطرة الحكومة، أو تلجأ إلى أساليب القمع الصريح أو الأساليب الدعائية لتغييب العقول. ومن العجيب أن أدوات السلطة عادة فى تنفيذ تلك الاجراءات لقمع الشباب- نكريا على الأقل-هم اساتذتهم فى الجامعات والذين يمثلون القدوة لهم.

إن الدراسات العلمية للشباب تؤكد دائما أن تنمية قطاعات الشباب فى المجتمع تقوم على عدة محاور أهمها:

١- أن العمل مع الشباب عمل تعليمى يتم فيه تعليمهم المهارات والطرق والأفكار من خلال ممارسات عملية فى مشاريع تنموية فى مجالات مختلفة، حيث يتم من خلال ذلك تنمية شخصياتهم واستقلالهم واحساسهم بالمسئولية والثقة بالنفس والمثابرة واحترام العمل وتحمل مشاقه والسلوك الديمقراطى.

٢- العمل مع الشباب عمل تطوعى ومفتوح لكل نوعياتهم فلا توجد شروط جغرافية ، سياسية، طائفية، عنصرية، مذهبية أو عقائدية.

٣- يحظى الشباب الريفى بأهمية كبيرة فى المناهج العلمية المتخذة للنهوض بالمجتمعات الريفية فى دول العالم، حيث تعتمد تلك المناهج على فلسفة العملية التعليمية بأشكالها المختلفة. فالعمل مع الشباب فى الريف يعد من أفضل السبل والوسائل فى عمليات تغيير الحياة الريفية للأفضل. وبنظرة ديمجرافية للمجتمع المصرى يتبين لنا أن حوالى نصف المجتمع المصرى تقريبا فى سن الشباب ، وأكثر من نصفهم يعيش فى المناطق الريفية ، ويمثلون قرابة نصف مجموع القوى العاملة. ورغم ذلك تجد الاهتمام والجهود مركزة حول بعض طلاب المدارس والجامعات فى المدن الكبيرة بأقامة المهرجانات الدعائية، ويندر منها ما يتعرض بجدية للمشاكل الحقيقية للقطاع العريض من شباب الريف الذى ينتمى فى أغلبه إلى الطبقات المعدمة، والعاجزة عن إيصال صوتها إلى الحكام، لذلك كان من السهل على تيارات الارهاب أن تجد كوادرها من بينهم.

٤- يجب أن يعتمد العمل مع الشباب على الجهود المشتركة بين الحكومة والأهالى من خلال تنظيمات شبابية أيا كان مسمياتها، تنتشر فى جميع القطاعات وعلى كافة المستويات وتعتمد فى تنظيمها وادارتها على القادة المحليين المتطوعين والآباء تحت اشراف متخصصين فى العمل الشبابى.

٥- إن العمل مع الشباب فى مصر يحتاج إلى نظرة متكاملة لا تكفى النظرة

البيولوجية أو النفسية فقط، وهذا يتطلب مواجهة منهجية تقوم على أساس الفهم العلمى لشخصية الشباب المصرى ورسم استراتيجية تقوم على اساس هذا الفهم. لأن المؤسسات التنموية على اختلاف تخصصاتها فى مصر لا تزال غير مدركة لأهمية وخطورة قطاع الشباب وبالأخص الشباب الريفى كمدخل مهم فى التحديث والتنمية. ولعل تلك المؤسسات تعتقد أن الشباب فى منأى عن التغيرات الجذرية التى اجتاحت الوطن كله.

ورغم صعوبة تتبع التجربة المصرية فى العمل مع الشباب، إلا أن المؤشر الوحيد الذى يمكن استقرائه هو الاستغلال والتوظيف السياسى لذلك القطاع، الذى مهد الطريق لجماعات الارهاب لنشر أفكارها بينهم. ولن تنجح أى سياسة شاملة لتنمية الشباب بدون أن تقدم لهم القدوة الحسنة فى السلوك، لأنها عامل رئيسى فى تكوين اتجاهاتهم وسلوكياتهم ،وهى تختلف حسب المكان والزمان ، حيث يحاول كل مجتمع أن يشكل لنفسه القدوة التى تصلح له فى ضوء المصالح العليا للوطن من خلال المؤسسات التربوية وبالأخص الاعلام الذى يعمقها ، فتبرز اجهزة الاعلام والثقافة العناصر التى تمثل فلسفة المجتمع، وإذ كانت نوعية القدوة تختلف باختلاف المراحل العمرية للشباب، فهى أيضا تختلف باختلاف فئات المجتمع ، فكل فئة لها نماذجها وقدوتها التى تعكس مصالحها الخاصة ويمكن أن يمتد تأثيرها القيادى على بقية الشباب. ومن خلال تفاعلات المجتمع تظهر نماذج ايجابية تصلح للقدوة فى قطاعات مختلفة يجب أن ينجح الاعلام فى تلميعها وإلقاء الضوء عليها ،وتظهر على سطح المجتمع نماذج سلبية للقدوة لابد أن يعمل الاعلام على تحذير المجتمع منها حتى لا تقود الشباب . واذا نظرنا حولنا لنبحث عن القدوة التى يقدمها الإعلام لشبابنا لانجد غير **نماذج من المنافقين والمهللين والمستفين والطبالين والراقصين فى جميع المواقف والمزيدين لكل الاتجاهات** . فمصر الستينات وحتى حرب أكتوبر كان المواطن القدوة هو المضحى من أجل الوطن الراغب فى الاستشهاد دفاعا عنه ضد عدوه التقليدى اسرائيل، المحب لأهل وطنه، والساعى للانتاج المتمسك بالمبادئ، المؤمن بالقومية والوحدة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والاشتراكية، لدرجة أن أطفال مصر كان يحلمون ويتطلعون إلى الدخول إلى القوات المسلحة المصرية، وبعد تلك الفترة اعتبرت تلك الخصائص السلوكية سذاجة وعبطاً ونوعاً من الاستشهاد غما وكمدا على الوطن، **وأصبح المواطن القدوة الآن هو الفهلوى الجاهل أو صاحب الأعمال الغنى على حساب حاجات الناس، الفاسد والارهابى المتأسلم، أو الساعى إلى التطبيع مع اسرائيل.** وتوزعت قدوة الشباب فى مصر بين نموذجين : الأول الدروشة المرتدى ثوب أبيض قصير وصندل وغطاء رأس ولحية مطلقة وبسملة وحنجلة باسم الاسلام ، ويدنى مكانة المرأة، ويجبرها على الحجاب والنقاب، ويتكالب نحو الهجرة للسعودية للعمل بأى ثمن. والثانى نموذج الفرنجة وهو سائد بين ابناء المثقفين والمهنيين من ذوى المهارات التكنولوجية العالية ، وبصفة خاصة بين شباب اقباط مصر ،فكأن نموذج الفرنجة يختار أصحابه من الشباب أما نموذج الدروشة المسعود فكأن جميع الشباب يختارونه تحت شعار الإسلام.

ويظهر نموذج الفرنجة فى سعى الشبيبة للهجرة إلى دول أوروبا وأمريكا ،والتكالب على تحقيق الثروة بسرعة وبأى طريق،وفى سلوكهم الاستهلاكى الترفى نتيجة لاستفزاز وسطوة الاعلانات (**هامبورجر ماكدونالدز ،ودجاج كنتاكى وملابس الجينز، ومنتجات جونسن، والحلقات الأمريكية.. إلخ**) ،وفى المبالغة لممارسة حريتهم غير المسئولة. وعندما يحاولون تحقيق ذلك النموذج يكتشفون سراب الحلم وعدم إمكانية وأمل تنفيذه فينتشر بينهم الفساد والانحراف وإدمان المخدرات والسموم.

وعند محاولتهم تحقيق نموذج الدروشة السعودى يتكشف لهم استحالة تحقيقه لاختلاف الجذور الحضارية فينتشر الارهاب والعنف والتطرف بينهم، ولا يوجد تناقض بين النموذجين ، فالأول تابع تماما للثانى.

إن شباب مصر يحتاج إلى خلق الفرص الملائمة لظهور النماذج المصرية الجيدة لكى يتبعها ويتأثر بها ولن يأتى ذلك إلا بمزيد من الحرية والديمقراطية السليمة التى تفجر طاقات الوطن فتنتشر النماذج الناجحة المؤمنة بالوطن فى كافة القطاعات ،ويسعى لها الإعلام لتقديمها للشباب كقدوة.

فالشباب فى حاجة لزيادة جرعة اللقاءات الفكرية مع القيادات الوطنية فى جميع المواقع لتصحيح الافكار من خلال فكر مستنير ومعرفة للمتغيرات التى تسود العالم،وسلوك نموذج معلن ، حيث يتم تدريبهم فيها على التفكير العلمى الناقد بموضوعية لا التصفيق والتهليل . فالشباب هم الأمل وهم مصدر الخطر فى نفس الوقت. فالعمل مع الشباب كل الشباب فى مصر لا يحتاج إلى استيراد انظمة من الخارج بقدر ما يحتاج إلى مشروع حضارى قومى يلتف حوله كل المصريين بما فيهم الشباب ،مشروع يحقق أمال الوطن كل الوطن.

مذبحة السياح فضيحة أمنية

أمام **فندق أوروبا** بشارع الهرم، وهو أهم شارع للسياحة فى مصر الساعة السابعة صباحا، يقف **ميكروباص بدون أرقام** فى الاتجاه المقابل فلا يشك أحد -لأنه ما أكثر السيارات التى تسير فى شوارعنا بدون أرقام أو حتى بدون سائق شئ عادى فى حياتنا- وينزل اربعة من الشباب المسلح ويبقى السائق بالسيارة. واحد منهم يقف بجوار السيارة للتأمين ويهدد أتوبيس نقل عام لكى يعطل المرور حتى يعبر المجاهدون إلى الفندق فى أمان وبدون مقاومة .ويبدأ «المجاهدون» فى ضرب أتوبيس السياح بالرصاص وعندما يتبين لهم إنه خال يتوجهون إلى السياح المتجمعين أمام بهو الفندق ويحصدونهم بالرصاص بدون مقاومة بل يتقدمون إلى سلالم الفندق ، ثم يرجعون بثبات وهدوء إلى الجانب الآخر من الطريق على بعد ٣٠٠ متر حيث ينتظرهم زميلهم وسائق سيارتهم المفتوحة الابواب ويركبون براحتهم كل ذلك فى ٥ دقائق، **ورغم أن الفندق تعرض منذ سنتين لهجوم ارهابى وهو مشهور باستقباله السياح الاسرائيليين لكن لا يوجد عليه أى حماية أمنية**، وبالتالى لم تطلق عليهم أى رصاصة لأن رجال الأمن الذين نراهم يملأون الشوارع وهم مدججين بالسلاح كانوا نايمين أو كما قرأنا عن أمين الشرطة المكلف بتأمين



الفندق الذي شهد المذبحة

الفندق نسي سلاحه،واستيقظ الأمن بعد ٤٥ دقيقة . فكان في إمكان الارهابيين دخول الفندق وحصد المزيد، بل كان ممكناً أن يصعدوا إلى غرف النزلاء. منتهى التراخي والتقصير لأنه اذا كان هناك خفير واقف ببندقية خشب كان اربك الجناة وقلل الخسائر . وهذا يقلقنا كشعب فماذا نفعل نحن الغلابة اذا واجهنا اجراماً أو ارهاباً . اذا كان السياح تم ذبحهم فما بالك نحن المواطنين من الدرجة العاشرة. وما حدث يعتبر أكبر هجوم ارهابي ضد السياحة المصرية (١٨ قتيل و١٥ مصاب) . وهو كارثة في الاداء وكارثة للاستقرار الهش الذي نعيش فيه. ومع التسليم أن الإرهابيين لديهم ميزة نسبية عن الحكومة في تحديد مكان وزمان هجومهم . لأن الدولة لا تستطيع حماية كل الأماكن، لكن هذا لا يبرر تراخي الدولة في حماية الأماكن المستهدفة، والسياحة مستهدفة وهذا الفندق وغيره من الفنادق التي تستقبل السياح الاسرائيليين أكثر استهدافا، إلا اذا كانت الدولة تخدع نفسها وتفتكر أن الشعب موافق على التطبيع لذلك لا يوجد مبرر لأي استرخاء أمني.

وهذا الحادث أيضا كارثة في الأداء الصحي فقد حملت لنا وكالات الأنباء أن معظم المصابين تم نقلهم بجهود أهلية ، فقد وصل الأمن والاسعاف بعد ٤٥ دقيقة ،واذا قارنا ذلك بحادثة الاب المصري في كندا الذي اتصل بالبوليس قبل قتل اسرته، فجاء البوليس له في اربع دقائق فقط نلاحظ الفرق في الاداء فبعد ٤٥ دقيقة ممكن تحدث فيها عدة عمليات ارهابية اخرى ويموت فيها آخرون. ولا يمكن تبرير هذا التراخي والتقصير في الاداء الأمني بأن المقصود كان السياح الاسرائيليين ، بل هو عذر أقبح من ذنب، لانه لو حدث انهم فعلا قتلوا السياح الاسرائيليين وقتها سوف ترتاح الدوولة وتقول ان مجازر اسرائيل في لبنان هي السبب. ومع التسليم بذلك، لكن وقتها سوف يتحول هؤلاء الارهابيون إلى أبطال في عين الشعب، وتزداد شعبيتهم بين البسطاء ،ويتزايد التعاطف الشعبي معهم عنادا في إسرائيل وفي الحكومة.والمعطيات التي يفرزها هذا الحادث او المذبحة عديدة ومتشابكة. إن هذا الحادث كارثة للاداء الحكومي كله في مواجهة الارهاب والازمات ، وهو يرجع بمصر الي مناخ عام ١٩٩٣ مرة اخرى حيث العنف وضرب السياحة وارزاق الناس فهو حادث غير مسبوق في السياحة ، وهو يضر بمصالح الدولة ويظهرها كدولة عاجزة عن توفير الحماية للأجانب ويضرب السياحة والاستثمار في مقتل -خاصة ونحن نبيع القطاع العام- ويضرب الاستقرار، وهو أيضا كارثة في الآداء الاعلامي ، الذي تعامل معه على أنه حادث عادي فنسمع المتحدث الاعلامي الرسمي وهو يتلعثم في اجاباته حول الحادث لاذاعة لندن . ومحاولة الاعلام إلقاء التبعية على إسرائيل كأن الحادث وقع في اسرائيل .نعم اسرائيل مسئولة بتصعيدها العسكري ومئات القتلى في لبنان، وأيضا العرب الذين هرولوا نحوها بكل هوان مسئولون، لكن كل هذا لا يبرر التقصير الأمني خاصة اذا اضفنا له حادث خطف الطائرة الأخير.

ان هذا الحادث هو انعكاس وترجمة لطريقة حياتنا كلها من تسيب وتراخ في الآداء ، رغم الاخطار المحيطة بنا بالداخل والخارج -وهي واضحة وضوح الشمس - الا اننا نعيش بطريقة الاطمئنان الكاذب مثل النعامة التي تضع رأسها في الرمال ، ولا نأخذ بالأسباب التي تحقق الامان الفعلي لحياتنا .

يجب أن نعترف أن الارهاب موجود وأسبابه أصبحت متوطنة في أرض الوطن، ويجب ان نعترف ان المواجهة الأمنية غير كافية وحدها ، فرغم الضربات الامنية المتتابعة لجماعات الارهاب بأنواعها، يبرز هذا الحادث أن الخطاب الديني الداعي والمستثمر لمدخلات الارهاب والفتنة هو المسيطر في اجهزة الاعلام والثقافة والتعليم والدعوة لأسباب داخلية اهمها ان الدولة تغض الطرف وتسكت عنه وعن الدعم الخارجي من دول مجاورة تعرفها الدولة جيدا . ويجب أن نعترف ايضا أن إراقة الدماء منتشرة حول الوطن وان اسرائيل لن تهدأ إلا بعد أن تحول مصر إلى متحف كبير للآثار تشرف عله بنفسها ،وتحول المنطقة كلها إلى خراب. وهذا الحادث لن تستطيع الدولة فيه ان تتهم ايران والسودان، بل يجب أن تتهم اسرائيل فهي التي تشجع مناخ العنف في المنطقة، ويجب إعادة النظر في سياستنا معها. ان ما حدث كارثة أمنية بكل المقاييس يجب أن نتعلم منها عدم التراخي وان الارهاب موجود دائما وينتظر الوقت والزمن الملائم له.

إسلام
لا
كهانة

القائد الشيوعى والمرشد العام على منصة واحدة.. كيف؟

خليل عبد الكريم

نشرت «الأهالى» وقبلها بيوم «الشعب» خلال شهر أبريل المنصرم صورة ضمت القائد الشيوعى البارز أ. **نبيل الهلالى** والمرشد العام للإخوان المسلمين الحاج **مصطفى مشهور** يجلسان مع آخرين على منصة واحدة فى أحد مؤتمرات الشجب والتأييد من عيار:أمجاد يا عرب أمجاد التى أدمنا إقامتها إذ هى البديل الأمثل للنعل- المهم- أننى لم أصدق عينى وقلت: سبحان من يغير ولا يتغير ، فمنذ خمسين عاما كان من سابع المستحيلات أن يجلس شيوعى مع إخوانى حتى من النوع السك على مائدة واحدة (السك بضم السين- فى المعجم الوسيط: السك من الطرق المنسد والبئر الضيق الحفر. وحجر العقرب وتقول عنه العامة فى مصر السكه بفتح السين وتشديد الكاف. أ. هـ).

واذا فرض وحدث ذلك فقد زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الانسان مالها. فمن نصف قرن كنا طلبه فى الجامعة، «المجاهد» ضد «الرناق» وكانوا يقابلوننا بهتافهم الشهير (لا رجعية ولا إخوان ولا تجارة بـ الأديان).

فما الذى غير الصورة وقلب الآية وأصبح الإخوان والشيوعيون (السمن على العسل) وما الذى دفع مرشدهم المبجل لإن يرضى بالجلوس بجوار أحد ألمع القيادات الماركسية فى مصر؟.

****

الكتاب الفرنجة الذين طلعوا فى المقدر حديثا والذين يكتبون فى الاسلاميات ويحاربهم فى ذلك للأسف بعض أصحاب الأسماء الشهيرة من المفكرين العرب والمسلمين من (العجم) يفسرون مثل هذه الظاهرة تفسير (خواجاتيا) نسبة إلى الخواجة- بأن يقيسوا الأمور- التى تحدث فى الساحة الاسلامية أو الاسلاموية أو شئنا الدقة- بمقاييسهم هم ويزنونها بميزانهم هم، وهذا انحراف منهجى واضح، لان الحركات الاسلامية من افدح الخطأ مقارنتها بالحركات التى وقعت وتقع خارج العالم الاسلامى .. بمعناه الواسع الدينى والجغرافى-قديمة وحديثة وليس معنى ذلك أننى أنفى وجه الشبه بينهما ولكننى أرفض تجاهل خصوصيات الحركات الاسلامية النابعة أولا من الأفكار التى تؤمن بها والتى لا يمارى أحد أن لها تفرداً خاصاً . ثم من تاريخها الطويل في الاحتجاج والمعارضة والخروج .. إلخ . والذى بدأ مبكراً جداً بعد ربع قرن من وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام وذلك فى نازلة مقتل ذى النورين عثمان- عطر الله ضريحه- وهى التى تعرف فى كتب السير والتواريخ بـ «يوم الدار» وما نجم بعد من فتن فبإمعان النظر فى أفكار الحركات الاسلامية وبقراءة مستأنية لتاريخها الدامى الطويل نستطيع أن نفسر مبادراتها وما يصدر عنها من توجهات والذى يظن أكثرنا أنها عشوائية.. ولكن لا بأس أو قل يتوجب الاستعانة بالعلوم الحديثة فى مجال الانسانيات على وجه الخصوص.

*****

والذى نراه تفسيراً لجلوس خامس المرشدين الحاج مصطفى مشهور بجوار أ. الهلالى ليس هو إعلام باخفاق الحركات الاسلاموية وفى مقدمتها جماعة الاخوان ولا تسليماً منها بأنها اقتنعت بأنها تسير فى «حارة سد» ومن ثم فليس أمامها إلا التمتنة (مأن تمتنة : فكر ونظر فى الأمر والعامة فى مصر تسميها: المماينة أ. هـ)

ولكن الصحيح هو إن الإخوان وخاصة بتأسيسهم لحزب الوسط -ولا أريد أن أتحدث عنه إلا بقدر محدود للغاية لإن قياداته وراء القضبان وأعرف عدداً منهم معرفة وثيقة وربطتنى ببعضهم (اخوة فى الله) - ثم بما نقلته لنا الصورة الطريفة الموحية التى أشرنا إليها فى فاتحة المقال- نقول: إن الاخوان بذلك يلجون المرحلة الثالثة التى جاء ذكرها فى الآيتين الخامسة عشرة والسادسة عشر من سورة الأنفال(وكانت مقررة علينا آنذاك).

المرحلة الأولى:

الزحف الذى تحقق فى الصدام مع حكومتى النقراشى وعبد الهادى ١٩٤٨ ثم مع عبد الناصر فى عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٦.

المرحلة الثانية: التحيز إلى فئة وذلك بدخولهم مجلس الشعب مرتين الأولى مع الوفد والأخرى مع حزب العمل (الاشتراكى زمان)

وفى كلتا المرحلتين لم يحقق الإخوان ما يهدفون إليه.

المرحلة الثالثة: وهى التحرف للقتال أثناء الزحف أى عدم المواجهة المباشرة ولكن بصورة موارية والتحرف فى معاجم اللغة: الميل وتغيير الموضع.

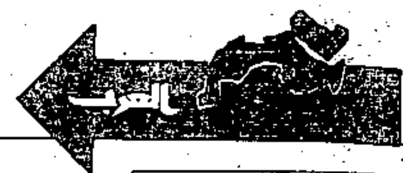
إذن هو زحف مستمر وقتال شرس ومستميت لا يكف ولا يتوقف ولا يهدأ ، وتخبو ناره ولا يبرد أواره.. ولكن بارتداء أو وضع قناع خلبوت (خادع) ومن أمثلة القبول بفكرة بلغت فى الماضى حد كراهية التحريم مثل الجلوس مع الشيوعيين أو تبنى شكل تنظيمى ثابت فى كتابات السلف أنه ملفون مثل تأسيس حزب على الطريقة العلمانية ، بصاغ برنامجه -بغض النظر عن فحوى أو مشمول أو محتوى أو مضمون البرنامج-على النمط العلمانى المستورد (حذوك القذة بالقذة).

ولا يقلل من هذا التفسير الذى نطرحه أن التحرف للقتال ذكر قبل التحيز فى الايتين السابقين ذلك أن الفاصل بينهما كان بـ أن (أو) ، وعلماء اللغة مجمعون على (أو) للتخيير وليست للترتيب.

وبعد

نحن لا ندعى أن تفسيرنا هذا هو الحقيقة المطلقة ولكنه صواب يتحمل الخطأ كما كان يردد الامام الاعظم أبو حنيفة النعمان - قدس الله سره- عندما كان يدلى بفتوى أو برأى-.

ولكن كل ما نرجوه من الاصدقاء : التقدميين والطليعيين والمستقبليين والعلمانيين والمستنيرين .. الخ أن يكثفوا ثقافتهم الاسلامية ولوالى حد معقول حتى يحللوا ما يجرى فى الساحة الاسلاموية تحليلاً أقرب إلى الموضوعية وألا ينقادوا انقياداً أعمى لـ الكتاب الفرنجة المحدثين الذين يتناولون هذه المواضيع بخفة وسطحية.





حنا عميره

بداية ذات مغزى لمفاوضات المرحلة النهائية

ابتدأت يوم الاحد ٥ مايو «أيار» الماضى مفاوضات المرحلة النهائية بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير بجلسة أعلن فيها الجانبان عن مواقفهما المعلنة تجاه القضايا المطروحة وهى القضايا الأساسية التى تتوقف عليها مجمل عملية التسوية وثباتها فى المستقبل. وهذه القضايا المؤجلة مثل **القدس والاستيطان - والحدود - واللاجئين - والسيادة والعلاقة مع الدول المجاورة** وغيرها هى بلا شك القضايا الأصعب ، حيث إن الجانب الاسرائيلى لا يزال يصر على مواقفه المعروفة ويرفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وممارسة سيادته علي أرضه بمحاولته التنكر لقرارات الشرعية الدولية وربط التسوية باحتياجاته واعتباراته الأمنية التوسعية.

وبغض النظر عن تفاصيل الخطابات الافتتاحية فان مجرد إصرار الجانب الفلسطينى على البدء بمفاوضات الحل النهائى على الرغم من عدم استكمال العديد من القضايا والموضوعات التى لا تزال معلقة من مفاوضات المرحلة الانتقالية ينطوى على اقرار بأن ما يسمى« **بنظرية التراكم**» فى المفاوضات، أى البدء بالقضايا الجزئية والبسيطة والبناء عليها، قد وصلت إلى طريق مسدود وأن الاستمرار فيها لن يؤدى إلا إلى اطالة أمد المفاوضات المرحلية وتأجيل المفاوضات النهائية إلى أجل غير مسمى.

لهذا ليس صحيحا القول أنه كان على الجانب الفلسطينى ألا يبدأ مفاوضات الحل النهائى إلا بعد الانتهاء من مفاوضات الحل المرحلى ، خاصة وأن القضايا المؤجلة أو المرحلة من مفاوضات المرحلة الانتقالية **مثل المعابر والممر الآمن والمياه والخليل** وغيرها لن تكون ذات مغزى فى حال حسم موضوع السيادة فمثل هذه القضايا تتحول إلى تفاصيل لا تستوجب التفاوض.

فما حاجة الجانب الفلسطينى للتفاوض على الممر الآمن وعلى المعابر إذا كان هو صاحب السيادة على الأرض. وما حاجته للتفاوض على إعادة انتشار جزئى هنا وهناك إذا كانت الضفة والقطاع وحدة إقليمية واحدة وتحت السيادة الفلسطينية!!.

ولهذا كان الجانب الفلسطينى محقا فى مطالبته فى جلسة افتتاح المفاوضات النهائية بأنه يريد **تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨**، وهذا هو مطلبه الاساسى منذ خطبته التفاوضية الأولى فى **مدريد** الذى جرى التخلى عنه لصالح «نظرية التراكم» ،التى وصلت باعتراف أصحابها إلى طريق مسدود.

تعديل الميثاق من فوازير القرن

تحولت قضية تعديل **الميثاق الوطنى الفلسطينى** إلى احجية أو فزورة غير قابلة للحل.. فأوساط اليمين المتطرف فى إسرائيل يعتبرون التعديل مجرد خدعة، وحزب **الليكود** يعتبر أن التعديل لم يحصل وأن الترجمة الانكليزية لصيغة التعديل تختلف عن الصياغة العربية! أما لجنة المستشارين القانونيين لوزارة الخارجية الأمريكية فقد اعتبرت أن**تعديل الميثاق لا يفى بالتعهدات التى قطعها الرئيس ياسر عرفات على نفسه!** كما أن بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى قالوا أن التعديل لا يلبى المتطلبات القانونية الخاصة بالمساعدات الأمريكية إلى الجانب الفلسطينى.. **وبالمقابل فقد كانت الحكومة الاسرائيلية قد اعتبرت أن** تعديل الميثاق **قد تم بالفعل وهو برأى شمعون بيريز** أكبر حدث **أيديولوجى فى القرن العشرين**.. وبنفس المستوى جاء قرار وزارة الخارجية الأمريكية بأن عرفات قد أوفى بتعهداته، وقرار كلينتون استقبال الرئيس الفلسطينى فى البيت الأبيض.

لكن السؤال هل القضية هى بمثل هذا التعقيد حتى يختلف حولها الرؤساء والمستشارون والمعارضون أم أن القضية لا تكمن فى الميثاق نفسه وإنما فى الموقف من مجمل العملية السياسية الجارية وشروطها واستحقاقاتها ، خاصة وأن صيغة التعديل ترتكز إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام الفلسطينية وإعلان الاستقلال؟.

وإذا ما أردنا حل فزورة تعديل الميثاق أو فهم الأسباب التى تدفع الليكود إلى عدم الاعتراف بهذا التعديل، أن نتذكر بأن هذا الحزب قد قام على سبيل المثال بترجمة الميثاق وطبعه وتوزيعه بشكل واسع داخل اسرائيل وفى الخارج وقد تعمد أن يقوم بهذه الحملة أثناء انعقاد مؤتمر مدريد وعلى هامش هذا المؤتمر وفى

اروقته .. لقد استخدم الليكود الميثاق في حملته الدعائية ضد منظمة التحرير وليثبت أن مبادرة السلام الفلسطينية هي مجرد تضليل وأن حقيقة المنظمة تكمن في الميثاق!.

ويبدو أن من تمسك بهذه الدعاية طيلة هذه السنوات يعز عليه الآن التخلي عنها خاصة بعد أن رأى أن«الرياح لا تسير في الاتجاه الذي يريد» وأن الشعب الفلسطيني يثبت اقدامه على أرض الواقع الصلب بعيدا عن التمنيات والاحلام التي تخلى عنها قبل تعديل الميثاق.

هم يفهمون .. وأنت لا تفهم!!

تناقلت وسائل الإعلام تفاصيل المشادة الكلامية التي حدثت بين رئيس الوزراء الإسرائيلي **شمعون بيريز والوزير يوسي سريد** من حركة ميرتس في موضوع اعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في مدينة الخليل.

وقد جرت هذه المشادة عندما احتج سريد في اجتماع الحكومة الاسرائيلية على موقف بيريز بتأجيل تنفيذ إتفاق اعادة انتشار الجيش الإسرائيلي قائلا«بأن **المستوطنين في الخليل يعكسون الوجه البشع للاحتلال وكل وجودهم هناك مكرس للاستفزاز**»وعندها انفجر بيريز قائلا «الفلسطينيون يتفهمون الاعتبارات الاسرائيلية الخاصة بإعادة الانتشار في الخليل- لقد تفاهم **أوري سافير** . مدير وزارة الخارجية الاسرائيلية مع **أبو مازن- محمود عباس**- عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة ومسئول ملف المفاوضات -والصعوبات واضحة لهم- هم يفهمون وأنت لا تفهم!!».

من الواضح أنه عندما يتحدث بيريز عن تفهم الفلسطينيين فانه يعني مرونتهم وتساهلهم وربما أكثر من ذلك!.

فوفق المصادر الإسرائيلية فإن الحديث يدور عن اتفاق بين الجانبين لإعادة انتشار تدريجي في مدينة الخليل سيستكمل في غضون شهر من الانتخابات الاسرائيلية. كما يدور الحديث بأن **السلطة الفلسطينية وافقت على مطلب إسرائيل: زيادة مساحة المناطق التي ستبقى تحت السيطرة الاسرائيلية داخل مدينة الخليل وذلك لضمان حماية أفضل لحوالي ٤٠٠ مستوطن في المدينة.**

بقيت الاشارة إلى أنه وفق الاتفاق الموقع مع السلطة الفلسطينية فإن اعادة الانتشار في مدينة الخليل كان يجب أن تتم في **٢٨ شباط «فبراير» الماضي** ولكنها لم تنفذ بسبب العمليات العسكرية الانتحارية التي نفذتها حركة حماس.

كما يجب أن نلاحظ أيضا بأنه وفق الاتفاق نفسه ومن أجل المحافظة على **أمن هؤلاء المستوطنين فان إسرائيل ستحتفظ بحوالي ١٥٪ من مساحة المدينة وستبقى سيطرتها الأمنية المباشرة على حوالي ١٥ ألفا من سكانها العرب.**

وقد جاء التفهم الفلسطيني الأخير الذي تحدث عنه بيريز ليزيد من هذه المساحة وليزيد عدد السكان العرب الذين سيتحولون إلى رهائن لحماية أمن المستوطنين!.

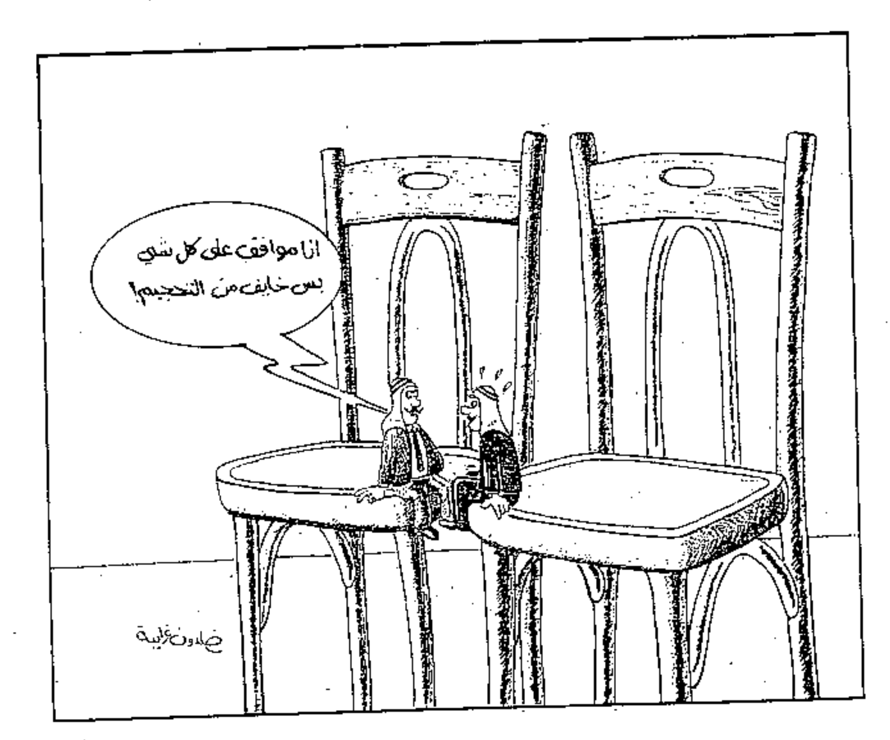
ممنوع المرور .. انتحاريون على الطريق!

تكررت حوادث منع أو تأخير مفاوضين فلسطينيين من الوصول إلى أماكن اجتماعاتهم مع الجانب الاسرائيلي بسبب الحواجز العسكرية . وأصبح أسهل أمام هذا المفاوض أن يعقد اجتماعا في عمان أو القاهرة من أن يعقده في القدس أو تل أبيب أو أي مكان داخل إسرائيل.

ومن آخر هذه الحوادث على سبيل المثال لا الحصر تأخير **محمود عباس (أبو مازن)** لبضع ساعات على أحد الحواجز العسكرية والحيلولة دون وصوله في الموعد لحضور جلسة افتتاح مفاوضات الحل النهائي في طابا .. وهكذا تتكرر الاحداث .. حيث أعلن أيضا أن عددا من لجان المجلس التشريعي الفلسطيني لم تستطع عقد اجتماعاتها في مدينة بيت لحم في منتصف آيار بسبب عدم حصول اعضاء المجلس على التصاريح من السلطات الاسرائيلية.

وإذا ما عقدت جلسات هذا المجلس في غزة فعلى عضو المجلس التشريعي أن يحصل على تصريح لدخول القطاع وبعد انتهاء الجلسات عليه أن يسعى مجددا للحصول على تصريح للخروج منه! حتى جلسة افتتاح المجلس الوطني الفلسطيني في غزة تأخرت بضع ساعات بسبب الاجراءات الاسرائيلية.

وإذا كان هدف هذه الاجراءات هو أمني وليس سياسيا كما تدعي الحكومة الإسرائيلية فما ذنب النواب والأطباء والأساتذة والمرضى وغيرهم ممن تحول هذه الاجراءات دون تنقلهم بحرية.. **أم أن الجميع هم انتحاريون محتملون بمن فيهم المفاوضون.**





١٦ يوماً فاصلاً على رئاسة روسيا



أحمد الخميسى

عندما يصل هذا العدد من اليسار إلى يدى القارئ يكون الزمن المتبقى أمام الانتخابات الرئاسية فى روسيا ١٦ يوما فحسب. ومن الصعوبة بمكان أن تشهد هذه الفترة القصيرة تعديلات عنيفة فى أوضاع المرشحين الأساسيين لقيادة هذا البلد الضخم، إلا فى صورة انقلاب أو اغتيال وهو أمر مستبعد.

إلا أن لوحة الاحتمالات المختلفة تغدو غنية بامكانيات ومنعطفات تتقاطع وتفترق فى شبكة نابضة لا تهدأ. وعندما يحدق المرء فى الاحتمالات التى تتبادل الهبوط والصعود إلى السطح تأخذ لهفة حقيقية لقراءة طالع المستقبل السياسى لروسيا، **البلد الوحيد الأوروبى الآسيوى الذى تتعانق فيه** ثقافة عشرين مليون مسلم يعيشون فيه مع **الثقافة الروسية الأوروبية** فتكسبه مذاقا خاصا.

ومن الثوابت فى العملية التى تختمر الآن **تدهور شعبية المرشح الأول للرئاسة وهو الرئيس الحالى يلتسين** على الرغم من أنه بذل بتصميم وعزم خارقين- منذ مطلع العام- جهدا خرافيا لينفذ من ستائر العداء الكثيفة إلى قبول الناخبين له. ومن ثوابت أيضا القبول الشعبى الذى يلقاه **زعيم الشيوعيين جينادى زيوجانوف فى جولاته فى مدن** روسيا. ومن أسباب ذلك القبول أن زيوجانوف روسى، **وليس يهوديا** -خلافا للمرشحين الاثنين الاخرين جريجورى **يافلينسكى** وفلاديمير **جيرونونسكى** -كما أنه ليس سكيرا، ويتمتع بحس وطنى قومى علاوة على شعاراته الحزبية التى تميل به ولو شفاهة إلى صفوف الملايين المسحوقين. بملاحظة أنه لم يعلن بعد- عند كتابة المقال - عن برنامجه الاقتصادى، مكتفيا بما هو شائع عن هذا البرنامج. وما عدا **يلتسين وزيوجانوف** فإن ثمة قائمة تضم تسعة مرشحين منهم **أمان توليف** الشيوعى، الذى يحسب على زيوجانوف أكثر مما يحسب ضده، ثم يأتى بعد ذلك مرشحان قادران على الفوز بعدد كبير من الأصوات لا تكفى مع ذلك للفوز وهما: **فلاديمير جيرونونسكى** زعيم الحزب الليبرالى الديمقراطى **وجريجورى يافلينسكى** زعيم تكتل «يابلوكو». ولكن الفرصة أمام هذين الاثنين ضعيفة لأصولهما اليهودية. وإذا كان**جيرونونسكى** يمثل حالة استثنائية من الفاشية المبتذلة فإن الكثيرين يحسبون يافلينسكى من أعمدة «**القوة الثالثة**» التى كأنما تخرج عن إطار يلتسين والسلطة، وإطار زيوجانوف والشيوعية.

وتتألف القوة الثالثة- علاوة على **يافلينسكى**- من طبيب العيون الشهير **فيودوروف**، والجنرال **الكسندر ليبيد**، والرئيس السوفيتى السابق **ميخائيل جورباتشوف**، وأخيرا ممثلين لدوائر الأعمال الاجرامية أولهما المليارديرالمعروف **برونسيالوف**، والثانى رجل الأعمال اليهودى **مارتن شاكوم**. وقد انضم إلى قائمة المرشحين للرئاسة- لسبب ما- بطل رفع أثقال هو **فيلاسوف** ويمكن القول- نظريا- أن ثمة يلتسين وزيوجانوف كطرفى نقبض، والاحتمالات الأخرى الانتخابية وهى تنويعات مختلفة على لحن الاصلاحات التى قوضت روسيا.

وقد سعى **جورباتشوف** عندما رشح نفسه للرئاسة لتزعم ما أسماه «**القوة الثالثة» / يافلينسكى -ليبيد- فيودوروف»** / بدعوى أنه «الأكثر خبرة» أما عن برنامجه الذى صاغه فى أربع وثلاثين ورقة فإن **جورباتشوف** قد لخصه بقوله: «**إن مهمة القوة الثالثة الآن هى**



جورباتشوف «المسيح الدجال»

يلتسين البقاء في السلطة بأى ثمن

منع الشيوعيين من الوصول إلى الحكم» ! وبطبيعة الحال فإن جورباتشوف -يعرف قبل غيره- أن إمكانية فوزه في الانتخابات مستحيلة ،وقد بين له ذلك- على الأقل- الضربة التي كالها له في وجهه أحد المواطنين في «أومسك» ،واستقبال الناس الفاتر جدا له خلال جولاته بمدن روسيا. لكنجوربي لا يرشح نفسه للرئاسة التي لن يفوز بها بقدر ما يرشح نفسه لمحاولة شق أصوات الناخبين من حول **زيوجانوف** بتزعمه ما يسميه «**القوة الثالثة**» التي لم يعلن أحد من أفرادها عن قبوله بتلك الزعامة. هكذا يواصل جورباتشوف الذي يسميه المواطنون في روسيا «**المسيح الدجال**» عرض خدماته لتولي كل مهمة قذرة تلوح في عتمة من الأزمة ، وخلال ذلك لا يلوح في عيني **جورباتشوف** حتى ذلك القدر من الحياء الذي تستشعره القطط الضالة بعد أن تقضي حاجتها. وعادة ما يوكل الغرب للرؤساء القدامى- مثل **كارتر** وغيره-مهمات من هذا النوع للاستفادة بخبراتهم السابقة. وعامة فإن كذبة القوة الثالثة تتضح بمجرد النظر إلى أسماء المرشحين الثلاثة الذين لا يربطهم شئ ببعضهم البعض. فالأول وهو **يافلينسكي** اقتصادي،والثاني**فيودروف** طبيب عيون ترك العلم منصرفا لتجارة الخيول،والثالث وهو **لبيد** جنرال ذو صوت غليظ مفرقع ظهر فجأة كحادثة صدام بين سيارتين ، يفكر الناس كيف وقعت دون أن يهتدوا لسبب.

وإذا تركنا **يلتسين وزيوجانوف** والقوة الثالثة يتبقى أربعة مرشحين، فإذا نحينا منهم بطل رفع الأثقال **فيلاسوف** ، سيتبقى **جيرنوفسكي** واثنين من رجال الأعمال : **برونسيالوف وسارتين شاكوم** . ويشكل جيرونوفسكي والاثنين المذكورين **طموح رجال العصابات للانتقال من السرقة إلى الحكم** ،وقد فضح أحد قادة حزب جيرونوفسكي -بعد تركه الحزب- ارتباط منظمة جيرونوفسكي الوثيق بالمافيا ،وكيف أن رجال **العصابات** يدفعون لجيرونوفسكي **مليون دولارمقابل ادراجه اسم الواحد منهم في قائمته الانتخابية لكي يصبح نائبا برلمانيا يتمتع بالحصانة.**

وهكذا ما زال المرشحان الحقيقيان الوحيدان للفوز هما يلتسين وزيوجانوف . ولكن أواخر شهر أبريل والنصف الأول من مايو شهد منعطفا خاصا في الاحتمالات القائمة أمام الانتخابات رغم ثبات أوضاع المرشحين . فقد انفتحت الأبواب أمام الإمكانيات التالية:

* تزوير الانتخابات. **الغاؤها بأعلان حالة الطوارئ .**

*** تأجيلها بالتهديد.**

*** افسادها بالقانون الانتخابي** نفسه .

*** الاتفاق بين يلتسين وعدد** كبير من المرشحين **على اقتسام كعكة السلطة بدلا من تمزقها بين الأيدى المتصارعة عليها .**

* مواصلة يلتسين لمغامرته الانتخابية وحده ضد الجميع.

وبطبيعة الحال فإن التزوير غير مستبعد على الإطلاق، وقد حذر منه زيوجانوف حين نبه أنصاره في كل مدينة وقرية لمراقبة صناديق الاقتراع.

***أما إمكانية الإلغاء فإنها** تبرز- **وإن كانت فرصتها تتضاءل مع اقتراب الانتخابات- على أساس المواصلة المتعمدة من القوات الروسية لحرب الشيشان، بحيث تظل الحرب احتمالا وذريعة يمكن تأجيجها لتفجير الوضع الراهن نحو الغاء الانتخابات.** وهكذا انقلب الاستثمار الانتخابي لحرب الشيشان ،وبعد أن كان وقفها هو الضربة الحاسمة لزيادة شعبية يلتسين ووصوله للحكم ، أصبح استمرارها-وليس وقفها- هو فرصة يلتسين للاستمرار في السلطة دون انتخابات بالاعلان مثلا عن فرض حالة الطوارئ . ويقوى هذا الاحتمال على ضوء تصعيد العمليات العسكرية في **عرض مارتان وفيدينو وما صرح به شاميل باسايف للتلفزيون** الروسي من أن الزيارة التي يعتزم يلتسين القيام بها للشيشان ستكون«وقاحة منقطعة النظير بل وبصقة في وجه شعبنا فإذا وصل يلتسين لبلادنا فإنه لن يغادرها أبدا».

***وتبرز أيضا إمكانية التأجيل على ضوء الاقتراح الذي طرحه فجأة الجنرال كورجاكوف** المسئول عن أمن الرئيس يلتسين-والملفت للنظر أن **كورجاكوف** قلما التقى بالصحفيين أو صرح

بشي- لكنه أعلن ملوحا باستخدام القوة أنه يرى ضرورة التأجيل، لأن **فوز الشيوعيين سيؤدى لقلاقل وتحركات من جانب الديمقراطيين ، كما أن فوز يلتسين سيفضي لاضطرابات مماثلة لأن الشيوعيين سيطعنون في نزاهة الانتخابات**،وأضاف «وبالطبع فإن أحدا في روسيا لا يرغب في اراقة الدماء ولا في انقسام المجتمع الروسي والعائلات إلى فريقين، بينما **ستؤدى الانتخابات إلى حرب أهلية روسية**» . وعاد جنرالات آخرون- من الذين يبرزون فجأة- للتأكيد على نفس المعنى . وباختصار فإن الجنرالات يرلوحون - بحجة كراهية إراقة الدماء - بإراقة أكبر كمية منها في حال انتصار الشيوعيين.

*وتبرز إمكانية أخرى قد تكون **أسهل وهي افساد الانتخابات بالقانون الانتخابي نفسه**، إذ يرى فريق من المحللين السياسيين أن قانون الانتخابات الرئاسية بصيغته الراهنة قد يفتح الباب لتحويل الانتخابات -إذا بدأت- إلى عملية لا تنتهي . ذلك أن الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢ من هذا القانون تنص على أنه : «إذا تكررت عملية الاقتراع يتم وفقا لنتائجها انتخاب مرشح لرئاسة الدولة الذي يحصل على عدد من الأصوات يزيد عن عدد الأصوات التي حصل عليها مرشح آخر- شرط أن يزيد عدد أصوات الناخبين الذين صوتوا لهذا المرشح عن مجموع أصوات الناخبين الذين صوتوا ضد جميع المرشحين الآخرين» .ولأن المرجح أن أحدا لن يحقق الفوز من الجولة الأولى ، فإن ذلك يعني «تكرار عملية الاقتراع» .ومن المستحيل تقريبا- إلا في ظل اجماع شعبي هائل لا يتوفر لأحد- أن يفوز مرشح بعدد من الأصوات يفوق «مجموع الأصوات التي صوتت ضد جميع المرشحين الآخرين» . وقد يؤدى لاعتبار الجولة الانتخابية الثانية عديمة النتائج ،وقد يمهد لاعتبارها لاغية. هذا على حين لا يمكن ادخال أية تعديلات على ذلك القانون في مجرى العملية الانتخابية التي بدأت بالفعل.

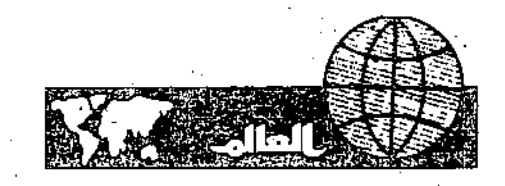


زيوجانوف..
روسي وليس
يهوديا
ولا سكيرا

ويلوح احتمال وارد بقبول الأطراف المتنافسة -باتفاق من وراء الكواليس- بحكومة ائتلافية تكسر الطرح الذي استمر طويلا وهو :**يلتسين أم زيوجانوف**؟. وقد بدأ يلتسين في جس نبض منافسيه بلقاءات عقدها مع القيادات بتشكيل حكومة ائتلافية يشغل كل منهم فيها منصبا مهما. ولهذا صرح يلتسين خلال جولته الانتخابية في استراخان بقوله «أنه لا يعتبر المرشحين الآخرين من الديمقراطيين خصوما سياسيين له- وأضاف : «وأظن أن الذين التقيت بهم سينضمون لفريق الدولة» .ونفى يافلينسكي أنه عقد اتفاقا من هذا النوع مع يلتسين، لكن أكد- حيث أراد أن ينفي -لقاءه بيلتسين واجراء حوار حول وضع كل فرد داخل الحكومة الائتلافية وشروط يافلينسكي خلال ذلك .ومن غير المستبعد في هذه الحالة أن يضحي يلتسين برئيس وزرائه الحالي استرضاء ليافلينسكي الذي يطمع في منصب رئيس الوزراء . ولا تمثل تنحية يافلينسكي وليبيد وفيودوروف مجرد اقصاء لبعض المنافسين ، لكنها تعني مباشرة اضافة أصوات التكتلات التي تقف خلفهم إلى قوة يلتسين.وفي نفس الوقت لوح يلتسين لزيوجانوف بإمكانية تشكيل الحكومة الائتلافية مع بقاء يلتسين رئيسا للدولة . ولم يستبعد **زيوجانوف** احتمالا كهذا ، بل وأشار أكثر من مرة إلى أنه سيطالب بتشكيل حكومة كهذه حتى لو خسر الانتخابات . وتروج أوساط عديدة ذات التأثير في الرأي العام لاقتراح الائتلاف وقد دعت مجموعة من أبرز العلماء من أكاديمية العلوم الروسية في بيان بعنوان «**المصالحة من أجل روسيا**» إلى ضرورة عقد اتفاق بين يلتسين وزيوجانوف حول المصالحة الوطنية لأن ذلك هو: «السبيل الوحيد للحفاظ على سلامة روسيا» ... وإلا فإن البلاد ستغرق في الفتنة والحرب الأهلية». ويلوح اقتسام الكعكة حلا أفضل -من زوايا عديدة- من تمزيقها بين أيدي المرشحين. وإن كان هذا الاقتراح يشكل دليلا قاطعا على خشية يلتسين من نتائج الانتخابات.

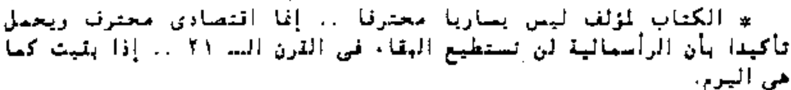
ويظل هناك احتمال أخير ، أن يواصل يلتسين مقامرته وسيره على حافة الموسى الانتخابية في مواجهة الجميع خاصة بعد أن ابتعثته الدعاية المكثفة في صورة جديدة كرئيس معنى بالشعب ، يلتقي بالسكان في كل موقع ويستمع لمشكلاتهم ، ويمازح النساء ويقبل الاطفال.

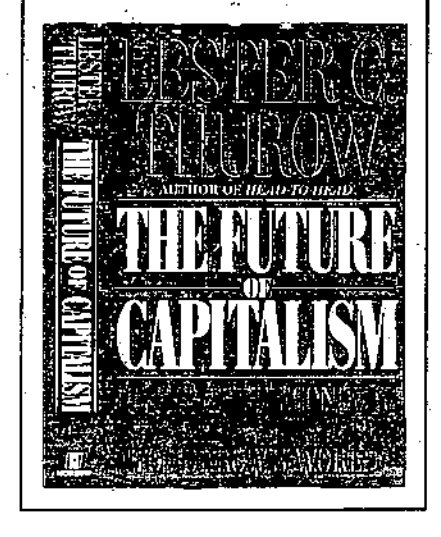
وتظل هناك أيضا إمكانية لمفاجأة قد يصنعها الشعب الروسي بوضعه نقطة الختام في حياة يلتسين السياسية. ذلك أن المراقبين لما يجري في روسيا يعيشون في المدن الكبرى أو في العاصمة في أفضل الأحوال ،ومن ثم فإن نظرتهم تقتصر على الانطباعات التي يتركها سكان المدن فحسب، **دون أن يتمكنوا من التعرف إلى ما تفكر فيه غالبية الشعب الروسي في المناجم والقرى الفقيرة** . إلا اذا كان الشعب الروسي لا يعرف بعد مواطن قوته كما قال ذات مرة أول سفير بريطاني في روسيا عام ١٩٥٣ : «لو أن الروس يعرفون مدى قوتهم ما استطاع أحد أن ينافسهم ، لكنهم لا يعرفون مدى بأسهم وشدتهم» فهل أنضجت السنوات القاسية من حكم **الرئيس يلتسين** ادراك الشعب لذاته؟ وهل تستجمع روسيا- التي هزت أوائل القرن- شيئا من قوتها في ١٦ يونيه؟.



أهم كتاب أمريكى عن مستقبل الرأسمالية

الضغوط تتصاعد داخل البركان





رسالة واشنطن

سمير كرم

*** الكتاب لمؤلف ليس يساريا محترفا .. إنما اقتصادى محترف ويحمل تأكيدا بأن الرأسمالية لن تستطيع البقاء فى القرن الـ ٢١ .. إذا بقيت كما هى اليوم.**

* فى حربها ضد التضخم طوال الـ ٢٥ سنة الماضية خسرت الرأسمالية أكثر مما خسرت فى حروبها الطويلة من حرب فيتنام إلى حرب الطاقة.

* المكسيك فعلت «كل ما هو صحيح رأسمالياً» .. بما فيه خصخصة ألف شركة .. ووقع الخراب الاقتصادى بعد ٦ أشهر.

*** الظاهرة الأخطر على سطح الأرض الاقتصادى الآن انتشار التفاوت وازدياد حدته بدرجة لم يسبق لها مثيل .. والأصولية الدينية أحد نتائجه.**

* التناقض بلغ اقصاه بين ديمقراطية المساواة فى التصويت .. ورأسمالية تترك السوق تفرض عمليا عدم المساواة فى كافة المجالات وتخلق جيوشاً من «البروليتاريا الرثة».

*** المنقذ الوحيد للنظام الرأسمالى فى أزمته الراهنة هو «القطاع العام».**

عندما فرغت من قراءة كتاب« **مستقبل الرأسمالية**» للاقتصادى الأمريكى« **ليستر ثورو**» سيطرت على رغبة عارمة فى أن تكون رسالتى التالية لـ «**اليسار**» من واشنطن عرضا لهذا الكتاب .. وقلت لنفسى مضيفا.. «ومهما كانت الأحداث التى تحتاج تغطية تحليلية على النحو المعتاد فى «رسالة واشنطن».

وقد يكون فى هذا الاختيار خروج على كثير من القواعد المألوفة .. خاصة وأن عرض كتاب -أى كتاب ومهما كانت قيمته- يمكن أن يتم من أى مكان، على أى مكتب فى القاهرة، وليس هناك ما يحتم أن يعرض من واشنطن وأن الكتاب صادر فى أمريكا ومؤلفه أمريكى وموضوعه الرأسمالية الأمريكية بالدرجة الأولى.

لكنى أعتقد - إذا وضعت حماسى للكتاب جانبا- أنه لا ينفصل بأى حال عن الأحداث الجارية. بل إنه يجيب على أسئلة كثيرة قد لا تفيد فى الاجابة عليها متابعات متتابعة شهرا وراء آخر للأحداث من زاوية واشنطن. وهنا الاختلاف المهم والأساسى فى اعتقادى بين عرض **كتاب «مستقبل الرأسمالية»** بقراءة الكتاب وتلخيصه ونقده- وهى المهمة التقليدية لعرض كتاب ..وبين عرض الكتاب من داخل اطار «الأحداث» المحيطة.

لهذا يجدر بى أن أعطى أمثلة على«الأحداث» التى تشكل إطار هذا الكتاب فى أمريكا.

إن أكثر القضايا تفجراً فى المجتمع الأمريكى الآن تتعلق بالصراع بين تيارين أو فلسفتين ، فى رؤية

إذا بقيت الرأسمالية كما هى اليوم.. فلن تستطيع البقاء فى القرن القادم

الطريق الأنسب لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه هذا المجتمع.: «تيار يرى أن الحكومة عبء على الاقتصاد ، على دافعى الضرائب ، على الديمقراطية، وأنها سبب كل العلل الاقتصادية والاجتماعية بسبب نفقاتها الزائدة.. وبالأخص النفقات الاجتماعية . وهو تيار يدعو لـ «خصخصة» كل شئ ، بما فى ذلك السجون والبريد والثقافة والتعليم (ولم يجرؤ - حتى الآن- على الدعوة إلى خصخصة المؤسسة العسكرية وإن كان القطاع الخاص يلعب فيها فى أمريكا دوراً بالغ التأثير اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا).

أما التيار الثانى فانه يرى أن أمريكا لم تستطع أن تخرج من أخطر أزمة واجهها النظام الاقتصادى - الاجتماعى (أى الرأسمالية) -وهى أزمة الانهيار الاقتصادى فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من هذا القرن- إلا بتنشيط دور الحكومة والقطاع العام وإطلاق طاقاتها فى المشروعات الكبرى والاستثمارات التى لم يستطع القطاع الخاص الأمريكى على ضخامته وبحجم امكانياته أن يوفرها. ويرى أصحاب هذا التيار أيضا أن ثمة مجالات لا يستطيع المجتمع أن يتركها بأيدى الشركات تحولها إلى سلع وخدمات تقدم للمستهلكين بهدف الربح فوق كل هدف آخر. ومنها التعليم والثقافة وبرامج الرعاية الاجتماعية للمسنين والعاطلين وغيرهم من «الأقليات والطبقات التحتية» . ويعزز موقف هذا التيار واقع معاش يؤكد أن الرأسمالية الأمريكية - وربما أكثر من غيرها- ازدادت ضراوة فى سعيها لتنمية أرباحها بصرف النظر عن تنمية الاقتصاد . توحشت إلى حد لم تعد فيه تهتم بالنتائج الاجتماعية الفجعة لسياساتها ابتداء من هجرتها إلى بلاد الأيدى العاملة الرخيصة مروراً بتدمير النسيج الاجتماعى لحساب المنافسة وانتهاء بزيادة الأعباء على كاهل العمال ومحدودى الدخل.

وانعكاسا لهذا الصراع فان حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية الحالية التى يحين موعد اجرائها فى ٥ نوفمبر القادم) تدور أساسا حول محاور أهمها: رفع الحد الأدنى للأجور- توفير التأمين الصحى للمواطنين الأمريكيين -الضرائب. عن الاعفاءات وعن الزيادات؟ - العلاقات التجارية الخارجية : الأولوية للميزان التجارى الأمريكى ، أم الأولوية لمراعاة حقوق الانسان فى الدول التى تتبادل التجارة مع الولايات المتحدة (الصين كمثال) الميزانية العسكرية : تنخفض -وبأى نسبة- بعد زوال الخطر الاستراتيجى الرئيسى على الأمن القومى الأمريكى (الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو أم ترفع بسبب أخطار الارهاب واحتمالات «عودة الشيوعية» فى روسيا.. والأهم من هذا وذاك بسبب اعتماد الاقتصاد الأمريكى فى جانب كبير منه على النفقات العسكرية؟.

وفى إطار هذا الصراع أيضا هناك محاولة كسر الاحتكار السياسى للحزبين الجمهورى والديمقراطى بعد أن تبين أن الفروق بينهما تجميلية «لا أكثر»، وأنهما فشلا فى مواجهة التحديات الكبرى التى تواجه أمريكا . وبالأخص بعد أن فقد الحزبان والنخب السياسية المنتمية إليهما والتى تشكل المؤسسة الحاكمة ثقة الأمريكيين.. وفقا لكل استطلاعات الرأى العام ووفقا للنسب المخجلة للناخبين الذين يهتمون بالادلاء بأصواتهم فى الانتخابات ،والتى تعد الأدنى نسبة فى العالم)

وبالاضافة إلى هذا كله فانه منذ انهيار النظام السوفيتى تتصاعد موجات النقاش العام عما اذا كان ذلك يعنى أن الرأسمالية انتصرت. وما اذا كان يعنى أن الاشتراكية انطوت نهائيا وإلى الأبد ، وما اذا كانت الرأسمالية قادرة على البقاء بعد زوال تحدى النظام الآخر.. أم أنها تواجه تحديات خطيرة بدورها وأن بعض التحديات التى تواجهها هى من نوع التحديات التى عجز النظام السوفيتى عن التغلب عليها فأتت عليه؟.

وأستطيع أن أجزم (من زاوية الرؤية والمتابعة فى هذه العاصمة الأمريكية) ان هذا النقاش مطروح فى أمريكا أكثر مما هو مطروح فى أى بلد آخر فى العالم . ولهذا أسبابه التى تتضح فى النقاط السابقة التى أوردتها باعتبارها اطار «الأحداث» الجارية فى أمريكا.

وكتاب ليستر ثورو «مستقبل الرأسمالية» هو جزء من هذا النقاش الدائر . ودليل قوى على حيويته.

ولابد قبل أن أفرغ من هذا التقديم من أن أشير إلى أن هذا المؤلف- اقتصادى محترف وليس «يساريا محترفا». إنه استاذ للاقتصاد وعميد سابق لكلية الادارة التابعة «لمعهد ماساتشوزيتش للتكنولوجيا» (أم . آى . تى) الشهير . ومن أشهر كتبه السابقة كتاب« مجتمع حاصل الجمع صفر» «توزيع الثروة وامكانيات التغيير الاقتصادى» وقد أحدث تأثيرا كبيرا فى الفكر الاقتصادى السياسى الأمريكى إلى حد أن أعدادا كبيرة من المرشحين للرئاسة ولعضوية الكونجرس ، منذ صدوره عام ١٩٨٠ - تبنوا بعض مقولاته فى برامجهم الانتخابية لتأكيد إيمانهم بالتغيير . نحن لسنا اذن بصدد «يسارى تقليدى» ينتقد الرأسمالية ويتوقع فرحا زوالها.

وقع الخراب الاقتصادي بعد

٦ أشهر من الخصخصة في المكسيك

«منذ بداية الثورة الصناعية، حينما أصبح النجاح يحدد بأنه ارتفاع مستويات المعيشة المادية ، لم يستطع اي نظام اقتصادى غير الرأسمالية أن يؤدى عمله فى أى مكان . لا أحد يعرف كيف يسيّر اقتصادات ناجحة على أساس أية مبادئ أخرى. السوق والسوق وحدها هى التى تحكم.. وحدها الرأسمالية تنهل من المعتقدات الحديثة عن الفردية وتستغل ما يعتبره الآخرون أحقر الدوافع البشرية ، الجشع والمصلحة الذاتية، لكى تنتج مستويات أعلى للمعيشة. وحينما يتعلق الأمر بتلبية احتياجات ورغبات كل فرد ، مهما كانت تفاهة تلك الاحتياجات فى نظر الآخرين. فان نظاما آخر لم يستطع أن ينجز حتى نصف هذا النجاح. **ان منافسى الرأسمالية فى القرنين التاسع عشر والعشرين- الفاشية والاشتراكية والشيوعية -قد انتهوا.»**

مع ذلك نحتى مع انزواء المنافسة إلى كتب التاريخ يبدو أيضا أن شيئا ما يهز أسس الرأسمالية . يبدو أنها -هى أيضا- مثل سمكة صينية تقفز وتتلوى لتجد طريقة تعود بها إلى تيار الماء الذى ابتعد!!.

هكذا يبدأ ليستر ثورو الفصل الأول من كتابه.. وهكذا فى الوقت نفسه يحدد تصوره لمبتده ..فهو يؤمن بأن **القطاع الرأسمالى يواجه فترة تغيرات كاسحة كتلك التى تحدث فى التركيبة الجيولوجية** .. قارات بأكملها تتحرك وتحدث تأثيرات ستبقى لزمن طويل..تخلق طبقات أرضية جديدة وتختفى طبقات أخرى خلال هذا النشاط الجيولوجي. ولعله أول من ينبهنا إلى حقيقة أن **«زوال الشيوعية»** قد أدى إلى تحول عالم بأكمله هو العالم الذى كان يعيش فى ظل النظام

المنقذ الوحيد للنظام الرأسمالى فى أزمته الراهنة هو القطاع العام

الشيوعى نحو الرأسمالية . بما يعنيه هذا من أن نحو ثلث تعداد البشرية قد أضيف على العالم الرأسمالي، بما يعنيه ذلك من متطلبات وتحولات رئيسية . وبما يحمله معه من تحديات ومشكلات لهذا النظام.

وينبه المؤلف -ثانيا- إلى أن هذا التغيير يجرى فى وقت يحدث فيه تغيير آخر بالغ الأهمية والتأثير هو: ارتفاع أهمية ورقعة «الصناعات المتعلقة بابداعات العقل البشرى» ..الأمر الذى أتاحت التكنولوجيا خلاله للصناعة أن تقوم فى أى مكان فلا تكون مقيدة بالوجود المادى لرأس المال حيث توجد هى. ويتم فى الوقت ذاته **تغيير ثالث** يتمثل فى التحولات الديموجرافية (السكانية)حيث يتعين على السياسات والبرامج الاجتماعية أن تتكيف مع الاعداد المتزايدة من المسنين الذين لا دخل لهم ، وازدياد اعداد المهاجرين من البلدان الفقيرة الي البلدان الغنية (بالأخص الولايات المتحدة) بصورة لم يسبق لها مثيل. ورابعا هناك التحول نحو اقتصاد عالمى حيث أصبح بالامكان انتاج أى شئ فى أي مكان وبيعه فى أى مكان آخر، الأمر الذى خلق وضعا يتناقض مع دور الحكومات الوطنية:التناقض بين رأس المال العالمي والحكومات الوطنية. وأخيرا- خامسا -فان هذه التحولات كلها تتم فى ظل وضع يتميز بغياب قيادة مهيمنة عالميا سياسية أو عسكرية. فمن الذى سيكتب قواعد نظام التبادل التجارى العالمى؟.

داخل هذه الخطوط العامة المجردة تفصيلات كثيرة دقيقة بالأرقام تصف أوضاع الرأسمالية وتطوراتها.. واحتمالات المستقبل بالنسبة إليها.

* خلال عقد الستينات نما الاقتصاد العالمى بمعدل **٥ بالمائة سنويا ، وانخفض المعدل إلى ٣ر٦ بالمائة** فى عقد السبعينات . ثم انخفض مرة أخرى فى عقد الثمانينات إلى **٢ر٨** بالمائة .. ولم يتجاوز معدل النمو خلال النصف الأول من عقد التسعينات **٢بالمائة سنويا** . ومعنى هذا كما يقول المؤلف**«ان الرأسمالية فقدت فى عقدين اثنين ٦٠ بالمائة من قوة الدفع الخاصة بها»**.

إن أخطر«حكاية» من حكايات الاقتصاد الامريكى في التسعينات هى معدل البطالة الخفى وأثره المباشر على«تجميد مستويات المعيشة» ذلك أنه اذا حسبت معدلات البطالة بطريقة علمية سليمة نجدها تبلغ نسبة تتألف من رقمين.. وليست من رقم واحد مثل ٦ أو ٧ أو ٨ بالمائة كما تؤكد الأرقام الرسمية.

*ان أكثر المناقشات حدة الآن بين الاقتصاديين فى البلدان الرأسمالية، وخاصة فى أمريكا. تدور حول السبب فى **اتساع التفاوت فى الدخول** والتى تتحقق نتيجة العمل، وتدهور متوسطات الأجور عما كانت عليه قبل ربع قرن. بعضهم يضع اللوم على التحول التكنولوجى لأنه خفض الطلب على الأيدى العاملة المتعلمة. بينما زاد الطلب على المتعلمين والمهرة. وبعضهم الآخر يعتبر ذلك مسئولية عامل «تحقيق التساوى فى الأسعار عالميا» فى سوق العاملين التي اكتسبت طابعا عالميا ومفتوحا ، الأمر الذى أدى إلى انخفاض اجبارى فى أجور ومرتبات الأمريكيين.

لكن السبب الحقيقى فى رأى ثورو يرجع إلى استمرار النظام الرأسمالى فى حربه التى بدأها قبل ٢٥ عاما ضد التضخم ،وحتي بعد أن أصبح خطر التضخم فى خبر كان.. بل أنه يصل إلى حد القول بأن الخسائر التى نجمت عن الحرب ضد التضخم تجاوزت حروب الرأسمالية الطويلة الأخرى من فيتنام إلى حرب الطاقة.. ولهذا استمرت الأجور فى الهبوط سنة بعد أخرى

واستمرت الفروق في الدخول في الاتساع وبينما ارتفع نصيب الفرد من اجمالي الانتاج القومي (الأمريكي) بنسبة ٣٧ بالمائة بين عام ١٩٧٣ (عام صدمة الخطر البترولي) إلى منتصف عام ١٩٩٥ ، فان متوسط أجور العمال (الذين لا يشغلون أية وظائف اشرافية .. أي ليس لهم مرؤسين وهم يشكلون الغالبية العظمى من العمال) انخفضت بنسبة ١٤ بالمائة (..).

ويقدم المؤلف مثالا بالغ الأهمية لبلدان العالم الثالث- وربما لمصر أكثر من غيرها نظرا لأوجه التماثل الكثيرة- لما حدث في المكسيك : في عام ١٩٩٤. كانت المكسيك قد سارت على «الخط السليم» لسياسة رأسمالية خالصة : **حققت توازنا في ميزانيتها العامة- ألغت قسما كبيرا من الاجراءات واللوائح الحكومية التي تحكم سلوك شركات القطاع الخاص- انضمت إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(نافتا)- خفضت التعريفات الجمركية على الواردات.. وتدفق رأس المال الأجنبي. وبعد ستة أشهر فقط كانت المكسيك «خرابا». بحلول شهر أبريل عام ١٩٩٥ فقد نصف مليون عامل وظائفهم ،واستعد نصف مليون آخرين للمصير نفسه. انخفضت القيمة الشرائية للنقود بنسبة ٣٠ بالمائة.**

ويتساءل ثورو : لماذا لم تنجح هذه السياسات وهي التي أرضى بعظمها كل القادة الذين رغبوا في أن تسود اقتصاديات السوق؟.

ويقول إن الجدل الدائر بين المثقفين حول هذه الاحداث أشبه ما يكون بحكاية العميان العشرة الذين طلب منهم أن يحددوا طبيعة الشيء الذي يلمسونه. بينما كان كل منهم يلمس جزءا من جسم فيل ضخم.. وكانت النتيجة أن كلا منهم ظن أنه يلمس حيوانا مختلفا ، إلا الفيل.

إن السمات الأبدية للرأسمالية : النمو- العمالة الكاملة- الاستقرار المالي- الأجور الآخذة بالارتفاع الفعلي- تبدو آخذة في التلاشي ، تماما كما يتلاشى أعداء الرأسمالية . إن شيئا ما في الرأسمالية قد تغير بحيث أدى إلى هذه النتائج . ولا بد أن يتغير شيء ما من أجل أن تتبدل هذه النتائج غير المقبولة إذا كان للرأسمالية أن تبقى حية».

والسؤال هو :«**ماهو هذا الشيء الذي لابد أن يتغير ..؟ وإذا لم يتغير فان الرأسمالية لا تعود قادرة على البقاء**» لكي نعرف حقيقة هذا الفيل الضخم من الضروري فحص القوى التي تغير بنية الاقتصاد العالمي الذي نعيش فيه.. لابد من ادراك التأثير المتبادل بين التكنولوجيات الجديدة والايديولوجيات الجديدة ، فهذه هي القوى التي تدفع النظام الاقتصادي في اتجاهات جديدة».

يدخل بنا المؤلف عند هذه النقطة في منعطف تاريخي يقدم فيه ملامح أساسية للاختلاف بين الحضارات القديمة وحضارة الرأسمالية الراهنة أهميتها في جدتها وقدرتها على الاقناع.

فهو- على سبيل المثال -يقول ان روما استطاعت بالتنظيم أن تبني امبراطورية ضمت نحو ١٠٠ مليون نسمة وامتدت على مسافة ثلاثة آلاف ميل- من الشرق إلى الغرب . ولم تحقق ذلك بنوع المعتقدات التي نؤمن نحن بها. لم يكن الرومان يؤمنون بحقوق الافراد مثلنا .. دياناتهم لم تكن تشجع النزعة الفردية بل كانت تشجع حسا بالانتماء إلى الجماعة ، أي نقيض ما تفعله دياناتنا .. في روما كان نصف الشبان يتسلمون غلالا مجانية أو مدعومة . فكان هناك «سعر عادي» وليس« سعرا تفرضه السوق» . كانت قوانين روما تحظر أن يكون أعضاء مجلس الشيوخ (الحكام الحقيقيون للامبراطورية) من رجال الأعمال . لم تكن مكانة الروماني تتحدد بدخله أو دوره في الاقتصاد انما بنجاحاته العسكرية. لم يكن تحقيق الثراء والتمتع بمستويات معيشة عالية هو الهدف . كانت الحياة الجماعية للامبراطورية أكثر أهمية. كانت هناك مساحات مكانية عامة أكثر ومساحات للحياة الخاصة أقل. بينما في مجتمعاتنا العكس هو الصحيح. لم تكن هناك شبكات للمياه الجارية في بيوت الأثرياء ، لكن كانت هناك الحمامات العامة. حسب قول خطيب روما العظيم **شيشرون** شعب روما يكره الترف الخاص، ويحب العظمة العامة، وهو ما لا يمكن أن يقال عن مجتمعنا الراهن.

وفي مثال آخر يقول ثورو أن الصين -على الجانب الآخر من العالم- كانت قد اخترعت كل التكنولوجيات التي كانت ضرورية لتحقيق الثورة الصناعية قبل أن تتحقق في أوروبا بعدة مئات من السنين! الورق- الكباسات الآلية- البارود- أفران الصلب- المدافع- المطابع- الجسور المعلقة- البوصلة- الزراعة الآلية- استخراج الطاقة من الغاز الطبيعي .. وغيرها قبل ٨٠٠ سنة من اختراعها في الغرب.

لكن الثورة الصناعية لم تحدث في الصين. والسبب -في رأي ثورو- أن الصين لم تكن لديها الايديولوجيات اللازمة لإحداثها. وكانوا يعتقدون -وفقا لعقائدهم الدينية- ان التكنولوجيات الجديدة تشكل خطرا . فمنعوا التجديد وحظروا الاختراع.. حالت العقيدة الكونفوشية دون حل المشكلات العملية بالتكنولوجيا.

ويؤكد هذان المثلان ان **الخيارات التكنولوجية تتم تحت تأثير كبير من القوى السياسية للسلطة والقيم والتارخ والثقافة السائدة . ان الرأسمالية اليوم بحاجة ماسة إلى ما يقوي منطقها الداخلي نفسه .أنها غير مطالبة بأن تحققه . أنها الآن في مرحلة لم تعد فيها الحكومات تقوم باستثمارات طويلة الأجل.** ان الدور السليم للحكومة -في المجتمعات الرأسمالية في عصر «الصناعات التي تقوم على قوة المخ البشري» هو أن تمثل مصلحة المستقبل للحاضر. لكن حكومات اليوم تفعل عكس هذا بالتحديد . **انها تخفض الاستثمار في المستقبل لكي ترفع الاستهلاك في الحاضر..**

ان لدى النظام الرأسمالي في داخله- وبعد زوال الخطر الخارجي أو تأجيله إلى أجل غير مسمى -من المخاطر ما يكفي لكي يبقى مرتعدا طوال الليل .. وتكفيه احصاءاته عن البطالة وعن العجز المالي وعن اختلال موازين المدفوعات واختلال الموازين التجارية فيما بين بلدانه . ثم «كيف يمكن للدول القومية أن تفرض قواعدها ولوائحها حين يكون باستطاعة الأعمال ان تنتقل (غالبا انتقالا الكترونيا) إلى مكان آخر على سطح الكرة الأرضية حيث لا تطبق اللوائح؟ كيف يمكن لمنظمات دولية أنشئت لتعمل في عالم ذي قطب واحد تسيطر فيه قوة (دولة) واحدة ، أن تعمل في عالم متعدد الأقطاب..؟.

يقول ثورو انه اذا كانت هناك قاعدة واحدة تحكم الاقتصاد الدولي فانها القاعدة التي تقول انه لا يمكن لبلد أن يبقى إلى الأبد في حالة عجز تجاري ضخم . فالعجز التجاري يحتاج إلى تمويل ،ومن المستحيل الاقتراض بما يكفي للاستمرار في دفع الفوائد المركبة.مع ذلك فان كل تجارة العالم

تعتمد على حقيقة أن معظم هذا العالم قادر على الحفاظ على فائض تجارى مع الولايات المتحدة .وهو الفائض الذى يسمح لهذه الدول بأن تدفع ما يسد عجزها التجارى مع اليابان. وعندما يتوقف اقتراض أمريكا-وهو سيتوقف حتما- ما الذى سيحدث للتجارة العالمية؟.

. تحتاج المجتمعات البشرية لكى تزدهر إلى رؤيا لشئ أفضل والمدن الفاضلة (الطوباويات) بحكم التعريف لايمكن بناؤها، لكى توفر عناصر يمكن أن نبنيها فى داخل انظمتنا الاقتصادية غير الكاملة لكى نتيح لنا أن نتكيف مع الظروف الجديدة. وطوال الأعوام المائة والخمسين الماضية كانت الاشتراكية ودولة الرعاية الاجتماعية توفران هذا المصدر للأفكار الجديدة ، فمن أين يمكن الآن أن تأتى الرؤى لمجتمعات انسانية أفضل؟

فإذا لم يكن لهذه الرؤى وجود ماذا يحدث لمجتمعاتنا الحالية؟ هل تفقد القدرة التى تحتاج إليها معظم المجتمعات .وهى القدرة على التبنى والتكيف؟.

وعند هذه النقطة يطرح المؤلف فكرة بالغة الاهمية .. يبدو انها على الرغم من بساطتها لم تجد طريقها الي الاذهان بمثل هذا الوضوح: «تؤمن الديمقراطية بمبدأ صوت واحد لكل انسان -أين المساواة فى القوة السياسية- بينما تؤمن الرأسمالية بترك قاعدة السوق التى تعنى عمليا عدم المساواة فى القوة الاقتصادية بدرجات كبيرة، هى التى تحكم .وفى القرن العشرين فان هذا الصراع الايديولوجى بين الأسس المساواتية للديمقراطية والواقع اللامساواتى للرأسمالية قد هذب بتطعيم الرأسمالية والديمقراطية بالاستثمارات الاجتماعية ودولة الرعاية الاجتماعية. ان مشكلة الأمان الاجتماعى تمولها الدولة تستطيع أن تحمى المستهدفين (المسنين، العاطلين، والفقراء) من الانقراض الاقتصادى .والاستثمارات الاجتماعية فى التعليم من شأنها أن تضيق الهوة التى تخلقها الأسواق.غير أن الاستثمارات الاجتماعية مثل التعليم تزاح من الميزانيات الحكومية لدفع المعاشات والمزايا الصحية لكبار السن. ان ايديولوجية الاهتمام (الاجتماعى) تتلاشى ليحل محلها إحياء رأسمالية البقاء للأقوى».

ماذا يحدث نتيجة لذلك ؟ يجيب ثورو



الاصولية الدينية أحد نتائجه

بصراحة ووضوح: «الخاسرون - أولئك الذين يطردون(من النظام الاجتماعى) ولا يستطيعون أن يجعلوا النظام يؤدى عمله يتراجعون نحو أصولية دينية ، حيث يحل عالم من اليقين محل عالم من الشكوك. غير أن قيم الأصولية الدينية لا تتماشى كلية مع حاجات رأسمالية القرن الحادى والعشرين.الأولى تريد كبح النشاطات المنحرفة ، بينما الأخرى تريد هذه النشاطات المنحرفة أن تحدد ما ستكون عليه الخصائص الجديدة لقاعدة البقاء للأقوى».

ان ما يجرى الان على السطح للكرة الأرضية هو أن توزيع الدخل والثروة يعاد تشكيله بصورة اساسية. زلزال اقتصادى يهز المكسيك . اقتصاد الصين يواصل الصعود . اقتصاد اليابان يهبط. النمو العالمى يبطيء بصورة جسيمة . الأجور تنهار بالنسبة لمعظم الأمريكيين. أوروبا تعجز عن خلق (وظائف جديدة لشبابها .استراتيجيات قطاع رجال الأعمال القديمة الناجحة التى تركز على احتياجات الطبقة الوسطى تفشل) . لا أحد يعرف ماذا سيريد المستهلك أن يشترى أو لا يشتري.. لعل أفضل السبل للتفكير فيما هو آت أن تتخيل أنك كولومبس ، تبحر غربا بحثا عن الثروة . . ومثل كولومبوس فى يدك خريطة مثل خريطته نصفها عليه علامة «أرض مجهولة» لابد من تشييد سفينة تستطيع الصمود بوجه العواصف التى لا تعرف مدى عنفوانها. لابد من تزويدها بأشرعة تشرع بها إلى مقصدها الذى لا تعرف بوضوح أين هو. وتدور بمقادير من الماء والغذاء لرحلة لا تعرف مدى طولها (..).

خريطة السطح الاقتصادى للعالم تغطيها فى الوقت الحاضر وحيث اتجهنا ظاهرة تصاعد عدم المساواة بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ. وهو يقول أن هذه الظاهرة بدأت على وجه التحديد منذ عام ١٩٦٨ وخلال العقدين التاليين انتشرت وازدادت حدة حتى أنه بحلول أوائل التسعينات كانت قد تفشت تماما. كان التفاوت يتصاعد بسرعة بين كافة الجماعات الصناعية والمهنية والتعليمية والسكانية (عمرا وجنسا وعنصرا) .وخلال عقد الثمانينات وحده آلت كل المكاسب بين الرجال إلى نسبة العشرين بالمائة الأعلي في شرائح القوي العاملة بينما آلت نسبة٤٦٪ من كل المكاسب لنسبة الواحد بالمائة الأعلى من العشرين بالمائة هذه.واذا حسبت الدخول غير المكتسبة بطريق العمل فان نسبة الواحد بالمائة المحظوظة هذه تكون قد حصلت على ٩٠ بالمائة من اجمالى المكاسب الكلية.خلال العقد نفسه ارتفع متوسط مرتبات رؤساء مجالس الادارة لأكبر خمسمائة شركة (على القائمة السنوية لمجلة «فورتشن - أى الثروة) من ٣٥ مثل متوسط المرتب السنوى للعامل المنتج إلى ١٥٧ مثلا . أما دخول الأناث فقد ظلت متخلفة عن أجور الرجال بما يتراوح بين ١٠ سنوات و١٥ سنة خلال هذه الفترة.

ومن المثير للدهشة أن نسبة ٨٥٪ بالمائة من الزيادة فى التفاوت حصلت بين الاشخاص من نفس الأعمار وليس بين مستويات عمرية مختلفة. ونسبة ٨٩ بالمائة من الزيادة فى التفاوت حصلت بين المشتغلين بنفس الصناعة وليس بين المشتغلين فى صناعات مختلفة. ونسبة ٦٩ بالمائة بين ذوى المستويات التعليمية ذاتها..

ومن المثير للدهشة أيضا أن

متوسط الدخول المكتسبة بطريق العمل للرجال الذين يعملون على مدار السنة هبط من ٣٤ ألف دولار إلى ٣٠ ألفا بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٩٣ على الرغم من أن اجمالى الناتج القومى زاد بنسبة ٢٩ بالمائة خلال الفترة نفسها.

وتبين أننا كلما هبطنا مع مستوى توزيع الدخل ارتفع معدل هبوطه. فالانخفاض هو بنسبة ١٠ بالمائة بالنسبة للخمس الأعلى أجرا و٢٣ بالمائة بالنسبة للخمس الأدنى أجرا. وتبين أيضا أن أصحاب الشهادات الجامعية ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة و٣٤ سنة أصابهم انخفاض بنسبة ٢٥ بالمائة فى دخولهم الفعلية المكتسبة بطريقة العمل.

بحلول نهاية عام ١٩٩٤ كانت الأجور الفعلية قد عادت إلى ما كانت عليه فى أواخر الخمسينات (من حيث قيمتها) إن نصف قرن بلا أى زيادات حقيقية فى الأجور المكتسبة للعامل غير المشرف. هذا شئ لم يحدث من قبل في أمريكا.

ما الحل؟.

تاريخيا كان العلاج لانخفاض الأجور مزيدا من التعليم. واليوم لم يعد هذا يحقق نتائج ، ولم يعد لهذا حل جذاب. فإن التفاوت اخذ في الاتساع بين خريجي الكليات الجامعية والاستثمارفي التعليم لم يعد يحمل الخريجين بعيدا عن المصعد الذى لا يصعد انما يهبط باستمرار(...).

جنبا إلى جنب مع ظاهرة اتساع التفاوت صعود ظاهرة التحجيم في الشركات ،والمقصود بها تحجيم عدد الوظائف أى خفض عدد العاملين ... فان خفض الأجور أو تجميدها لا يلبى جشع أصحاب الأعمال.

من نهاية الثمانيات إلى بداية التسعينات اكتسحت عملية «التحجيم» فى طريقها ٥ر٢ مليون وظيفة .. وتستمر مؤسسات وشركات ناجحة وتحقق أرباحا هائلة فى اعلان عزمها على خفض عدد العاملين فيها بنسبة تتراوح بين ١٠ بالمئة و٣٠ بالمائة . ويفسر المؤلف هذا الاقبال المذهل علي خفض عدد العاملين بأنه رد قطاع الأعمال على فرض شروط جديدة مشددة فى العقد الاجتماعى بين أصحاب الأعمال والعمال، وهو يتوقع لهذا السبب يتوقع درجة ثانية من التحجيم «ان معظم الاقتصادات الصناعية المتقدمة» تنتج الآن ما كان يمكن لماركس أن يصنعه بالبروليتاريا الرثة. أولئك الذين لا يتمتعون إلا بدرجة منخفضة من الكفاية الانتاجية إلى حد يجعلهم غير مطلوبين لاقتصاد القطاع الخاص بأجور تمكنهم من أن يعولوا أنفسهم لحياة تقترب بأى درجة من مستوى المعيشة العادى. اليوم **نحن نعرفهم باسم «المشردين» وهم الذين بلغ عددهم خلال السنوات الخمس الماضية فى الولايات المتحدة نحو ٧ ملايين شخص.**

ويعود ثورو إلى التاريخ مرة أخرى للبحث عن إجابة على مشكلة التفاوت الكبير.. تاريخيا وجدت مجتمعات ناجحة للغاية على الرغم من أنه كانت تسودها تفاوتات هائلة فى توزيع المصادر الاقتصادية ، مصر القديمة روما الامبراطورية ، الصين القديمة، مجتمع «الإينكا» و«الازتيك» (أمريكا الجنوبية) . ولكن كانت هناك فى كافة هذه المجتمعات ايديولوجيات سياسية واجتماعية تواكب واقعها الاقتصادى. لم يكن أحد يؤمن بالمساواة بأي من معانيها سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية . فى مصر القديمة وروما كانت الايديولوجية الرسمية تدعو لأنصبة متفاوتة تماما في السلطة وفى الاقتصاد ».

والآن **أصبح على الرأسمالية. أن تواجه مهمة صعبة للغاية هى الدفاع عن التفاوتات التى ولدتها على النقيض من مجموعة المعتقدات التى سادت معها** واذا قالت ان العملية الاقتصادية بذاتها عادلة سيتعين عليها أن تعلن عدم معرفتها بما هو صواب وما هو انصاف فى أى نتيجة تؤدى إليها هذه العملية الاقتصادية . ان الذين يدافعون عن الرأسمالية يؤكدون عادة أنها ستوفر دخولا متصاعدة حقيقية لكل فرد تقريبا، ولكنهم يعترفون بأن بعض التفاوتات قد تنشأ . لكن لسوء الحظ فان هذا التأكيد لم يعد صادقا طوال السنوات العشرين الماضية وأكثر.

بالنسبة للبشر تنشأ التعاسة حينما يقصر الواقع عن التوقعات .. وحينما تصبح قواعد النجاح غير معروفة متغيرة . ولسوء الحظ فان عالمنا ملئ بهذه الشكوك والفجوات الاستثنائية.

فى الرأسمالية لا يوجد تحليل للمستقبل البعيد . لا يوجد مفهوم يقول بأنه يتعين على كل فرد أن يستثمر فى المصنع والمعدات والمهارات والبني التحتية والبحوث والتنمية وحماية البيئة وكل ما هو ضرورى للنمو القومى ولارتفاع مستويات معيشة الافراد.ببساطة لا يوجد فى الرأسمالية شئ من قبيل «ينبغى» اجتماعيا. فاذا اختار الافراد ان لا يوفروا ويستثمروا لن يحدث النمو . فليكن ان قرارات الافراد تحقق المستوى الأقصى من الرفاهية الاجتماعية حتى لو أنها ادت إلى مجتمعات فى حالة جمود.».

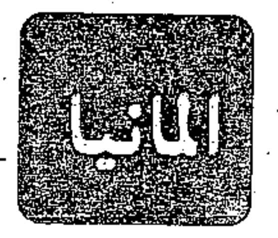
وينبه ثورو هنا إلى أن هناك الآن- وبمعنى عميق- حربا بين القيم الرأسمالية والرأسمالية نفسها. فالرأسمالية تنجح أو تفشل حسب ما تستطيع أن تستثمر .مع ذلك فانها الآن تبشر بلاهوت الاستهلاك .ولقد حلت الرأسمالية فى الماضى تناقضاتها الداخلية باستخدام القطاع العام لانجاز كثير من الاستثمارات فى البنية التحتية وفى البحوث والانماء والتعليم مما لم تكن مرغمة على أن تفعله بحكم قوانينها هي. ولكنها الآن بدلا من أن تعترف بأنها بحاجة إلى مساعدة لكى تؤدى وظيفتها بكفاءة... لهذا فان الرأسمالية ستجد أن المطلوب منها أن تفعل ما لم تحسن فعله أبدا الاستثمار فى المستقبل البعيد والقيام بعمليات التكيف المتحدة فى بنيتها لتشجيع الافراد والمؤسسات والحكومات على اتخاذ قرارات طويلة الأجل.. والهدف فرض مستوى أعلى من الاستثمار الخاص والعام معا. ان التاريخ يبرهن لنا إمكان قيام توازنات مختلفة للغاية على أن ليس من الحكمة تسيير مجتمع صالح دون توازن فى هذين المجالين.

وفى الختام هذا ما يقوله ثورو محذراً:

ان **الضغوط تتراكم داخل البركان . كيف ستعمل الرأسمالية حينما لا يكون من الممكن امتلاك أنواع رأس المال المهمة؟ من سيقوم بالاستثمارات الضرورية الطويلة الأجل فى المهارات والبنية التحتية والبحوث والإنماء ؟ كيف سيتم تشكيل الفرق الماهرة الضرورية للنجاح؟.**

ان التكنولوجيا والايديولوجيا تهزان أسس رأسمالية القرن الحادى والعشرين .. وحينما تبدأ كل منهما التباعد يصبح السؤال الوحيد هو متى سيقع الزلزال الكبير الذى يهدم النظام. ان من المفارقات حقا انه فى الوقت الذى تجد الرأسمالية نفسها بلا منافسين اجتماعيين تجد ان عليها ان تخضع لتغيرات عميقة حتي لا تبقى المسخ الذى تحولت إليه».

بمعنى ان الرأسمالية لن تكون قادرة على الصمود لتحديات القرن القادم.. اذا بقيت كما هي.. أى أنه لا مستقبل للرأسمالية كما نعرفها اليوم.



الصراع الطبقى فوق خطط التقشف

الاجراءات التنفيذية لدفن الدولة الاجتماعية

«إنهم يسلبون الفقراء حقوقهم الاجتماعية لتقديم الهدايا للأثرياء .. إنه تدمير للدولة الاجتماعية ..إنها نهاية اقتصاديات السوق الاجتماعية.. إنهم يقسمون المجتمع .. إنهم يذهبون بنا إلى جمهورية أخرى إنها عودة إلى رأسمالية مانشستر (القرن الماضى)» . ومن الطرف الآخر نسمع « ألمانيا تعيش فوق قدرتها .. لا مخرج من الأزمة سوى بالتقشف .. ان موقع المانيا الاقتصادى فى خطر.. بدون تخفيض تكاليف الانتاج لن تستطيع المانيا أن تصمد فى المنافسة العالمية.. وإعفاء الاغنياء من الضرائب سيحفزهم على الاستثمار وسيقلل بذلك من البطالة».

هكذا .. أو تقريبا على هذا النحو تسير المناقشات الصاخبة على صفحات الجرائد وعلى شاشة التلفزيون بعد أن خرجت حكومة المستشار كول بخططها الاقتصادية التى عكفت عليها زمنا طويلا وتحينت الفرصة لإعلانها بعد عبور رقم العاطلين الرسمى الأربعة ملايين وصعوده المطرد نحو آفاق أعلى تمثل كارثة اجتماعية بكل معنى الكلمة. **العاملون، سواء كانوا عمالاً أو موظفين وجزء من أصحاب المهن الحرة مع الدولة الاجتماعية.** أصحاب الأعمال الذين يرون أن الوقت نضج للتخلص

نبيل يعقوب

مما فرضته الحركة العمالية من مكاسب واكتسبته من حقوق واسعة منذ الخمسينات حتى الثمانينات يضغطون لفرض البرنامج التقشفى. وتقف المانيا على مفترق طرق: العودة نحو رأسمالية مانشسترية تؤمنها دولة تتضخم فيها الوظيفة القمعية أم مواصلة الصراع الاجتماعى والسياسى فى ظل النمط القائم من الليبرالية.

ماذا تعنى خطط التقشف للعمال والموظفين؟

تتضمن خطط التقشف مجموعة واسعة من التغييرات المتعلقة بالاجور والمعاشات والعلاوات الاجتماعية والتأمين الصحى وغيره. وتريد هذه الخطط توفير نحو ٥٠ مليار (ألف مليون) مارك مأخوذة بالكامل من الميزانيات الاجتماعية . ويعنى تنفيذ هذه الخطط سلب حقوق مكتسبة واحداث ضيق اجتماعى يصل إلى تهديد الأوضاع الاجتماعية لملايين المواطنين .بشكل ملموس تعنى هذه الاجراءات على سبيل المثال أن يحصل المريض على مرتب أقل . وأن تزيد سنوات العمل بالنسبة للنساء خمس سنوات(رفع سن المعاش من ٦٠ إلى ٦٥ سنة) . كما تعنى اغلاق دور حضانة ومؤسسات اجتماعية أخرى، وتعنى توفير اعداد كبيرة من العاملين فى الخدمة العامة. ولا تعنى اجراءات التقشف فقط زيادة الاعباء بالنسبة للجميع، بل تعنى أيضا تخفيف الأعباء، ولكن عن أصحاب الأملاك وحدهم اذ تعفيهم من ضريبة الاملاك لتشجيعهم على الاستثمار . هذه الهدية تكلف الدولة **٢٥ مليار مارك** فقط لا غير . رئيس النقابات فى بافاريا قال إن هجوم أصحاب الأعمال على حقوق ومستوى حياة العاملين بهذا الشكل هو خوض للصراع الطبقى من فوق.

النقابات فى المعركة

بعد تريث طويل وحيرة فى مواجهة النهج الحكومى، والضغوط المتزايدة من اتحادات أصحاب الأعمال من ناحية، وسخط وضغوط القواعد النقابية من ناحية أخرى، بدأت النقابات ترد **باضرابات تحذيرية** (وقف العمل لمدة ساعات وفى مناطق مختارة ومحدودة) وهى مقدمة للاضرابات الكبرى التى يتخذ القرار بشأنها بتصويت القاعدة العمالية ويشترط القيام بها وانجازها أغلبية واضحة . وقرار الاضراب يتخذ بمسئولية كبيرة يتطلبها الوضع الدقيق. إذ أن الاضرابات الطويلة والواسعة تضر بالتنمية الاقتصادية، وتضعف القاعدة التى يعتمد عليها تلبية المطالب المتعلقة بتحسين مستوى المعيشة .كما أنها تسبب ضيقا للمواطنين (عندما تتوقف المواصلات وتغلق مؤسسات الخدمة العامة ابوابها، ولا يصل البريد..) فينحسر التأييد الشعبى للمضربين وتتصدع الجبهة السياسية المساندة لمطالب النقابات.

وقد عبرت النقابات عن اعتراضاتها على سياسات حكومة **المستشار كول** فى مظاهرات جماهيرية بدأت فى أول مايو ، عيد عمال العالم الذى كانت غالبية العمال قد انصرفت عنه فى الأعوام التالية للوحدة الالمانية . وكان اتحاد النقابات قد رفع شعارا موحدا لاحتفالات مايو فى كل ألمانيا هو **«لقد آن الآوان لعصر جديد»**.

رئيس اتحاد النقابات **ديتر شولته** قال : إن برنامج التقشف الذى تريد حكومة كول تمريره يعنى دفع البلاد نحو جمهورية أخرى(أو جمهورية مختلفة) وقال ان هذه الاجراءات التقشفية ليست برنامجا لتنمية الاقتصاد .. وتحت ستار الحديث عما يدعونه من استخدام سيئ للميزانيات الاجتماعية تحارب الحكومة المتعطلين وليس البطالة» واتهم رئيس النقابات حكومة بون ومراكز اتحادات اصحاب الاعمال بأنهم يقسمون المجتمع.

كلارس تسفيكل رئيس نقابة عمال المعادن ، وهى أقوى النقابات الألمانية، وصف خطط الحكومة بأنها **إعلان حرب**. وحذر خصوصا من المساس بمبدأ استقلالية تعريفة الأجور، وهى سياسة استقرت فى ألمانيا وتعنى أن تتفاوض النقابات مع اتحادات أصحاب الأعمال على الأجور دون تدخل الدولة. ووسط الجدال المحتد حول مواجهة الأخطار التى يتعرض لها موقع المانيا الاقتصادى بسبب المنافسة العالمية المشتدة ومطالبة الرأسماليين والسياسيين المحافظين والليبراليين بضغط الميزانيات الاجتماعية، ارتفع صوت قادة **الحزب الاجتماعى الديمقراطى** بالاحتجاج على سياسة تحالف المحافظين والليبراليين الحاكم، وتهديدهم بأن المعارضة لن تترك هذه الخطط تمر وطالب **أوسكار لافونتين** رئيس الحزب بالحفاظ على الدولة الاجتماعية لأنها ميزة لموقع المانيا الاقتصادى. وحدد الحزب الاجتماعى الديمقراطى أنه (من خلال اغلبيته فى مجلس المقاطعات) **سيوقف الاعفاءات الضريبية لاصحاب العمل وسيعمل على اشراك العمال فى الأرباح** . ولكن هذه الأقوال لم تعد تثير الطمأنينة لأن ممارسات قادة الاجتماعيين **الديمقراطيين** التى تبدأ كل مرة من **المعارضة الصاخبة** لتنتهى بمساومات تلبى جوهر ما يريده **المحافظون**، سببت خيبة أمل عميقة لدى أنصاره ولدى النقابات. كما تعبر التصريحات المتناقضة لقادة الحزب عن مدى الارتباك الذى يسوده.

وكان عند الحزب الاجتماعى الديمقراطى عدة سنوات ليقدم فيها سياسات بديلة وينبه فيها بحسم للاخطار المقبلة ولكن تبين عجزه عن ذلك. وهنا بالتحديد تكمن قوة المحافظين فى ألمانيا وهم يعرفون ذلك.

وتسعى قيادة النقابات للتأثير على الحكم عبر تحالفات لا تثير أصحاب الأعمال وتملك تأثيراً معينا **داخل الحزب المسيحى الديمقراطى** للمستشار **كول** . وقد انعقد بالفعل مؤتمر هام ضم قادة النقابات والكنائس والاتحادات التى تمثل آلاف الجمعيات العاملة فى الحقل الاجتماعى ليصدر وثيقة هامة ترفض خطط الحكومة وتحذر من العواقب الاجتماعية ومنها تفشى الفقر وتدهور الأحوال المعيشية لجزء كبير من الشعب. وكان تجمع مماثل قد اصدر تقريرا خطيرا عام ١٩٩٤ عن الاحوال الاجتماعية فى المانيا، وقد صدقت أكثر توقعاته تشاؤما . ذلك التقرير وجه للحكومة تهمة القضاء على الهدف الذى يحدده الدستور لعمل أى حكومة : هدف تحقيق الخير لجميع الناس.

ماذا تقول المعاهد الاقتصادية؟

سياسة التقشف التى تريد الحكومة تنفيذها هى العلاج الخاطئ فى الوقت الخطأ . هذا ما تقوله المعاهد الاقتصادية فى تقريرها الصادر فى بداية الربيع لأن هذه السياسة ستأتى فى خضم الركود الاقتصادى لتسحب ٢٥مليار مارك من حجم الطلب الكلى وتدفع بالتالى لتقليص الانتاج. وتقول المعاهد الاقتصادية **أن اجراءات التقشف الآن تعنى التعجيل بالانحدار**، ويدافعون عن فكرة أن تزيد الدولة لمدى قصير من الاقتراض لتتمكن الاستثمارات الحكومية من إحداث استقرار فى الدورة الاقتصادية . بل ويعارض معهدان اقتصاديان بارزان الفلسفة التى تقول بأن تخفيض الانفاق الحكومى وضرائب الارباح وحدهما يأتيان بالشفاء للاقتصاد ، **ويحذران من مغبة تقليص الاستثمارات الحكومية** والقوة الشرائية لأن هذا سيدفع القطاع الخاص الذى ينتج للسوق المحلى للإحجام عن الاستثمار.

مجموعة **ميموراندم Memorandum** للسياسات الاقتصادية البديلة، وهى هيئة بحثية مستقلة اشتهرت منذ الثمانينات بتحليلاتها العميقة لأوضاع المجتمع الرأسمالى ومشاريع الاصلاح التى تتقدم بها، تقول **أن الشركات التى حققت تطورا جيدا لم توجه ارباحها لتمويل فرص عمل جديدة . فهى تدفع بجزء كبير من ارباحها لتضارب به فى أسواق المال الدولية** . هذه الأسواق التى تشبه كازينوهات القمار حسب قول هيئة ميموراندم . وان المستوى الحالى للفوائد لا يحفز أصحاب الأعمال على الاستثمار. وهى إن استثمرت تفعل ذلك اساسا لتخفيض تكلفة الانتاج المقبل أى لتوفير أماكن عمل.

المستشار يدافع عن سياسته

يسمى المستشار كول خطته الاقتصادية **«برنامج من أجل المزيد من التنمية والتوظيف»** ويقول لمنتقديه من النقابيين فى بيان مكتوب «ان من لا يشغل باله سوى بالحفاظ على أوضاع ملكيته يغامر بمستقبل بلادنا» . بل وتأتى فى بيان المستشار عبارات تثير دهشة أكبر مثل: **لا الرأسمالية ولا الاشتراكية تستطيعان الوفاء بالاحتياجين (يعنى التنمية والتوظيف)** إذ لا يستطيع هذا سوى نظام اقتصاديات السوق الاجتماعية وهو اساس سياستنا . ويستمر البيان فى ادهاش القارئ وكأن كاتبه من المعارضين لسياسة الحكومة فيقول: «انه لواجب تحتمه **العدالة الاجتماعية** أن يأتى العمل بثمار. وأن أكبر ظلم اجتماعى يقع عندما لا يجد الراغب فى العمل وظيفة». هنا يذكر البيان بلغة الاتحاد الاشتراكى فى عباراتها الفخمة التى ارادت التمويه على الواقع والنوايا الفعلية للحكم ولم تكن تلك اللغة تعبيرا عن القوة.

ولكن سياسة المستشار ستواجه مقاومة كبيرة فى المجالس النيابية. ذلك لأن **المقاطعات الألمانية** لا تستطيع أن تقبل دفع فاتورة التوفير للحكومة الفيدرالية . وتعنى **الخطة الحكومية** فى صياغاتها الحالية أن تتحمل **المقاطعات** عشرات المليارات من الماركات عن الحكومة الفيدرالية . وقد رفض اجتماع لرؤساء وزراء **المقاطعات** لهذا السبب

بعض جوانب خطة كول. هذا وحده يعني أن خطط التقشف سيجرى تعديلها مما يمنح المعارضين بعض الوقت لصياغة بدائلهم ولتجنيد الرأى العام للدفاع عن الحقوق الاجتماعية ومستوى المعيشة.

انتقادات موجهة لقيادة النقابات

المؤتمرات والمظاهرات الجماهيرية التي تشهدها المانيا الآن، والتي يلقى فيها قادة النقابات خطابات تسعى لتعبئة المعارضة الجماهيرية للضغط على البرلمانيين والحكم. هذه الخطابات لا تقابل بالتصفيق فقط بل تواجه ايضا بعلامات من الاحتجاج والتشكك.

محاولة قيادة النقابات لمدة شهور اجراء مفاوضات مع الحكومة بدون تحريك القواعد، بدون ضغط من أسفل. راينركنيرش رئيس مجلس العاملين في أحد المصانع عبر عن خيبة أمله بقوله: «نحن في حاجة إلى تحالف قاعدي يوحد كافة المبادرات النقابية وكافة الشركاء» وكان هذا ردا على اصرار رئيس اتحاد النقابات الذي ظل على دعوته لاقامة تحالف مع الحكومة وأصحاب الأعمال لمكافحة البطالة حتى بعد أن اتضحت تفاصيل خطط الحكومة التي يصفها النقابيون الآن بأنها هدم للدولة الاجتماعية. قيادات النقابات القريبة من الحزب الاجتماعي الديمقراطي تواجه انتقادات من نقابيين ومن علماء اقتصاد وسياسيين بأنها ترددت كثيرا واضاعت وقتا ثمينا في محاولات لا فائدة لها للتحالف مع أطراف اختارت الخصومة وتعمل باصرار على اضعاف النقابات.

واقع الأمر هو أن ملايين العاملين في ألمانيا من مختلف القطاعات والنقابات والجمعيات الأهلية يواجهون وضعا بالغ الصعوبة. والسؤال المطروح وهو مجال الصراع ليس ان كانوا سيقبلون مستوى معيشة ادنى أم لا بل هو إلى أية هاوية سيسقط مستوى المعيشة. وفي مواجهة هجوم الرأسمال تقف النقابات التي تضعضعت كثيرا بسبب هجرة ملايين العمال لها (بعد أن فقدوا أعمالهم وأصبحوا عاطلين عن العمل أو تركوه يأسا وليوفروا اشتراك النقابة الذي يمثل عبئا ليس صغيرا في أوضاع الأزمة)، وتساندها قوى اليسار والمثقفين والكنائس. ولكن قرار الحكم بأن يدفع الشعب فاتورة حساب تعزيز موقع الشركات الالمانية الكبرى في المنافسة الرأسمالية العالمية وذلك بقبول انخفاض الأجور الحقيقية .. هذا القرار جاهز وسيقبله بهذا الشكل أو ذاك الاجتماعيون الديمقراطيون أكبر احزاب المعارضة رغم قول رئيسة الحزب الاجتماعي الديمقراطي في بافاريا: «نحن لا نحتاج لبلد آخر ولا لموقع اقتصادي .. إننا نحتاج حكومة جديدة»

الأرباح تتضاعف والأجور ثابتة

الاجور الحقيقية في ركود والارباح تتضاعف وبذلك تتسع الفجوة بين الدخول على نحو قائم. هذه النتائج توصل إليها تقرير نشره اتحاد النقابات الالماني. ويقول التقرير أن صافي أرباح الاعمال قد زاد في ألمانيا بنسبة ١١٦٪ من عام ١٩٨ حتى ١٩٩٥ بينما لم تزد الاجور الحقيقية للعاملين (بالنسبة للفرد) سوى بنسبة ١٫١ يأتي إلى هذا تأثير تقصير وقت العمل بنسبة ١٠٪ ويسجل انحسار نصيب الاجور في الدخل القومي في الانكماش لحساب نمو نصيب أرباح الأعمال والأملاك.

ويلفت تقرير النقابات النظر إلى ارتفاع معدل أرباح المؤسسات المتوسطة على العكس مما يصرح به السياسيون ويسجل التقرير أن الأعوام التسعة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩١ كانت ثمانية السنوات الثمان والتي سبقت فيها الارباح الأجور بسرعة كبيرة.



هل هناك سياسة عربية جديدة لفرنسا؟

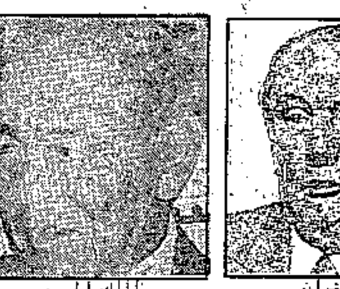
نجلاء العمرى

«السياسة العربية لفرنسا» عبارة اطلقها **الجنرال ديجول**، ووصفها السياسيون الفرنسيون في سنوات **ميتران** الأخيرة بمناسبة انضمام فرنسا إلى قوات التحالف ضد العراق بانها «رسم **لا وجود له**». وها هي تعود إلى الساحة. مرة أخرى مع احتلال **جاك شيراك** لموقعه كرئيس للدولة الفرنسية. فكيف يرى المحللون الفرنسيون هذه السياسة العربية؟ وما هي الثوابت والمتغيرات في السياسة الفرنسية تجاه الضفة الأخرى للمتوسط؟.

في منتصف مايو الماضي، اتم **جاك شيراك** عامه الأول في الاليزيه. وخلال هذا العام، خط بحركته الفعلية الخطوط العريضة لسنوات حكمه. **أولها، هو التوجه إلى الخارج**، فالرئيس دائم السفر. وبينما كان الداخل ولا يزال يمرج في اطار السياسات الاجتماعية التي يقودها بثبات وبدون تراجع رئيس الوزراء **آلان جوبيه**، كان الرئيس يعود من زيارة رسمية ليبدأ أخرى وينتهي من توديع ضيف ليبدأ في الترحيب بآخر. وهو ما جلب عليه انتقادات قطاعات واسعة من الشعب الفرنسي الذي يحلو له أن يتندر برئيسه الجديد **المحب للسفر**. ففي


جاك شيراك


ميتران


الملك الحسن

عامه الأول، **قام شيراك بثلاث وعشرين زيارة رسمية**. ومن بين هذه الدوائر ، ظهر الاهتمام واضحا بالمنطقة العربية التي حازت وحدها على خمس زيارات إلى جانب المحاور التقليدية للتحرك الفرنسي : **الولايات المتحدة، أوروبا الموحدة، وآسيا . وداخل المنطقة العربية ذاتها** ،تعيد فرنسا الحيوية إلى علاقاتها الخاصة بدول المغرب العربي التي قام **شيراك** بزيارتها كلها باستثناء الجزائر بالطبع والتي كان من المقرر أن يلتقي برئيسها على هامش احتفالات الأمم المتحدة بعيدها الخمسين. وهو اللقاء الذي لم يقدر له أن يتم.

وخارج هذه المنطقة «التقليدية» لفرنسا، يبدو أن السياسة الفرنسية في المنطقة في المرحلة المقبلة قد اختارت **بيروت** و **القاهرة** نقطتي انطلاق لها مع اختلاف في الدور المتوقع أن تقوم به كل من البلدين.

ففي تقسيم واضح للأدوار تعرضت التغطية التي صاحبت زيارة شيراك لبيروت للعلاقات الفرنسية اللبنانية كعلاقات لها خصوصيتها من خلال منطق الحماية والتواصل الذي تلعب فيه الثقافة دوراً أساسيا. وهو ما يعكس الصورة الذهنية التي يحملها العقل الفرنسي للدور اللبناني في المنطقة.

هذا الارتباط «العضوي الثقافي» بلورته بوضوح كلمات **شيراك** في خطابه هناك: «على من اراد أن يستمع إلى النشيد القومي الفرنسي عليه أن يأتي هنا إلى بيروت. فما سمعت في حياتي قط عزفا له باجمل مما سمعته هنا». أما القاهرة، فيبدو أنها اختيرت نقطة انطلاق سياسية باختيار **شيراك** لها مكانا لإعلان مبادئ سياسته العربية المقبلة، ومنبرا يتوجه منه إلى مستقبل المنطقة- أي إلى شبابها.

هذه القراءة الأولية تعيدنا إلى التساؤل الرئيسي ، هل نحن بإزاء تغيير حقيقي في السياسة العربية لفرنسا؟.

المرجعية الديجولية

أجمع المحللون على أن المرجعية الديجولية غلفت خطاب كلا الطرفين، واضفت على زيارتي بيروت والقاهرة طابعا خاصا بخلقها لوشائج توحي بالربط المباشر ما بين **شيراك** وديجول، متناسية بذلك ثلاثين عاما تغيرت خلالها المعطيات السياسية للعالم. مسيحيو لبنان استقبلوا شيراك رافعين شعارات **«القديس لويس، ديجول ، شيراك»** .واطلقت السلطات المصرية- فيما وصفته الصحافة الفرنسية كسابقة غير معهودة -اسم ديجول على أحد شوارع العاصمة . وكلا الحدثين طغيا على التغطية الضيقة من قبل وسائل الإعلام الفرنسية للزيارتين.

هذه المرجعية الديجولية جعلت الخطاب الرئاسي الفرنسي خطابا غلبت عليه العاطفية، فجاء، كما وصفته جريدة **لوموند** خطابا حارا . أو كما أشار أحد المعلقين «هي خطابية . تناسب العقلية العربية التي تجعل للكلمات أهمية خاصة ». وبذلك ، ساهمت هذه العاطفية في اخفاء حقيقة ان الخطاب الفرنسي **لا يحمل تعديلات جوهرية** في السياسة العربية لفرنسا. فالتغيير كان في اللهجة بأكثر مما هو في المضمون .والتراث الديجولي يكاد يكون هناك شبه اجماع على استحالة اعادته كما هو.

واعلان المبادئ الذي أدلى به **شيراك** في جامعة القاهرة ،وبعد تجريده من ضبابية المرجعية الديجولية ،يقوم على مبادئ ثلاثة هي ذاتها التي تشكلت في عهد سابقه **ميتران** أعمدة التحرك الدبلوماسي الفرنسي.

هذه المبادئ هي انه لاسلام دائم دون احترام لحقوق الشعب الفلسطيني ، ثم ضرورة ضمان امن اسرائيل واخيرا ، ضرورة أن تشكل السياسة العربية بعدا رئيسيا في السياسة الخارجية الأوروبية.

ولم تمهل الأحداث الرئيس شيراك طويلا لتضع سياسته العربية هذه موضع الاختبار مع اندلاع عملية «عناقيد الغضب» الاسرائيلية . فعلى الرغم من الرحلات المكوكبة لوزير الخارجية **هارينيه دي شاريت** ،وعلى الرغم مما لمسناه لأول مرة من تغيير في التغطية الاعلامية للعدوان الاسرائيلي ، وبخاصة بعد مجزرة **«قانا»**، إلا أن الموقف الاسرائيلي الرافض للمبادرة الفرنسية أوضح وبسرعة حجم الدور **الفرنسي** قياسا إلى الدور الأمريكي . وأوضح أنه على **الرغم** من النيات الحسنة ، فلا يزال الدور الفرنسي فاقدا للفاعلية يزيد من ضعفه أن **«أوروبا الموحدة»** لا زالت بعيدة عن بلورة سياسة موحدة تجاه المنطقة.

اذا كانت هذه حدود السياسة العربية الجديدة لفرنسا، إلا أن خطاب الرئاسة الفرنسية سجل في نقاط اخرى قطيعة مع تراث سابقيه وبخاصة **ميتران** . فلأول مرة ، يمتنع رئيس الجمهورية الفرنسية عن «إعطاء دروس ، حول حقوق الانسان، ويتخلى عن الحديث عن **«عالمية القيم الغربية للديمقراطية»**؟ وهو ما حدث في إعلان القاهرة ، كما تكرر مع زيارة الملك **الحسن الثاني** خلال شهر مايو إلى باريس، وطال حتى دولا أخرى كالمملكة السعودية حيث وصفتها الصحافة الفرنسية بالاعتدال ، وبأن الطابع المحافظ للمجتمع السعودي يحمي المملكة الوهابية من الضعف الذي تعرفه دولا أخرى في المنطقة، فكيف يمكن تفسير هذا التغيير؟.وهل نحن بإزاء تغيير آخر في الشكل دون المضمون؟.

الدور الجديد لرئيس الجمهورية

عندما قام الملك **الحسن الثاني** بزيارته الأخيرة لفرنسا، صم الاليزيه الاذان عن هتافات جمعيات حقوق الانسان الفرنسية والعربية. بل تحدث شيراك محييا **«التغييرات الداخلية التي قام بها الملك»** وحظي العاهل العربي بتقدير نادر لم يحظ به

الا شخصيات قليلة فقط من قبل عندما طلب منه القاء كلمة أمام الجمعية الوطنية.

وانتهت سلسلة المجاملات غير المسبوقة بقيام الرئيس الفرنسي بالعفو الجزئي عن المغربي «عمر حداد» .وهو بستاني متهم باغتيال مخدومته، وشابت ظروف القبض عليه وادانته شوائب كثيرة. فحتى الآن ، لا يوجد دليل على قيام عمر بقتل مخدومته ولم تجد المحكمة قرينة ضده الا عبارة مكتوبة على الحائط بدم القتيلة تقول «عمر قتلني» .والعبارة تحمل خطأ لغويا بسيطا يصعب على فرنسي حصل على قدر من التعليم ارتكابها مما شكك في صحة هذه العبارة وأنها ربما كانت مكتوبة من قبل الجاني الحقيقي لالصاق التهمة بعمر. وقد نال هذا الشاب بهدوئه وبتأكيده على براءته تعاطفاً شعبياً كبيراً.

وأصدر المحامي الشهير «برجس» عنه كتابا قال فيه أن عمر أدين ليس لأنه قاتل ولكن لانه مغربي.

والعفو الجزئي الذي اصدره بإزائه الرئيس شيراك اعاد القضية مرة أخرى إلى الساحة. فعلى الرغم من هذا التعاطف الكبير مع عمر ، إلا أن هذا العفو تم تفسيره على أنه حل دبلوماسي . هدية للملك بأكثر منه محاولة لإعادة العدالة المفتقدة .وبعد أيام قلائل قام الملك بالافراج عن رجل اعمال مغربي متزوج من فرنسية كان محبوسا لاتهامه بالمشاركة في أكثر من جريمة اغتصاب . **هذه الهدايا المتبادلة ما بين الرباط والاليزيه اثارت عاصفة من الاحتجاج عن الدور الجديد الذي تلعبه الرئاسة الفرنسية حيث تمحي فيه حتى الحدود ما بين الدبلوماسية والعدالة.**

في تحليلها لهذه المرحلة الجديدة ،صاغت الصحافة الفرنسية هذا التغيير في دور الرئاسة في شكل السؤال الآتي: **«طائرات الايرباص أم حقوق الانسان».**

ففرنسا وان كانت القوة الاقتصادية التصديرية الرابعة في العالم ، إلا أن الفارق الشاسع فيما بينها وبين الولايات المتحدة والمانيا يجعلها اليوم تلهث وراء هذين النموذجين اللذين استطاعا تكوين تراث من الربط بين الدبلوماسية وبين العقود التي يتم التوقيع عليها .فالرئيس **كلينتون** ما أن بدأ حكمه حتى انشأ مجلسا للأمن الاقتصادي على غرار مجلس الأمن القومي، وكتب بنفسه مباشرة إلى **الملك فهد** لحثه على شراء المجمعات التليفونية الأمريكية **ATT** .وفي البيت الأبيض ، نوع من «غرفة العمليات» لتحديد وحماية السياسة التجارية. والدبلوماسية التجارية الالمانية ليست باقل كفاءة.

أما في فرنسا ، فالعوائق كثيرة تحول دون أن تلحق **باريس ببون وبواشنطن أهم** هذه العوائق هو التنافس ما بين الادارات والوزارات المختلفة ثم العائق الثقافي المتمثل في الاداء التقليدي لرئيس الجمهورية. وهو ما تحاول الادارة الشيراكية تغييره اليوم في صياغة جديدة تجعل من رئيس الجمهورية المروج الأول لشعار «صنع في فرنسا» ليس فقط لصادرات الحكومة الفرنسية ولكن لمجمل القطاع الاقتصادي والتجاري. والمنافسة الاقتصادية تفرض بقوة على الادارة الفرنسية هذا التغيير خاصة مع التخصيص المرتقب لقطاعات هامة كقطاعات الاتصالات والاسلحة الحربية.

وفي هذا المجال ، **تعتبر مصر واحدة من أهم زبائن فرنسا في جنوب البحر المتوسط** .فصادرات فرنسا إلى مصر خلال الشهور العشرة الأخيرة في عام ١٩٩٥ تقترب من **خمسة مليارات من الفرنكات في** مقابل أقل من مليار من الواردات المصرية لنفس الفترة .والصادرات في تصاعد مستمر. فمبلغ الخمسة مليارات يزيد ٢٥٪ عن مثيله عن نفس المدة في العام السابق أي عام ١٩٩٤ . تتركز هذه الصادرات بشكل خاص في البنى التحتية.

وفي سبيل هذه العقود تستطيع فرنسا أن تغمض عينيها عما يحدث داخل بعض الدول .وسيناريو الساعات الأخيرة لزيارة رئيس وزراء الصين لباريس في أبريل الماضي لا يزال ماثلا في الاذهان ، تداولته وسائل الاعلام في أدق تفاصيله ، لتتحدث كلها عن الضيف الذي طال انتظاره على العشاء لأكثر من ساعة ونصف. تسلل خلالها التوتر إلى حيث اجتمع رئيس الوزراء آلان **جوبيه** محاطا بكبار رجال الدولة ورؤساء أكبر الشركات الفرنسية عندما تردد ان الضيف المنتظر لن يحضر مأدبة العشاء .ولن يوقع العقود ما لم يلغ **جوبيه** في كلمته الاشارة إلى حقوق الانسان في الصين.

واضطر **جوبيه** بالفعل إلى أن يلغي كلمته كلها انقاذا للعشرة مليارات من الفرنكات قيمة العقود. وحضر رئيس الوزراء الصيني العشاء ليتنفس الجميع الصعداء، ويغادر فرنسا محاطا باجمل آيات الاحترام والتبجيل. وليرد جوبيه لمعارضيه: إن الشعب الصيني شعب شديد الاعتزاز بذاته، ولا يحب على الاطلاق المساس بكرامته.

لقد فهمها رئيس الوزراء الصيني جيدا.. فهم بوضوح أن الاقتصاد هو قلب السياسة الخارجية الفرنسية لمرحلة ما بعد ميتران .. عربية كانت أم غير عربية.

زيارات الرئيس شيراك منذ توليه السلطة

١٩٩٥

١٤-١٥ يونيو: كندا والولايات المتحدة -قمة السبعة الكبار.

٥ يوليو: جنيف، الأمم المتحدة.

١٩- ٢٣ يوليو : المغرب ، ساحل العاج ، الجابون ، السنغال.

٢٦ سبتمبر : الأمم المتحدة ، نيويورك.

٥- ١٦ أكتوبر: تونس.

٩-١٠ أكتوبر : أسبانيا.

٢٢-٢٣ أكتوبر: نيويورك ، الأمم المتحدة.

٢٥ أكتوبر : المانيا.

٢٩ أكتوبر : انجلترا.

٦ نوفمبر : اسرائيل ، جنازة اسحاق رابين.

١٧ نوفمبر : الغاء زيارته إلى نابولي -ايطاليا.

٢٧- ٢٨ نوفمبر: اسبانيا، القمة الاوروبية المتوسطية.

١-٤ ديسمبر : بنين ، قمة الفرانكفورتية.

٧ ديسمبر : المانيا.

١٩٩٦

٢٠ يناير : الفاتيكان.

١-٢ فبراير : الولايات المتحدة .

٢٨- ٢٩ فبراير : سنغافورة.

١-٢ مارس: تايلاند . القمة الاوروبية -الاسيوية.

١٣ مارس : مصر قمة شرم الشيخ.

٢٩ مارس : ايطاليا ، الاتحاد الاوروبي.

٤-٦ أبريل: لبنان.

٦-٨ أبريل : مصر.

١٩- ٢٠ أبريل: روسيا.

١٤-١٧ مايو : بريطانيا.

حوار محمد عودة حول نتائج الانتخابات الهندية

لم تكن نتائج الانتخابات التشريعية الهندية التى تراجع فيها حزب **المؤتمر** الذى أسسه **غاندى** فى نهاية القرن الماضى، لتتقدم قوتان أخريان، قوة اليمين الهندوسى الطائفى وقوة الجبهة الوطنية اليسارية.. لم تكن هذه النتائج مفاجأة كبيرة للذين عرفوا الهند المعاصرة ودرسوا تاريخها وثقافتها كما هو شأن «**محمد عوده**»، وفى كتابه «**رحلة فى قلب نهرو**» ظل على وفائه للصيغة التى ابتدعها **حزب المؤتمر الهندى** حين ظهرت الطبقات والديانات والثقافات المتنوعة فى بوتقة واحدة من أجل الاستقلال .. وظل عوده يحلم- بصيغة مشابهة فى مصر كان الاتحاد الاشتراكى من أشكالها.

وقبل أن ألتقى به كانت مفاجآت ما بعد صدمة النتائج شبه النهائية للانتخابات تتوالى، وكانت ردود الأفعال القلقة من جيران الهند من «**باكستان**» تعبر عن نفسها فى أشكال من التهديد المبطن القائل بقدرة باكستان الفائقة على الرد على أى عدوان، وتصاعد تحذيراتها أى باكستان بخصوص **كشمير** التى تسيطر الهند على ثلثيها بينما تسيطر باكستان على الثلث الآخر.

وقد وقعت ثلاثة حروب بين الهند وباكستان منذ استقلالها سنة ١٩٤٧، وكان حزب المؤتمر يحكم الهند على امتداد هذا التاريخ- إلا فترة محدودة- خسر فيها الانتخابات تحت رئاسة «إنديرا غاندى» ثم سرعان ما استرد اغلبيته فما بالنا الآن والحزب الذى شكل الحكومة حزب «**بهارتياجاناتا**» الطائفى الهندوسى يطالب بطرد المسلمين من الهند «١١٠ مليون» وفى إحصاء آخر «١٥٠ مليونا» من عدد سكان يصل إلى ٩٣٠ مليون نسمة ٨٢٪ من الهندوس ١٢٪ مسلمون، ٣٪ مسيحيون.

ويمثل **بهارتياجاناتا** «الأصولية الهندوسية» المتعصبة وقد حصل على مائة وستين مقعدا من مجموع خمسمائة وخمسة وأربعين وفى حال تمسك **بهارتياجاناتا** بمواقفه المعلنة فسيشكل ذلك كارثة على البلاد كلها كما يقول **سلمان خورشيد** وزير الدولة للشئون الخارجية فى حكومة حزب المؤتمر التى سقطت، ويضيف «**أنهم سوف يمزقون النسيج الاجتماعى للبلاد**»..

وأخطر النقاط فى برنامج **بهارتياجاناتا** هى إلغاء الطابع العلمانى والغاء النصوص الخاصة بالمسلمين الواردة فى القانون المدنى، لأن تعدد الزوجات فى الاسلام يؤدى من وجهة نظرهم- إلى زيادة مضطردة فى عدد المسلمين الذين يكسبون أرضا جديدة من الهندوسية بدخول أعداد من المنبوذين فى الاسلام لأنه دين المساواة».

أجرت الحوار:

فريدة النقاش

التحالف الوطنى اليسارى هو درس الهند لنا



باشى باى

رئيس الوزراء

ناراسيمارار انهزيمة

محمد عودة: ليست هناك سوى الحلول اليسارية لمشاكل الهند

*** قلت للاستاذ عودة لماذا سقط حزب المؤتمر هذا السقوط وكيف حصل الحزب الهندوسى الطائفى على هذا التأييد؟.**

** قال عوده غاضبا، أنها وصمة كبيرة فى تاريخ الهند الديمقراطية، أن يخرج بعد خمسين سنة من الاستقلال الحزب الهندوسى الأصولى بأكبر عدد من المقاعد الشئ الذى يجعل قادة الهند التاريخيين يتلوون فى قبورهم.

لقد مات عشرات الآلاف من الهنود حتى لا يحدث ما حدث وقد انصب كفاح الحركة الوطنية فى مواجهة الاستعمار الانجليزى على تأكيد وحدة الهند بكل دياناتها وثقافاتها وعصبياتها .. الوحدة فى ظل التنوع كما سمت **ويتحمل حزب المؤتمر المسئولية الرئيسية عن ما حدث**، فهو الحزب الذى نشأ فى مواجهة الشعار الاستعمارى الانجليزى الشهير **فرق تسد**، وكانت الهند بحكم خصوصياتها هى المدرسة الأولى التى طبق الانجليز فيها هذا الشعار. وبعد تقسيم الهند واستقلال باكستان استمات الحزب بقيادة **نهرو** لكى تصبح الهند نموذجا للوحدة والتنوع، وفى مواجهة باكستان «دولة المسلمين» أكدت الحركة الوطنية الهندية أن الهند بلد كل الهنود.. الهند التى يقول أحد أمثالها انه فى كل عشرين كيلو عصبية، وفى كل عشرة كيلو ديانة أو مذهب وكل خمسة كيلو لغة.

وقد وضع قادة الهند التاريخيون اسس والعلمانية وعدم الانحياز.

*** اشتراكى بطريقته؟.**

** نعم.. كان مفروضا أن المؤتمر هو حزب كل الهنود دون تفرقة حتى بين الطبقات -كان فيه البورجوازية الهندية، الملاك والفلاحون والطبقات الدينية- البراهما ..الخاتريا .. الخ وكان فيه الصناع والمثقفون والمنبوذون الذين يكاد يصل تعدادهم إلى أكثر من ثلث الهند.

واستطاع **غاندى** وبعده **نهرو** أن يتوصلا الى المشتركات بين كل هذه القوى فى الكفاح ضد الاستعمار، وحلما أن يجعلا من الهند دولة أفرو آسيوية ومنارة لكل الشعوب التى عانت من الاستعمار.

وطالما نظرت الرجعية الهندية بغضب إلى **«الأسرة المالكة»** كما كانت تسمى **غاندى ونهرو وانديرا وراجيف** الذين جسدوا فى نضالهم وحركتهم السياسية هذه المثل التى وحدت البلاد وأخذت تتطلع للتخلص من الكاست والهيمنة الطبقية لكبار الملاك. فالهند واحدة من أغنى بلاد العالم من حيث الامكانيات الأرض المياه والمواد الخام والطاقة البشرية الهائلة.

وبانتهاء دور هؤلاء سقط حزب المؤتمر فى أيدى من لا يملكون المثل الكبيرة ولا الرؤية لدور الهند ولا حاجات شعبها الفقير جدا .. وأخذت الفروق الطبقية التى كانت تضيق تتسع اتساعا غير مسبوق.

وعجز حزب المؤتمر عن تحقيق تحولات تتناسب مع عمق المشكلات الاقتصادية -الاجتماعية، كما تعثر وتردد فى الوقوف فى وجه الرأسمالية الاحتكارية الكبرى والقطاع الخاص الذى تعاظم نفوذه باضطراد.

وبعد موت **راجيف** الذى كان قد حافظ على آخر بقايا الثلاثة الكبار تحول الحزب من حزب الـ ٩٠٪ المسحوقين إلى حزب الـ ١٠٪ على السطح بقول **ناراسيما راو** نحن حزب الطبقة الوسطى أى الـ ٢٥٠ مليون الذين يشكلون هذه الطبقة وقد أخذت شرائحها الدنيا تتململ بينما لم يحصل المسحوقون على شئ. واندفع حزب المؤتمر الى حمى الخصخصة ووعدهم الأمريكيون بأن تصبح الهند هى نمر النمور وتحدثوا عن وزير مالية المؤتمر «مان موهان» كأسطورة تحقق الخصخصة.



باجى باى وإسرائيل

«باجى باى» رئيس الوزراء الذى رشحه بهاراتيا جاناتا هو من أشد أنصار الاعتراف بإسرائيل والتعاون معها خاصة لتحرى الاستفادة من تكنولوجيتها المتقدمة وهو يقول إن العرب [illegible] باكستان لأنهم مسلمون [illegible] المسلمين الهنود [illegible] وأن عليهم أن يذهبوا إلى وطنهم فى باكستان

واستفادت الشرائح العليا من الطبقة الوسطى وحدها من نتائج الخصخصة. وبالطبع لم تصوت للمؤتمر تلك الفئات التى كانت تاريخيا هى كتلته الانتخابية سواء الطبقات الشعبية أو الشرائح التى انهارت من الطبقة الوسطى ولا حتى المثقفون لأن **حزب المؤتمر كان قد أخذ فى السنوات الأخيرة يغازل النزعات الطائفيةالهندوسية ولم تتخذ حكومته موقفا حاسما من هدم الهندوس لمسجد بابرى وحامت شكوك كثيرة حول علمانية المؤتمر بعد ميوعته وتردده فى هذه القضية.**

وكان هدم المسجد إمتحانا حقيقيا لكل شعاراته.

***كيف؟.**

** ولاية **أوتاربراديش** التى يقع فيها المسجد هى ولاية نهرو، وهى القلب السياسى للهند ومركز الحركة الوطنية فيها. قال الهندوس أن «**الهم**» رام ولد فى هذا المكان المحدد الذى يقع فيه المسجد -رغم انه ليست هناك أى إشارة تاريخية أو تأكيد من علماء الآثار لذلك- ومن المعروف من أوساط المثقفين الهنود أن هذه لعبة انجليزية بدأت منذ أول القرن لاذكاء نار الصراعات الدينية وتدمير الاستقلال . ولم يبادر الحزب بتعبئة قواه العلمانية بل تردد على أمل أن يكسب أصوات الهندوس المتعصبين.

وكان أن نشأت أحزاب جديدة فى هذه الولاية دخل فيها المنبوذون على نطاق واسع، بل وتعاون المسلمون مع المنبوذين وهكذا فقد الحزب تأييد المسلمين خاصة بعد اندفاعه الشديد فى الاعتراف باسرائيل والتعاون معها.

وخسر تأييد الفقراء بعد الخصخصة وتأييد المنبوذين الذين كف الحزب عن استيعابهم أو الدفاع عن قضيتهم.

وهكذا أفرغ الحزب الديمقراطية من محتواها الثقافى والاقتصادى الاجتماعى وكان لابد أن يخسر.

***وكيف حصل بهارتياجاناتا**

انديرا غاندى فى شبابها

السيخ الذين قتلوا أنديرا

للسيخ ديانة مستقلة هى مزيج من الهندوسية والاسلام ،ويعيشون فى البنجاب وتتكون غالبية الجيش الهندى منهم نشأت فيها حركة تطالب بالانفصال تدعمها إسرائيل والغرب وأمريكا عموما مع باكستان لانشاء دولة مستقلة تسمى خالستان فى غرب الهند وقد قتلوا انديرا لأنها اتخذت اجراءات راديكالية من تأميم البنوك إلى الاصلاح الزراعى والغاء مخصصات المهراجات.

وضعفه وعجزه عن حل المشكلتين الاقتصادية والاجتماعية حيث ازداد الفقراء فقرا والاغنياء غنى .. وغنى الاغنياء فى الهند مذهل.

يكفى أن يقف المرء أمام أحد محلات الجواهر فى بومباى ويتفرج على نساء خارجات من ألف ليلة وليلة، بينما عشرات من مرضى الجذام والبرص المشوهين والمعوقين.

والبورجوازية الهندية سفيهة ولديها قدرات هائلة على شراء الاعلام وتسخيره كذلك استثمر بهارتياجاناتا الفراغ الفكرى ونضوب الحياة الثقافية .. وكانت ثقافة الهند بتراثها الغنى هذا قد خلقت ثقافة للتحرر الوطنى وكرامة الشعوب.

أدت التحولات الطبقية الكبيرة فى بنية

حزام الأمن العلمانى

فى الهند أعرق تراث إسلامى بعد مصر فقد حكمها المسلمون لألف عام وتبلورت الملامح الأساسية للإسلام فى الهند الحديثة فى ظل علمانية الدولة وديمقراطيتها والعلمانية هى الآن حزام الأمان للمسلمين الذين يدعو الهندوس المتطرفون إلى ترحيلهم لباكستان.

الفقيرة الا الدين، سواء الهندوسية المتعصبة، أو الأصولية الاسلامية فى كشمير، وتعاون المتطرفون الهندوس والمتطرفون المسلمون فى محاربة العلمانية.

كانت كشمير تاريخيا رمزا للعلمانية والنزعات التقدمية، وكان زعيمها **الشيخ عبد الله** هو الرجل الثانى بعد**نهرو** فى الهند ، واشتهرت بالصناعات الدقيقة الجميلة ،ودفع بها فشل حزب المؤتمر وعجزه عن تطوير التجربة الديمقراطية الى أحضان الأصولية الاسلامية، بل أن حزب المؤتمر سجن زعيمها **الشيخ** عبد الله ونكل به.

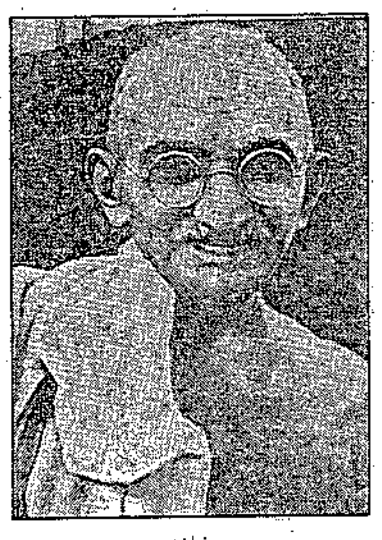
* **لكن من الواضح أن حكومة بهارتياجاناتا لن تستمر طويلا.؟.**

** لا لن تستمر فأن أهم ما ترتب على فشل المؤتمر وفساده ليس صعود **بهارتياجاناتا** ولكن **ولادة وتدشين البديل الثالث** الذى تمثله **الجبهة الوطنية اليسارية** ونواتها الصلبة تحالف الحزبين الشيوعيين مع احزاب

صعود حزب بهارتياجاناتا ينذر باشعال الحروب الطائفية



محمد عوده



غاندى

ولادة صحية للبديل الثالث

الجبهة ما تزال تجبر وتمرتها مشكلات كثيرة، إلا أنه ليست هناك حلول لمشكلات الهند الكبيرة الا الحلول اليسارية .فقد أثبتت البورجوازية الهندية فشلها بعد خمسين عاما من الحكم. وإذا ما استطاعت هذه الجبهة تشكيل الحكومة ونجحت فى الاستمرار فسوف يكون الكيان السياسى الهندى قد تغير جذريا **لأنها ستقوم بتأكيد وتدعيم تراث العلمانية والديمقراطية .والاشتراكية وعدم الانحياز** وسوف ينهض بجموعه السبعة والسبعين وتنتعش سياسة الجنوب -جنوب.

وإذا ما نجحت الجبهة فى التحالف بطريقة ما مع المؤتمر ، فقد يسترد هذا الأخير أنفاسه ويحيى تقاليده ، ويعاد بناء حياة سياسية جديدة لصالح الأغلبية المسحوقة، بل ولصالح علاقات جديدة مع الجيران الذين طالما اشتكوا مما أسموه الهيمنة الهندية مع التخلف الفظيع للهند.

فساد المؤتمر

بدأ انهيار المؤتمر في الظهور منذ نهاية الثمانينات ، وبعد اقتراع على الثقة فى حكومة راو سنة ١٩٩٣ بسبب الفساد الذى بلغ ذروته فى أكبر فضيحة فى تاريخ الهند المعاصر. والتى سميت فضيحة «الهادلا».

*** لماذا رفض «باسو» زعيم الحزب الشيوعى الهندى رئاسة الوزارة فى الائتلاف اليسارى الوطنى رغم ترشيح كل القوى الأخرى له؟.**

** أنها حكمة وتقدير عال للمسئولية ، فقد قال «باسو» نفسه أن للغرب مصالح كبيرة جدا فى الهند بالاضافة إلى موقعها وقوة البورجوازية والرأسمالية الهندية. وفى اعتقادى أن الحزب الشيوعى وضع فى حسبانه ضرورة عدم استفزاز كل هذه القوى برئاسة شيوعى للحكومة.

*** ولكن اللجنة المركزية للحزب قالت فى حيثياتها أن الحزب لن يكون القوة الاساسية فى تحديد السياسات التى سوف يكون مع ذلك مسئولا عنها لذلك فضلت أن لا يتولى «باسو» رئاسة الوزارة.**

** هذا بالاضافة إلى الأساس الأول وهو الحكمة والحنكة اللتان يتمتع بهما باسو وحزبه بعد تجارب مريرة كثيرة.

وأسوأ الاحتمالات على الاطلاق هى أن يتمكن **بهارتياجاناتا** من الاستمرار فى الحكم وحينئذ سوف تغرق الهند فى الصراعات الطائفية وربما الحروب الأهلية.

*** وأين سوف يقف الجيش فى هذه الحالة؟.**

** الجيش الهندى قوة محترفة محايدة تاريخية، ولكن لا أحد يستطيع أن يتنبأ فما حدث هو بالفعل زلزال سياسى رج الهند فلن تصبح أبدا كما كانت قبله.



الوطن العربي
وتحديات القرن الحادي والعشرين



قبل الدخول في تلمس ملامح الصورة التي سيكون عليها العالم العربي في القرن الحادي والعشرين، لابد من تحديد واقعي لموقع العالم العربي في عالم اليوم. ولا أعتقد أننا بحاجة إلى كبير جهد للاستنتاج في ضوء الصورة الراهنة للعالم العربي، بأن هذا الموقع قد بلغ من التراجع، في ربع القرن الأخير، حدوده القصوى. فبدلا مما كان يتمتع به العالم العربي من حضور، وتأثير، ودور، وموقع، عبرت عنها أحداث وحركات كبرى، قبل الهزائم، وبعدها، ايام عبد الناصر، وبعد وفاته، تحول هذا العالم، برغم دوله العديدة واتساع رقعته وعدد سكانه، وبرغم ثرواته، وموقعه الاستراتيجي، تحول الى رقم كبير لا يحسب له حساب، وإلى دور صغير، ليس، مطلقاً، بمستوى حجمه، وتحولت شعوبه إلى مكسر عصا وإلى موقع للقهر وتحولت معظم بلدانه وحكوماتها، الى ادوات للقوى الخارجية المهيمنة. وتعمقت تبعية بلدانه للبلدان الرأسمالية ولاحتكاراتها. وفقدت القوى الديمقراطية، بتياراتها المختلفة، وبالمستويات المختلفة لتعبيرها عن الاستقلال، والحرية والتقدم، قدرتها علي الحركة، وعلى التأثير في الناس وفي الاحداث. أفلا تؤكد ذلك حرب الخليج ،ذاتها، قبل أن تقع، وبعد ان وقعت، والنتائج المريعة التي وضعت فيها البلدان العربية، سياسياً واقتصاديا وعسكريا؟أفلا تؤكد ذلك سياسة اسرائيل العدوانية واستمرارها في احتلال الجولان وجزءاً من أرض لبنان،وفي قهر الشعب الفلسطيني، وعدوانها الدائم على لبنان، رغم اتفاقات السلام، تلك التي وقعت، وتلك التي تجرى المفاوضات من اجل ترتيبها؟أفلا يؤكد ذلك التدخل الامريكي في العديد من البلدان العربية، والضغط الذي يمارس ضد سوريا ولبنان،والحصار الذي يفرض على ليبيا وعلى العراق تحت ذرائع شتى؟أفلا تعبر عن هذه الحالة تلك الظاهرات المقلقة، المعبرة عن التراجع والتفكك والتخلف والانهيارات والازمات، في شتى ميادين الحياة في كل البلدان العربية؟.

فاذا كان حال العالم، اليوم، هو حال الاضطراب والفوضى واللاستقرار، وسط سعي محموم لفرض الهيمنة الامريكية، وتناقضات لا حدود لها بين الكتل الكبرى، واذا كان حال القوى الراديكالية لا يسمح بوضع برامج كفاحية مستقبلية لمواجهة هذا الواقع، واذا كان هذا هو موقع العالم العربي، بكل تناقضاته واحتمالاته، في هذا العالم، فكيف يمكن لنا أن نتصور حال عالمنا العربي في هذا العالم، في العام ٢٠٠٠ ،وما بعده؟.

سيكون من الصعب، بالتأكيد، التنبؤ، في هذه الفترة المضطربة من التطورات على الصعيد العالمي، عما سيكون عليه المستقبل، حتى ولو كان الامر لا يتعدى نصف عقد من الزمن، أو أقل. ولذلك فان ما سأقترحه لهذا البحث، في هذه الظروف، بالذات، هو مزيج من دراسة الواقع،ومن رصد الاحداث،ومن الطموح إلى تغيير هذا الواقع،ومن النضال لاحداث هذا التغيير.وعلى هذا الاساس من المنهج والمنطلق في البحث، أود أن أشير، باختصار، إلى بعض الأفكار حول مسار الاحداث على الصعيد العالمي. ففي تقديري سيكون من غير الممكن أن تستمر عملية العولمة التي تحصل اليوم، في كل شئون الحياة ،وفي شتى مجالات النشاط الانساني،في السياسة والاقتصاد والثقافة والاعلام والاتصالات ،من دون أن تترافق بجملة لا

حصر لها من التناقضات والصراعات ، من كل الأنواع، وفى كل الاتجاهات ، وبين قوى ومصالح لا حصر لها، فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتكنولوجية ،والايديولوجية،وفى مجال الاتصالات، وسوى ذلك.والصورة التى تقدمها، اليوم، أحداث العالم المختلفة،فى كل المناطق، من دون استثناء ، ليست كافية لوحدها، لكى ترسم لنا كل الملامح عن هذه التناقضات والصراعات،وحتى الحروب ، بأشكالها كافة.وفى هذا السياق ، بالذات ، أرى أن استقطابات من نوع ما شهدناه فى مطالع هذا القرن،وفى نهايته ، ستعود لتظهر من جديد، وإن بأشكال ومضامين جديدة. ذلك أن الطابع المتوحش للرأسمالية الذى نشهد، اليوم ، نماذج نظة منه، فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية والثقافية والقومية، سيستنفر قوى كثيرة ،وعلى أسس مختلفة ومتعددة ، لمواجهتها، حتى داخل النظام الرأسمالى نفسه،وليس حتما، من خارجه ، أى من موقع النقيض له، وحسب. وهى استقطابات لن تنحصر فى البلدان الفقيرة وحدها. بل هى ستشمل ، أيضا ، البلدان الغنية. وربما يحصل عند هذه قبل تلك. وهى استقطابات ستعود إلى لعب دور مهم فيها حركات التغيير التى تستلهم الاشتراكية وأفكارها، حتى ولو تعددت انماطها ، فى كل منطقة ،وفى بكل بلد . ولا أستبعد فى السياق ذاته ، قيام أنواع متعددة من الأمميات، مستوحاة مما شهده القرن الماضى ، وبدايات هذا القرن، وحتى من ذلك النموذج الذى ارتبط باسم الاتحاد السوفياتى ،وانهار مع انهياره.

هل هى تنبؤات ، أم هى تعبيرات عن طموح ما، أم هى ترجمة لافكار معينة ؟ إنها فى الحقيقة ، مزيج من كل ذلك.

وأسمح لنفسى، هنا، وفى ضوء ما تقدم ، أن أطرح بعض الافكار ، حول العالم العربى ، أطرحها للنقاش، انطلاقا من أننا لا نستطيع أن نتنبأ بما سيحصل ، من دون أن نسهم فى العمل لجعل هذا الذى نتنبأ به ممكن التحقيق . هكذا أفهم دور البحث فى موضوع ندوتنا. ولا أفهمه خارج هذا السياق ،وخارج هذا المنطق.

وبالطبع فإن أول ما ينبغى أن نأخذه فى الاعتبار ، فى تطور الوضع العربى ، هو الرؤية الواقعية للعوامل الداخلية فى كل بلد،وعلى الصعيد القومى،الرؤية الواقعية للعوامل الخارجية ، الاقليمية والدولية. ومن العبث محاولة الخروج من التأثير المزدوج لهذه العوامل كلها، بكل ما فيها جميعها من تناقضات ، بمستويات مختلفة، بين قوى متعددة ، سياسية وطبقية ، وحتى دينية وقومية، اضافة إلى تناقضات من نوع آخر مما لا يمكن تحديده إلا فى الزمان والمكان المحددين.

وعلى هذا الاساس فانى أقترح أن ننظر إلى مستقبل العالم العربى ، باتجاه القرن القادم، ومابعده، انطلاقا من ، واستنادا إلى، المحاور التالية:

المحور الأول: ، يتعلق بالوضع داخل كل بلد عربى . وفى هذا المجال أرى ضرورة التوقف عند المخاطر ، المتعلقة بوحدة كيانات هذه البلدان التى تهددها انقسامات وصراعات وحروب، على أسس قومية ودينية (طائفية ومذهبية) ،وحتى قبلية. وتتحمل المسئولية فى ذلك أنظمة الحكم وسياسات الحكومات المتعاقبة. كما تتحمل المسئولية كل التجارب السابقة، التى تقدمت ببرامج لتطوير هذه البلدان ، فى الاتجاهات المختلفة ، وعلى أساس انماط من التطور مختلفة ، ولم تنجح . وأهم ما أعتقد انه بحاجة إلى الاهتمام ، قبل أى أمر آخر، هو الحفاظ على وحدة الدولة ومؤسساتها ، لكى تكون الاساس فى الحفاظ على وحدة الكيان،وعلى وحدة المجتمع. وبالطبع فان الاهتمام بموضوع الدولة يتطلب الاهتمام، فى الوقت ذاته فى شكل بناء مؤسساتها. كما يتطلب الاهتمام ببناء المجتمع المدنى وبناء مؤسساته المستقلة المكملة لمؤسسات الدولة. وهنا تبرز أهمية الديمقراطية كشرط لكل هذه العملية. إلا أن الديمقراطية ليست «شعارا» يطلق . بل هى قوانين ، وأطر ،ونظام كامل مترابط الاجزاء. وهى ، لذلك، تحتاج منا أن نبتدع لها أشكالها الخاصة فى بلداننا ، على أساس المنطلقات العامة التى تتعلق بحرية الافراد، وبالحريات العامة، وبحقوق الانسان،فى كل المجالات ، وبحقوق المواطن ، وتتعلق بالتعددية السياسية فى المجتمع، وبمبدأ تداول السلطة وموقع المسئولية. إلا ان الموقف من الديمقراطية ، ومن بناء نظامها المتكامل، ومن ممارستها، لا ينحصر فى فريق من الناس، دون آخرين ، ولا بالسلطة وحدها، دون مؤسسات المجتمع المدنى . بل هى قضية تطال، بنسب تحددها ظروف كل بلد، كل الفرقاء ، كل القوى داخل السلطة وخارجها ، فى مؤسسات الدولة والمؤسسات الأهلية، وتطال الافراد . إلا أن للسلطة دوراً «أساسيا» فى ذلك. فاما أن تسهم فى تطوير عملية البناء هذه ، أو أن تعرقلها. والميل الراهن فى البلدان العربية هو للاستمرار فى التسلط والهيمنة والقمع، على حساب بناء الدولة والمجتمع. ومن دون أخذ هذه القضية ، أى الديمقراطية بمستوياتها كلها، فى الاعتبار ، كقضية أساسية ، ودور كل فريق ومسئولياته فيها، يصبح من العسير تصور مصير كل بلد عربى فى المستقبل، ومصير البلدان العربية كلها مجتمعة، سواء فى العام ٢٠٠٠ أو قبله ، أو بعده. ولابد ، فى السياق ذاته ، من ربط هذه القضية بقضية أخرى تتكامل معها فى بلداننا ، هى قضية الانتماء للوطن، الانتماء الخالص المتجرد من كل شروط اخرى ، داخلية وخارجية، بما فى ذلك ما يتصل بالانتماء القومى، الذى ينبغى ألا يكون بديلاً للانتماء إلى الوطن. لانه يصبح عندئذ انتماء عدميا، نقيضا «للوطنية ونقيضا للقومية ، فى آن . وفى هذا الصدد يجدر الانتباه إلى مخاطر التطرف فيما يسمى بالاصولية الدينية التى لا أرى معالجتها بالعنف وبالقمع ، بل بالعقل ، وبالسياسة ، فى شتى جوانبها ،وفى المزيد من الديمقراطية السياسية والاجتماعية ،وفى صياغة المشاريع المستقبلية الواضحة الاهداف والمهمات والآفاق .وعلى هذا الاساس من فهم الانتماء ، بمستوييه ، وعلى هذا الاساس من الخطط المستقبلية ، يتحدد مفهوم الحرية

والاستقلال والسيادة . ويتحدد منبرم التنمية الوطنية من دون أي التباس . إن تحديد صورة العالم العربي في القرن الحادي والعشرين . هو اذن مشروط بالجهد الذي ينبغي أن يبذل على صعيد كل بلد عربي، من قبل جميع فئات المجتمع للحفاظ على كيان البلد ، استناداً إلى كل هذه الاسس ، وبعدها ولنأخذ . بعد ذلك كل التناقضات مجراها كاملا . ولتتصارع الافكار والبرامج ، ولتزدهر الديمقراطية ، في الممارسة ، من خلال الايمان بها شكلا «أساسيا» في العلاقات كلها ، خلال النضال لتحرير بلداننا ولتطويرها ولتحقيق تقدمها.

المحور الثاني: يتعلق بالرابطة القومية ، ورابطة المصالح المشتركة التي تجمع بين البلدان العربية في مواجهة مصائرها ، اليوم، غداً. وفي كل حين . وهذه الرابطة ، كما تشير إلى ذلك وقائع حياتنا الراهنة . هي في أسوأ مستوياتها. ويهمني أن أؤكد، هنا وجهة نظري ، وهي أن من غير الممكن، في الظروف الراهنة على وجه الخصوص ، ان يتحقق لأي بلد عربي، لوحده ، ما يطمح إليه ابناؤه من تحرر واستقلال وتقدم ، اذا لم يتكامل هذا البلد مع البلدان العربية الأخرى في كل الشئون والقضايا والاهداف، الآنية والبعيدة المدى، وأعتقد أن التراجع الراهن في الشعور القومي لصالح التقوقع، بذريعة الحفاظ على الخصوصية ، داخل البلد الواحد، ضمن الاتجاهات المختلفة فيه، يعود إلى الخيبات السابقة، وإلى السياسات الخاطئة التي مورست، في علاقات البلدان العربية بعضها مع بعض ، من مواقع السلطة، ومن مواقع المعارضة ، في آن، ولو بنسب متفاوتة، سواء باسم القومية، أو باسماء أخرى، سيان لاهداف واحلام نبيلة، أم تأكيداً لمطامع ومصالح سلطوية. ومع ذلك فأنني أعتبر أن هذه الحالة هي حالة مؤقتة.ولابد من عودة . ولكن على أسس جديدة، لتأكيد الرابطة القومية، ورابطة المصالح، في آن . ومن دون هذا التصحيح لهذه القضية، ولمسارها ، سيكون العالم العربي، بجمله، وسيكون مصير كل بلد من بلدانه . في المستقبل القريب والبعيد، في أسوأ حالاته. وأعود ، هنا ، لاكرر أهمية الجامعة العربية ، وضرورة اعادة الاعتبار لها ولدورها ولمواثيقها، ولمؤسساتها. وهي مهمة نضالية ، لا يجوز أن تترك لمزاج الحكومات، ولمصالحها المتناقضة . بل ينبغي أن تكون في قلب برامج الحركات الديمقراطية في كل بلد، وعلى الصعيد القومي . وأعود فأكرر ، أيضا أهمية الديمقراطية في هذه العلاقة بين البلدان ، التي تشكل الاساس في احترام الخصوصيات ، من جهة، والاستقلال والحرية ، من جهة ثانية، ومستويات التطور وآفاقه، من جهة ثالثة.

المحور الثالث ، يتعلق بالحالة الاقتصادية، وبالازمات التي تجعل عدداً من البلدان يفقد مواقعه القديمة ، وعدداً آخر يقفز إلى مستويات لا تتطابق مع وزنه ودوره . وبالطبع فان الاساس في بحث هذه القضية انما يعود إلى نقطة البدء، أي إلى التكامل بين البلدان العربية من ضمن احترام الخصوصيات، أخذا في الاعتبار أن الثروة موجودة حيث عدد السكان هو الأقل، والفقر موجود حيث عدد السكان هو الأكبر . إلا أن ثمة جانبا آخر من المسألة وهو ما يتعلق بسياسة كل بلد ، السياسة السياسية، والسياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية. فالواضح ان الارتباط بالخارج، الذي كان قائما من قبل ، يزداد، في الظروف الراهنة، تفاقما . ويصبح الاستقلال السياسي ، فضلا عن الاستقلال الاقتصادي والأمني، وحتى الثقافي ، أبعد ما يكون عن التحقيق ولزمن طويل. ومن هنا أهمية أن تعود قضية الثروة القومية لتحتل موقعها في الصراع الداخلي والخارجي . النفط تحديداً ، الثروة التي أهدرت في نفقات غير مجدية ، ووزعت حصصا بين ذوي السلطان، وقدمت ، بدون مقابل، سياسيا واقتصاديا وايديولوجيا ، للرأسمال العالمي ، لكي يوظفها في حل ازماته وفي مقابل ممارسة الهيمنة على حياتنا ومصائرنا عامة . ان القضية الاقتصادية -الاجتماعية، التي تبدو مغيبة ، في الوقت الراهن ، وقضية التنمية ، التي تتحول إلى مجرد شعار ، في ظل أشد أنواع التبعية حدة، بفعل المديونية ، في بعض البلدان ، وبفعل الارتباط السياسي ، في بلدان أخرى . هما القضيتان اللتان ينبغي أن تحتلا المركز الذي يعود لهما، في المرحلة الراهنة والمقبلة. وعلى اساسهما ، وعلى أساس النجاح في النضال حولهما ، يمكن النظر إلى المستقبل سلباً أم ايجابياً. إن الظروف الراهنة تؤكد أكثر من أي وقت مضى أهمية الترابط بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بناء الدول والأمم ، لا سيما في زمن العولمة ، الذي لا يرحم.

المحور الرابع، يتعلق بما اسميه تحسين صورة العالم العربي في العالم .وهي مهمة ملحة وصعبة . في آن ، لأنها تقتضي صياغة علاقات ، جديدة نوعيا ، مع قوى العالم المتعددة ، وبالاخص منها دول ما كان يسمى بالعالم الثالث، لا من موقع المقهور والضعيف، بل من موقع الباحث ، مع هذه البلدان ، عن الاسهام في تطوير بلاده، والباحث عن نظام عالمي جديد ، أكثر عدلا ،وعن مؤسسات لهذا النظام العالمي ، أكثر احتراما لحقوق الشعوب ، وأكثر التزاما بالقرارات التي تتخذها. وهذه المؤسسات هي، على وجه التحديد، الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها .وهي ، كذلك المنظمات العالمية غير الحكومية ، على تعددها وتنوع اهتماماتها .وتلك مهمة لا يمكن أن تتحقق إلا اذا تحقق شرطان أساسيان لها:

الشرط الأول: اعادة صياغة الأوضاع الداخلية في بلداننا ، على مستوى الدولة والمجتمع ومؤسسات كل منهما، بالاتجاه النقيض لما هو قائم من تفسخ وانقسام وتفكك، الاتجاه الذي يتأمن فيه بناء الدولة الديمقراطية الحديثة ،والمجتمع المدني المتقدم، الذي تتكامل مؤسساته مع مؤسسات الدولة.

الشرط الثاني اعادة صياغة العلاقة القومية بين بلداننا على أسس جديدة مختلفة عما هو سائد من تفكك ،وانقسام ، وصراع ، وحروب ، من كل نوع ، بين هذه البلدان، وعما هو سائد من نزعات للهيمنة ، بأشكال شتى .وهي علاقة تستند إلى الرابطة القومية ورابطة المصالح المشتركة ،وتقوم على الديمقراطية ،واحترام خصوصيات كل بلد ، واستقلاله ، وسيادته وظروفه، ومستويات تطوره في المجالات كافة.

ولا يكتمل هذان الشرطان الا باكتمال الشروط الأخرى المرتبطة بهما،والتي تهيئ بتوفرها جميعها ، امكانيات فعلية لتحقيق

طموحاتنا في التغيير التقدمي. أي التغيير باتجاه الأفضل والأرقى.

المحور الخامس يتعلق بالصراع العربي -الاسرائيلي ، ومسار المفاوضات حول هذا الصراع ، ومستقبل هذه المفاوضات . وهذا المحور هو، بين المحاور كلها، الاهم والاخطر ، من النواحي المبدئية ،ومن النواحي العملية ، السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية ، في ظل الأوضاع العربية الراهنة،وفي ظل موازين القوى الدولية الراهنة أيضا . وبالطبع فان الموقف من الصراع - الاسرائيلي ، وجوهره النضال لاستعادة الحقوق المغتصبة والموقف من المفاوضات التي تجرى تحت شعار: الأرض مقابل السلام. مختلف بين القوى السياسية ، باتجاهاتها المتعددة، المتناقضة ، على مستوى السلطة وخارجها. وتتخذ الشعوب العربية من هذه القضية ، في جوهرها ، وفي التعامل معها ، في المفاوضات وخارجها، موقفا «سلبيا» ، أي موقفا «أقل مبالاة واهتماما» مما كان عليه الأمر. في الأزمنة السابقة. وهو موقف يعود في وجوده إلى كل التطورات السلبية التي شهدها الوضع العربي ،وهي تطورات ملبئة بالخيبات،والهزائم ،والتراجعات ، في المواقف المبدئية وفي الممارسات ،وفي السياسات. إلا أن المفاوضات تتقدم، وتنتج اتفاقات وبعض هذه الاتفاقات هو موضوع صراع داخلي ،وموضوع ضغط اسرائيلي لمزيد من الاذلال .وبعضها لا يزال قيد الاعداد ،وسط صعوبات كبرى .وايا كان الاختلاف في نوع هذه الاتفاقات . فأن الدول العربية منخرطة فيها، حتى ولو طال مدها ، وصادفتها من نوع ما نشهد ، في الوقت الراهن، قبل قمة شرم الشيخ وبعدها. منخرطة فيها من دون أوهام حول أمكانية تحقيق كامل الاهداف الوطنية ، من خلالها. وتتمثل هذه الاهداف باستعادة الحقوق ، واستعادة الارض واستعادة السيادة عليها. وتتمثل في تجنيب البلدان العربية الوقوع في أسر الهيمنة الأمريكية، ومن ضمنها موقع متميز لاسرائيل، باسم نظام اقليمي ، شرق أوسطي، سياسي واقتصادي وأمني ، مكمل لمشروع النظام العالمي الجديد الذي يجرى العمل لتحقيقه وتثبيته، في ظروف تغيرات نهاية القرن المأساوية . فما العمل في ضوء كل هذا الواقع، بجوانبه كافة؟ ما هو الموقف المطلوب في مواجهة هذا الواقع الذي تفرضه موازين القوى الراهنة ؟وفي اعتقادي فأننا معنيون بصياغة خطة على مستوى القوى الوطنية والديمقراطية ، التي تتحمل المسئولية من خارج المفاوضات. وجوهر الخطة هو مواجهة الواقع الراهن ، بكل مكوناته ،ومواجهة النتائج السلبية للاتفاقات المجحفة ولمفاعيلها ،ومن ضمنها سياسات الحكومات العربية،وسياسات اسرائيل وامريكا. وبعض اهداف هذه الخطة المباشر منها، تحديدا. تتمحور حول العمل الدؤوب من أجل استنهاض حد ادنى من الموقف العربي الرسمي . رغم كل الصعوبات التي يشير اليها هذا التهافت العربي الرسمي على تطبيع العلاقة مع اسرائيل، الموقف الذي نحافظ به على الرابطة القومية ، كهوية ،وكمستقبل وكمصالح مشتركة لكل البلدان والشعوب العربية في التقدم.

ان هذه الخطة بشقيها، المتعلق بالقوى الديمقراطية والمتعلق بالسلطات الرسمية ، انما ترمي ، من وجهة نظري ، إلى تأمين الحد الادنى من الشروط ،ولو لمدى طويل من أجل الدفاع عن الحقوق ،والنضال، من ضمن الظروف القائمة لتغيير هذه الظروف لاحقا، لاستعادة هذه الحقوق كاملة. ورغم ان الوقائع تشير ، بوضوح ، إلى تبلور الاتجاه المعاكس لهذه الخطة . فلابد من الاستمرار في هذه الخطة ، باصرار . المهم هو انه لابد من خطة لمراجهة نتائج المفاوضات ، على المستوى الشعبي ، بالدرجة الأولى ، تأسيسا للمستقبل ذلك أن ما تشير إليه المفاوضات ، منذ بداياتها. هو أن اسرائيل لن تعيد الأرض إلا مقابل شروط مجحفة، مستفيدة في ذلك من ضعف العرب. عموما .ومن انهزامية بعضهم ومستفيدة من الدعم الامريكي لها. وتعمل ، بكل امكاناتها ، للتسريع في انهاء المفاوضات بشروطها ،وعلى اساس التطبيع الفوري، لا التطبيع المؤجل .المهم هو أن نحدد أهدافنا الوطنية ،في هذه المفاوضات، ونخطط للمرحلة التي سيفرض فيها علينا التطبيع. وللتطبيع معان متعددة أهمها ان اسرائيل ستبقى في موقع القوة العسكرية، أولا ،وفي موقع القوة التكنولوجية ، ثانياً ، وفي موقع القوة الاقتصادية ، ثالثا، وستنشأ بينها وبين البلدان العربية، في هذا المجال، علاقات ترعاها أمريكا والدول الغربية الاخرى، علاقات تمنحها حصة ما في الثروة القومية الاساسية ، النفط ،وتعطيها من المياه الشحيحة حصة، لا تتناسب مع حجمها بالمقارنة مع ما تحتاج اليه البلدان العربية المشرقية العطشى، منذ زمن طويل، إلى الماء . ان البلدان العربية ، في هذه المسألة، أمام امتحان كبير، حتى ولو فرض عليها بالقوة ، أو قبل بعضها، أو قبلت كلها ، بمحض إرادتها ، هذا التطبيع مع اسرائيل . انه امتحان اثبات القدرة على حماية مستقبل وجودها ،ومصيرها ،وتطورها المستقل، في عالم الغد. عالم القرن القادم وتحدياته.وعلى مدى ما ستكون عليه مثل هذه الاتفاقات، عندما سيتم توقيعها جميعها، في نهاية المفاوضات ،وعلى ما ستتضمنه خطة القوى الوطنية الديمقراطية لمواجهة هذه الاحتمالات ، يمكن الحكم على المستقبل ، القريب،والمتوسط، والبعيد المدى. مستقبل البلدان العربية. بلداً بلداً ومستقبلها كأمة.

المحور السادس يتعلق بالحركة الشعبية وبحركة التغيير ، وبكل ما يمكن أن يدخل من قوى في اطار الاعتراض على الواقع القائم، من كل التيارات ،والاتجاهات . ذلك أن هذه الحركة ، أو الحركات ، قد تراجعت ، بشكل عام . وحلت محلها حركات انفعال، وردود فعل، عفوية بمعظمها ،وبعضها عدمي وتدميري، حتى لو كانت تحمل بعض قياداتها مواقف وآراء وأفكاراً معينة، قابلة للنقاش. وواضح ان هذا التراجع الذي تتحمل الحركة الثورية ، بكل مكوناتها ، مسئوليتها فيه، يعود أيضاً إلى طبيعة الأنظمة السائدة في هذه البلدان على تعددها، واختلافها ، كما يعود إلى عوامل خارجية متعددة الاشكال والاهداف . وحين أتحدث عن هذه الحركة ، أو الحركات ، فانما أعني ، بالدرجة الأولى تلك التي تضع أمامها برامج للتغيير ،ومشاريع مستقبلية ، تأسيسا للبديل عن الواقع القائم سواء مما كان موجوداً في الماضي أو مما ينشأ الآن، أو يتهيأ للنشوء، غدا أو بعد غد، وسواء منها تلك التي حملت راية الاشتراكية ، وتحملها ، الآن بمضامين مختلفة ، أم تلك التي حملت ،وتحمل افكارا من نوع آخر ، باسم القومية ، أو باسم الدين ، أو باسم الليبرالية المأخوذة من الغرب الرأسمالي . وأهمية هذا المحور ان البحث فيه يتناول التخطيط للخروج من الازمة، سواء كان هذا التخطيط قادراً على تحقيق ما يضع من مهمات أمامه أم كان عاجزاً، في المرحلة الراهنة . عن ذلك . فالمهم هو البدء لا الانتظار ، البدء في البحث لمعرفة الواقع معرفة علمية أقرب ما تكون إلى الدقة ، ومعرفة الاسباب التي ادت وتؤدي إلى تفاقم الازمات فيه، ثم الانتقال، في ضوء ذلك، إلى التخطيط لتغيير هذا الواقع وتحويله تحويلا ديمقراطيا تقدميا ، باتجاه الارتقاء .وفي هذا المجال ، بالذات ، يبرز

الدور الاساسي للفكر ،وتبرز الاهمية الكبرى للربط بين الفكر والحركة . اذ لا دور للفكر خارج الحركة ،ولا أهمية للحركة من دون فكر .وفي هذا السياق ،ومن هذا المنطلق، تبرز الاهمية التي ترتديها اعادة صياغة الحلم الثوري . اذ لا ثورة ولا تغيير ولاتقدم من دون حلم. فهل ستكون الماركسية الجديدة القائمة على مراجعة التجربة مراجعة نقدية، الماركسية المتطورة مع تطور العصر ،وتطور العلوم وتطور وعى البشر ،وتطور الاتصالات والعلاقات ،واتساع دائرة المعارف العامة ، في شتى ميادينها ، هي هذا الفكر الذي يشكل مدخلا إلى هذا الحلم ،ومدخلا إلى النضال لتحقيق ما يمكن تحقيقه منه ؟ وهل ستكون الاشتراكية الجديدة ، التي تجري عملية البحث في اعادة صياغتها ، طبقا للظروف الخاصة لبلداننا ،وأخذاً بالاعتبار دروس الماضي والحاضر ، هل ستشكل هذه الاشتراكية أحد الاسس لتجميع القوى في النضال حول هذا الحلم ،وباتجاهه ، تستعيد حركة التاريخ شيئا من انتظامها المفقود؟ أم أن فكرا علميا آخر سيولد في الصراع ضد ما هو قائم ،وفي وسط هذا الاضطراب الكبير، فيكمل ما بدأه وأسس له الفكر الماركسي ،وما تم انجازه باسم الاشتراكية ، برغم انهيارها ، خلال هذا القرن، في الصواب والخطأ ، في قلب الصعوبات الموضوعية والذاتية ؟ وأين سيكون موقع الافكار والمرجعيات الاخرى ؟ وكيف ستكون العلاقات بين كل هذه الافكار والمرجعيات؟ وكيف ستتم عملية المراجعة النقدية من قبل اصحاب هذه الافكار جميعا؟ وهل سيكونون ، فعلا ، ديمقراطيين، أي هل سيتمكنون من أن يقيموا فيما بينهم حوارا يؤكدون من خلاله، اعترافهم بعضهم ببعض ، ويتخلون ، بالفعل، لا بالقول، عن فكرة احتكار الحقيقة؟ تلك هي الأسئلة الكبيرة . وتلك هي التحديات الكبيرة. ذلك أن الفكر ، في موضوع التغيير ، كما هو معروف ، وكما هو قائم ، بالفعل ، مختلف بين اتجاهات متعددة متناقضة .وهنا مصدر الصعوبة ،ومصدر المأساة ، في الوقت الراهن على صعيد البلدان العربية ،وعلى الصعيد العالمي . اذا ان المتغيرات الكبرى التي حصلت بعد زوال الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية ،قد خلقا احباطا كبيرا، وأوحت للبعض في مواقع مختلفة . ان الفكر الاشتراكي لم يعد ذا دور، وذا تأثير. وادى ذلك الي تصدى قوى أخري لاخذ موقع البديل. وجرى الشئ نفسه ، بالنسبة لتيارات فكرية اخرى . ويرى البعض .في تفسير نهوض الاصولية الاسلامية ، في هذه المرحلة ، انه هو الشكل الراهن لتأسيس البديل ، وهي استنتاجات خاطئة ، ومتسرعة ، محكومة بردود الفعل . في كل مستوياتها . يحدث ذلك عند بعض الاشتراكيين السابقين . وعند بعض الاشتراكيين الحاليين وعند بعض الاشتراكيين المحبطين ، الذين يستمرون في اعلان تمسكهم بالاشتراكية ، كفكر وكخيار للتغيير ، وينتظرون . ولست اريد الدخول ، الآن ، في الجدل حول هذا الموضوع الذي يحتاج إلي بحث معمق، وشامل لكنني أريد أن أؤكد ، هنا ، أمراً أساسيا ، عمليا هو أن المهمة التي يلتقي حولها العديدون من رافضي الواقع الراهن ، ينبغي الا تقود إلى الصراع حول أشكال التغيير، وحتى حول مضامينه . فالتغيير يحتاج ، لكي يحصل ، إلى توفير شروط سيتطلب العمل لها زمنا طويلاً . ذلك أن التغيير لا يحصل بالشعارات الرافضة للواقع، بل بالبرامج الحقيقية ،وبالنضال لتحقيق هذه البرامج. والمهم ،من وجهة نظري ، هو إثارة النقاش حول موضوع أساسي مباشر . وعملي ، هو : كيف ننشط جميعنا لاحداث نهضة عربية جديدة . تتحد فيها القوى والافكار والبرامج والمنابر ،ولا تتصارع ، بل تعترف بعضها بالبعض الآخر. وأهداف هذه النهضة العربية تتلخص ،في المدى المنظور ، باخراج البلدان العربية من دائرة التفكك . بلداً بلداً ومجموعة بلدان، واخراجها من دائرة الارتهان للخارج ،والخضوع لارادته . كالقدر ،وتأمين الشروط الضرورية للحد الادنى من وحدة هذه البلدان ،والحد الادنى من الاستقلال ،والسيادة الوطنية المتمثلة بتحرير الأرض من الاحتلال، وتحرير الارادة من الارتهان،والحد الادنى من المعالجات للازمات الاقتصادية والاجتماعية، والحد الادنى من الديمقراطية . لابد ، اذن ، من البحث عن أشكال الحوار بين الرافضين للواقع القائم، والبحث عن شروط تحقيق هذه النهضة في الحركة السياسية لتحقيق هذه المهمات. وجذب الناس ، بفئاتهم المختلفة إليها ،والانخراط فيها. اننا بحاجة إلى إعادة الاعتبار للعمل السياسي ، أولا ، وللعمل الثقافي ، ثانياً ، وللعمل الاجتماعي، ثالثاً ، وللعلم والمعرفة ، رابعاً .ونحن بحاجة إلى الانخراط في كل أشكال النشاط الانساني. إلا أننا بحاجة قبل ذلك كله، إلى انهاء حالات الصراع المدمرة القائمة حاليا في معظم البلدان العربية ، بين الانظمة ،والقوى الطبقية ،والتيارات ،والافكار ،والاحزاب ،والمشاريع نحن بحاجة الي تجميع القوى حول هذه المهمات الوطنية التي تختلف من بلد إلى آخر، في أشكالها ومضامينها الملموسة. ان تحقيق بعض التقدم في دفع الحركة الشعبية في هذا الاتجاه من شأنه أن يسهم في رسم صورة مختلفة للواقع العربي ، الآن ،وغدا ،وفي العام ٢٠٠٠ ،وفي سياق القرن الحادي والعشري. ومن شأنه ، في الوقت ذاته، ان يخلق لاجيال الشباب جميعا ، آفاقا جديدة تحررهم من حالات الضياع والتشتت واليأس ،وتعيد الاعتبار عندهم للقيم الضائعة والمشوهة ، بفعل كل احداث هذا القرن،ومآسيه، لاسيما في العقد الأخير منه.

وأزعم ان على الاشتراكيين ، قبل سواهم ، يقع الدور الاكبر في كل هذه المهمات. اقول قبل سواهم، ولا أقول حكرًا عليهم ،وحصرا فيهم ، فقد ولي الزمن الذي كانت فيه الحقائق حكرا على أناس معينين،وعلى افكار ومرجعيات معينة.

هذه المحاور تشكل ، من وجهة نظري ، اساسا لرؤية الواقع العربي ، على تخوم القرن الحالي ،وعلى مشارف القرن القادم. فهي تجمع ، كما قلت ، بين الواقع وبين الطموح إلى تغييره. ولا استطيع ، خارج هذا المنهج ان انخرط في البحث عن موقع للعالم العربي في المستقبل . إذ انني أعود فأكرر بأن التنبؤ لوحده، هو مهمة المنجمين لا مهمة المناضلين. ولانني مناضل اشتراكي ، فانني ادعو ، استنادا إلى ما ازعم من معرفة بالواقع الراهن في بلادنا ،وإلى ارادتي في رفض هذا الواقع،وإلى طموحي في تغييره ،واستنادا إلى تجارب الماضي ،ونقدها ،وإلى المطامح الحقيقية في التحرر والتقدم لبلداننا ادعو إلى العمل لصياغة مشروع مستقبلي جديد يحمل طموحات شعوبنا في التغيير بكل اشكاله ومضامينه ،على صعيد المجتمع والدولة. وهي مهمة شاقة، ولكنها ملحة ، حتى ولو احتاج انجازها إلى زمن طويل. وحين سنتمكن من تحقيق ذلك سنستطيع أن نؤثر في الاحداث،وفي التطورات،وفي نقل عالمنا العربي من واقع التفتت والتخلف والتراجع ، إلى الموقع الجديد، الصحيح ، الذي يجب أن يحتله في العالم ، مع بدايات القرن الجديد، كجزء من مكوناته الحضرية، لا كتابع متخلف ، وفقير ،ومقهور.

التحديات الثقافية للمشروع الشرق أوسطى الجديد



صحيح أنها ليست المرة الأولى التي تواجه فيها الأمة العربية تحديات كبيرة وخطيرة، لكن التحديات القائمة الآن هي من طبيعة تكاد تكون مختلفة، وتنطوي على دلالات أكثر خطورة. وقد لا أبالغ إن قلت إنها من النوع الذي يؤدي ، اذا ما أتيح لها التحقق ، إلى تفتيت الرابطة القومية العربية،وطمس ما تبقى من ملامح مشتركة للشخصية العربية.

فلأول مرة يسري التحدي الخارجي في نسغ الجسم العربي ،أو هكذا يخطط له، بطريقة تجعله يتحول إلى نسغ من نوع جديد يكون هو ذاته العنصر الفاعل في جعل هذا الجسم فاقدا لهويته العربية التي تكونت عبر قرون طويلة.

إن استراتيجية التحديات السابقة كانت تبنى على أساس تفتيت الرابطة القومية بين العرب بتثبيت الكيانات القطرية القائمة إما عن طريق جر بعضها إلى الدخول في أحلاف أجنبية، أو بتأجيج الصراع فيما بينها ، أو بغزو بعضها وضمان حماية البعض الاخر. لكن تلك الاستراتيجية لم تفلح في أي فترة من الفترات في تحقيق جوهر ما تهدف إليه ، أعني محو الهوية الذاتية للأمة، وتدمير الانتماء إليها، وذلك لسببين: ،**الأول** هو أن كل تلك المحاولات قامت في لحظات تاريخية كان النزوع الجماهيري إلى التشبث بالهوية والتحرر والتوحد طاغيا ،وكانت المراكز القومية القيادية التي تستجيب بشكل أو بآخر لذلك النزوع في الوطن العربي متعددة وفاعلة (**سورية- مصر- العراق- الجزائر.. الخ**).

أما **السبب الثاني** ،فهو أن استراتيجية التفتيت كانت صريحة وواضحة،وتبرز بوصفها «**خارجية وأجنبية**» ،وتقف جهارا على طرفي نقيض مع استحقاقات ذلك النزوع.

أما استراتيجية التحديات القائمة الآن فهي استراتيجية مضمرة تجعل عملية محو الهوية ،وتفكيك الرابطة القومية ،تنمو من الداخل العربي ،وبتعهدها بالرعاية وعي وخطط وطاقات وأدوات عربية.وقد اختيرت اللحظة التاريخية المواتية لتحقيق ذلك،والتي تتسم بتراخي النزوع الجماهيري العربي المذكور، وغياب معظم المراكز القومية القيادية المذكورة ،وحدث شرخ عميق جدا في الجسم العربي أفضت إليه حرب الخليج،وظهور مشروع تشكل عقل وثقافة عربيين جديدين ومختلفين عن سابقيهما في الفترة الماضية،ولا شك أن مشروع إقامة منظومة شرق أوسطية (اقتصادية وسياسية وثقافية وأمنية) هو الجسم الحي والتجسيد العملي لتلك الاستراتيجية.

إن الهدف المعلن للمنظومة الشرق أوسطية المذكورة هو تحقيق الدمج بدلا من التفتيت ،وتضخيم الكيان بدلا من تقزيمه . ويسوغ ذلك بنشر ثقافة تبدو للوهلة الأولى مقنعة، وهي أن عالم اليوم لا يتسع للكيانات الصغيرة.

وأنه كلما كبر الكيان يصبح حظه أوفر في الوجود. غير أن ما هو مضمر في هذه الاستراتيجية ليس التفتيت العربي فحسب،وإنما تذويب القومي ،ومحو العوامل المكونة لنسيجه. اذ المقصود هو إحلال رابطة «فوق قومية» و«حسابية» محل الرابطة القومية العضوية، ستوظف ، اذا ما تحققت ، لخدمة الاحتكارات العالمية والصهيونية القائدة لهذا الجسم الكبير، والمتحكمة بمفاصله الرئيسية الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية.

والحق أن التحدي الأكبر يتجسد في هذه الحالة بتشكيل عناصر ثقافية جديدة يفرز الواقع الموضوعي الراهن للأمة العربية بعضها، بينما يشارك«الخارجي» بمعونة الاصدقاء في الداخل في تأسيس بعضها الآخر ، بحيث يؤدي الأمر في نهاية المطاف إلى تكوين عقل يقر بواقعة الشرق أوسطية بأوجهها الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية، وبالتالي طمس الهوية القومية، وتذويب ملامح الشخصية العربية، وهما الشرطان الضروريان لنجاح المشروع المذكور.

ولا عجب أن نتهم في هذا المقام بأننا نبالغ في التهويل ،ونفرط في التبسيط بدعوى أن الثقافة العربية محصنة، ويستحيل اختراقها ،

لاسيما وأن الثقافة الصهيونية القائمة ما هي إلا خليط غريب وعجيب بكل ما هو شاذ ومحرق في الثقافة الغربية، وأي حديث عن شخصية ثقافية إسرائيلية أصيلة ما هو إلا مجرد ادعاء .. ولذا فإن الذي عليه أن يصاب بالفزع والخوف والهلع إنما هو الإسرائيلي وليس العربي (١).

وقد نفى البعض حتى أن يكون في مقدور إسرائيل القيام بغزو ثقافي في المنطقة لا لشئ إلا لأننا أمة ذات ثقافة عريقة، وقائمة منذ آلاف السنين ، بينما الثقافة الاسرائيلية غير موجودة في الواقع . وقد انتهوا إلى نتيجة وهي أنه: يمكن من خلال الثقافة العربية أن تتم محاصرة المشروع الشرق أوسطي واحتواؤه(٢).

والأخطر من ذلك أن رهطاً آخر من المثقفين العرب لم ير في المشروع الشرق أوسطي سوى أنه مجرد سوق اقتصادية بحتة لا صلة للثقافي بها بأي شكل من الأشكال.

وقد انتهى هؤلاء بالاعتماد على هذه المقدمات، إلى أن العرب قد يفيدون من هذه السوق، ويحققون نمواً اقتصادياً لم يحدث في أية فترة من فترات تاريخهم الحديث(٣).

ويبدو أن **شمعون بيريز** كان أكثر عمقا من هؤلاء في فهم جوهر المشكلة. فقد أدرك بخبرته الطويلة المستخلصة من تاريخ الصراع العربي الصهيوني ،أنه لا أمل في قيام مشروع من هذا النوع إلا بأحداث عملية قلب جذرية لبنية العقل العربي ومكوناته التاريخية، وذلك بحشوه بثقافة أخرى بديلة تقع على طرفي نقيض مع تلك التي اقتات بها ، وتكون بمفرداتها عبر نصف قرن من الزمن.

فقد قال بصريح العبارة إن هذا التحول(ويقصد به قيام التنظيم الاقليمي الشرق أوسطي) لن يتم بسحر ساحر ، أو بلمسة يد دبلوماسية.

لتوطيد السلام والأمن يقتضي ثورة **في المفاهيم** .وهذه ليست بالمهمة السهلة إلا أنها ضرورية مع ذلك. وبغيرها فإن أي شئ ، نحرزه سيكون قصير الأجل(٤).

صحيح أن الثقافة الصهيونية لا ترقى إلى مستوى الثقافة العربية إذا نظرنا إلى الثقافة فقط بوصفها مخزوناً معرفياً وروحياً ،ومقولة قائمة بذاتها ،وليست مشروع حياة.وفي هذه الحالة فإنني لا أعتقد أن ثمة خطراً يتهددنا حتى ولو انتشرت مئات المراكز الثقافية الإسرائيلية في الوطن العربي. لكن الأمر ليس على هذا النحو في الواقع. فالثقافة الإسرائيلية التي يعول عليها اختراق العقل العربي هي قبل كل شئ مشروع سياسي .ولذا فهي تسعى كما أشار إلى ذلك ، الدكتور **وجيه كوثراني** ، إلى أن تتكيف مع التحولات الدولية والمفاهيم العلمية المستجدة لتتجاوز أزمتها المفاهيمية القديمة المتمثلة بفكرة «أرض الميعاد» ، ومأزق الاستيطان والتوسع الأرضي بلا حدود ، وذلك من خلال الانتقال إلى مفهوم (صهيوني) أكثر تلاؤما مع مفاهيم السلطة العالمية السائدة اليوم (النظام العالمي والسوق) وما يتبعها من شعارات «لبيرالية» مدعاة ،وخطاب علموي مرتكز إلى ما تشكله سلطة المعرفة وعصر المعلومات من قوة تأثير ونفوذ وقدرة في المبادرة ،وخلق في اتخاذ القرار. واتقان في صناعته . وانتهى إلى أن في هذا يكمن الخطر الثقافي الإسرائيلي الجديد(٥).

وقد أكد **شمعون بيريز** هذه الحقيقة بجلاء حينما قال: ينبغي أن نتعلم أيضا متى نتجاهل التاريخ. فنحن لا نستطيع أن نسمح للماضي بصياغة مفاهيم جامدة تنفي قدرتنا على شق طريق جديدة... فالمشاهد تترى ،والمعارف تتسع ،والتكنولوجيا تنمو ،والآفاق تمتد . إن الذي يحتفي بالسابقة التاريخية كصيغة لضبط أحداث المستقبل إنما يسير إلى الخيبة والفشل. أما معرفة اللحظة المناسبة للانفراق عن الماضي فإنها تحقق مزية نافعة(٦).

وفي ضوء ذلك فإن أهم العناصر الثقافية التي تشق طريقها إلى التشكل الآن في العقل العربي ،والتي تمثل أهم تحديات المشروع الشرق أوسطي ، يمكن حصرها في النقاط الرئيسية التالية:

١- وهم التحول في الايديولوجيا الصهيونية.

يكثر الحديث لدى الجانب الاسرائيلي عن أن الصهيونية تحتاج إلى إعادة نظر وتشذيب وتجميل لئلا تظل ترمز في نظر «الشركاء» العرب في عملية السلام إلى ايديولوجية تحمل معنى العدوان عليهم. ولذلك تراهم يعلنون عن أنهم بصدد استكشاف سبل طرحها في ثوب جديد ، مغتنمين فرصة مضي مائة عام على صدور كتاب **هرتزل عن «الدولة اليهودية»** (٧).

وقع وقع بعض المثقفين العرب ، عن قصد أو بدون قصد ، في مصيدة هذا الوهم لا بل فقد نصبوا أنفسهم دعاة لترويج هذه الفكرة.

فقد رأى **لطفي الخولي** أنه في حدود المنظور فإن ثمة اتجاها غالبا في إسرائيل يعمد إلى تقييم الصهيونية ، عقيدة وفكراً وبناء وسلوكا ، برؤية نقدية تأخذ في اعتبارها المتغيرات الإقليمية والدولية، دون أن يعني ذلك التخلي عن الصهيونية وإسقاطها ، وإنما إعادة بلورتها شكلا ومضموناً.

وقد حدد نوع هذه البلورة بأنه التهيؤ للمشاركة في إنتاج هوية ثقافية لسوق إقليمية كبيرة(٨).

وحرصا منه على ألا يكون العرب أقل تفهما لروح العصر من الصهاينة، فقد دعاهم إلى اتخاذ الموقف النقدي نفسه ، وتغيير هويتهم وجلودهم على هذا الأساس.

فقد قال في كتابه المذكور بأنه يتعين علينا أن نناقش باجتهادات مختلفة كيف نستعيد عافية وحيوية العروبة أو القومية في ضوء التجارب والمتغيرات معاً ،وفي الوقت نفسه نشارك الاخرين بقوة في بلورة الهوية الثقافية للسوق الاقليمية الكبيرة في الشرق الأوسط(٩).

صحيح أن إسرائيل سارعت فكيفت استراتيجيتها بحسب متطلبات السياسة الأمريكية المتكيف مع المتغيرات الدولية والاقليمية ،والتحولات في طبيعة أساليب الصراع ووسائله ، لكن هذا التحول لا يعكس أي تراجع جوهري عن الايديولوجية الصهيونية القائمة على أساس تثبيت وجودها ،والحفاظ على تفوقها النوعي ،والقيام بوظيفتها الاساسية في المنطقة، وأعني حماية واقع التجزئة في الوطن العربي ، واجهاض أي مشروع نهضوي عربي يطمح إلى تحقيق التوحيد والتقدم(١٠).

وربما الأصح القول إنها تبذل أقصى الجهد لا لتغير هويتها هي، وإنما لتغير تركيبة المنطقة العربية على كافة الصعد الحضارية والاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية لكي يكون في مقدورها أن تحقق عن طريق «حالة السلام» ما عجزت عن تحقيقه في «حالة الحرب» دون أن تتخلى عن أي من أهدافها التي تنطوي عليها ايديولوجيتها الصهيونية المذكورة. وإن حدث أي تغيير فإنما هو تغيير في أسلوب ووسائل تحقيق تلك الأهداف فحسب.

وإذا كان الأمر غير ذلك، فكيف نفهم إصرار **شمعون بيريز** على أن الحقوق الفلسطينية تشكل النقيض لما يسميه حق إسرائيل في الوجود. إذ أن قبول حق عودة اللاجئين الفلسطينيين سيمحو بنظرة الطابع

القومى لدولة إسرائيل ،ويحيل الأغلبية اليهودية إلى أقلية. ولذا فإنه لا مجال عنده للقبول بهذا المطلب، لا الآن ،ولا فى المستقبل، ويجزم بأنه ما من حكومة إسرائيلية ستوافق على استراتيجية تفضى إلى تدمير الكيان القومى لليهود (١٢).

والأخطر من ذلك أنه لا يقبل حتى بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، اذ أن تلك الأرض تظل تشكل فى نظره العمق الاستراتيجى لاسرائيل.

يقول بيريز : «إسرائيل بحاجة إلى العمق الاستراتيجى ،والفلسطينيون يطالبون بنفس الأرض التى تمثل هذاالعمق. وفى أعين الاسرائيليين فإن خارطة بلادهم تبدو غير طبيعية، الامر الذى يرفضون معه إقامة الدولة الفلسطينية لأسباب أمنية. حتى وإن كانت الدولة المفترضة منزوعة السلاح(١٣).

أما حين يتعلق الأمر بتحديد وجهة النظر الاسرائيلية بشأن كيفية حل مشكلة اللاجئين ،فان وهم التغيير فى الايديولوجية الصهيونية سرعان ما يفصح عن نفسه فى هيئة بلورة هوية ثقافية اقليمية كنا قد أشرنا قبل قليل إلى أن بعض المثقفين العرب وقعوا فى مصيدته بهذا الشأن.

فالإسرائيليون يبدون على استعداد للمساهمة فى إعادة التأهيل للاجئين الفلسطينيين صوناً لكرامتهم الشخصية كما يدعون ،وفى تحسين الطرق وتجديد المساكن وشق مجارى تصريف المياه- وشبكات مياه الشرب، وبناء مدن جديدة لهم فى مناطق الكونفدرالية الاردنية- الفلسطينية ،وتقديم العون المادى لمن سيبقى منهم فى الدول التى يقيمون فيها الآن... إلخ(١٤).

وهكذا يفصح وهم التغيير الايديولوجى الصهيونى عن نفسه بصورة سافرة.

فحين يتعلق الأمر بمصالح إسرائيل ، فإن الاسرائيليين يبدون على غاية فى التعصب لتثبيت الطابع «القومى» لدولتهم العنصرية . أما بخصوص الموقف من المشكلات العربية فان الادعاء بالانتماء إلى هوية ثقافية شرق أوسطية يصبح الايديولوجية السافرة فى الخطاب الدعائى الصهيونى.

٢-وهم التضخيم الذى ينطوى على مشروع التقزيم والتفتيت

على الرغم من تعدد الميادين التى تشكل مادة هذا الوهم ، فإن شيئا واحدا يظل مشتركاً فيما بينها ،ويشكل الإطار المرجعى الضمنى الذى يتحكم فى صياغتها ،وهو تقزيم الكيان العربى الواحد الذى تكون عبر التاريخ بتفكيكه ،ومن ثم تفتيته إلى نويات منعزلة يجرى تضخيمها بحيث تتحول إلى كيانات اقتصادية هزيلة منسلخة عن جسمها العربى ،وتابعة مباشرة للاحتكارات العالمية والصهيونية.

ففى الميدان الاقتصادى بين شمعون بيريز أنه ما من اقتصاد مكافح اليوم يستطيع أن ينمو من دون أن يصبح جزءا من نظام إقليمى أوسع. ولذا فإن إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على قاعدة«فوق قومية» تصبح هى وحدها الضمانة للاستمرار فى الوجود(١٥).

وهو يسوغ ذلك بدعوى أن الأسواق الاقليمية المشتركة «فوق القومية» تعكس الروح الجديدة للعصر .ومن الطبيعى لرجالات الدولة أن يأخذوا فى اعتبارهم تلك الروح عندما يتخذون قراراتهم (١٦) . أما اذا فعلوا العكس (أى اذا تحكم بهم الميل القومى) فإن النظام الاجتماعى يتقوض،ويضرب العداء والعنف جذورهما فى الأعماق(١٧).

ويبدو أن دعوى «سمة العصر» كتسويغ لقيام تكتلات «فوق قومية» أخذت تغزو عقول الكثير من المفكرين العرب البارزين ، الأمر الذى أوقعهم ، ربما عن غير قصد ، فى شراك هذا الوهم الذى نسجت خيوطه بإحكام شديد لتذويب الهوية القومية العربية التى نحن بأمس الحاجة للملمة شتاتها ،والتشبث بها ،وتحصينها ضد الأخطار المحيقة بها من كل جانب.

فسمة العصر الراهن والمستقبلى عند لطفى الخولى ليست فقط التخصيب المتبادل بين القوميات وحضاراتها المتعددة، ولكنه أيضا عصر تدويل الاقتصاد ، وثورة العلم والتكنولوجيا ،وزلزلة يقينيات الايديولوجيات الشمولية، وسقوط نظريات وتجارب الاكتفاء الذاتى للدولة أو القومية الواحدة.

ولذا فإن النتيجة لابد ستكون بالنسبة له تهيئة الأجواء لتلك الهويات الثقافية الجديدة للأسواق الاقليمية الكبيرة التى هى الوحدات التى سوف يتكون منها عالم الغد (١٨).

وقد أفلح ماجد كيالى فى فضح حقيقة هذا الوهم . فالقضية بدت بالنسبة له ليست قضية التطوير الاقتصادى للمنطقة كما يتوهم البعض. إذ أن المشروعات المطروحة تبين أنها تستهدف تهميش المنطقة العربية اقتصاديا، وتعمق تبعيتها ،والسيطرة على مواردها.

فهذه المشروعات تتركز كلها فى مجالات إنشاء شبكات اتصال ،وتعزيز وتطوير شبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية،وتمويل قطاعات الإنشاء والمرافق مع التركيز اللافت للنظر على القطاع السياحى والقطاعات المرتبطة به، إضافة إلى مشروعات التعاون الإقليمى فى مجال المياه والطاقة والعمالة والاستثمار.ولا شك أن هذه المشاريع تأخذ فى اعتبارها أن تكون إسرائيل فى المركز ، إن بسبب موقعها أو بسبب نظامها الاقتصادى ،واعتبارها إمتدادا للغرب، أو بسبب علاقاتها مع الشركات متعددة الجنسية ،والبيوتات المالية الدولية.

وبناء على ذلك فإن المشروع المطروح لا يبدو له أنه يستهدف تقويض الفكرة القومية العربية فحسب وإنما يستهدف أيضا تقويض الدولة القطرية ذاتها فى سياق إعادة صياغة الخارطة الجيوسياسية للوطن العربى(١٩).

ولذلك فإن أحمد يوسف أحمد كان على حق حينما أبدى تخوفه من أن يكون النظام الشرق أوسطى المقترح إطارا لتذويب الهوية العربية ،وليس إطارا للتفاعل بين نظام عربى وبين الحقائق الاقليمية والدولية من حوله يقوم على الندية والتكافؤ وقد علل تخوفه هذا بأن السيناريو معد بشكل تدخل به الدول العربية فى هذا النظام فرادى ،وليس فى إطار عربى متماسك(٢٠).

والحقيقة أن شمعون بيريز كان صريحا فى هذه المسألة . فقد قسم المنطقة إلى ثلاثة أسواق منفصلة بعضها عن بعض ، هى السوق الخليجية، وسوق المغرب العربى التى تقتصر على تونس والجزائر والمغرب، وسوق المشرق العربى التى تضم اسرائيل ومصر وسوريا والاردن ولبنان والفلسطينيين (ولم يقل فلسطين).

وقد راعى فى هذا التقسيم حجم المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة ودول أوروبا وأسرائيل(٢١).

وهذا ما دفع جاد الكريم الجباعى إلى القول بأن هذه الخطط الموضوعة للشرق الأوسط ،ونوع المشاريع الاقتصادية التى أعلن عنها ، إنما تجعل من المنطقة العربية مجرد «مكان» يعيش فيه سديم بشرى تستطيع اسرائيل تنسيق بناه،وضبط توازناته ، وأن ما يراد لنا إنما هو أن ننزع من رءوسنا مفهوم الوطن العربى وصورته ونضع بدلا منهما مفهوم الشرق

الأوسط وصورته(٢٢).

والخطير فى الأمر أن هذه الدعوة أصبحت تشكل تياراً كبيراً فى الساحة العربية وهم يسوغون ذلك بأنه فى الأمن الاقليمى، كما فى التكامل الاقتصادى ، كما فى العلاقات السياسية ، يجب التخلى عن كل الممارسات والأفكار المشوهة التى لم تكن تعبر تعبيرا صادقا عن حقائق ورغبات الأغلبية العظمى من «شعوب» المنطقة. لأن هذه الأغلبية لم تنتم يوما لما كنا نسميه عروبة. وكانت ضحية لكلمات فضفاضة من لغة عميقة ومتخلفة(٢٣).

أما فى الميدان السياسى والأمنى فقد بلغ وهم التضخيم ذروته بتصوير ما أسموه «الأصولية» بأنها الهاوية التى ستبتلع كل شئ،والخطر الأكبر الذى سيتهدد الجميع على قدم المساواة .ولذا فإن المخرج الوحيد من هذه المعضلة فى نظرهم إنما هو تكاتف الجميع عربا وصهاينة وأمريكيين وأوربيين للوقوف جنبا إلى جنب للتصدى لها،والقضاء عليها.

فتحريضا منه لقسم من العرب ضد القسم الآخر أعلن شمعون بيريز أن المتطرفين من السنه ، شأن متطرفى الشيعة، يعتبرون استئصال القادة السياسيين «الكافرين» واجبا مقدسا لابد من إنجازه بأية وسيلة ، وهم يعتقدون أن هذه الفريضة أهم من الجهاد ضد إسرائيل... إلى أن يقول : وهكذا فإن الضغط اللامتناهى فى مصر، إلى جانب الانجازات الانتخابية الأخيرة التى حصل عليها أصدقاؤهم في الاردن والجزائر ،تجعل الخطر الأصولى على المنطقة حقيقيا تاماً(٢٤).

على أنه لم يقف عند هذا الحد، وإنما تجاوزه ليوهم العالم أجمع بأن الأصولية باتت تشكل تهديدا حقيقيا لمصالحه. فقد قال بأن هذه العوامل (التى تأتى بالأصولية) تهدد الآن استقرار وسلام المنطقة،وتنذر المصالح العالمية بالخطر (٢٥).

ولذلك فإنه يرى أن ثمة ضرورة للتصدى لهذا الخطر على نحو منظم بغية صون الحرية والسلام والاستقرار السياسى على حد تعبيره .وهذا لا يتأتى إلا بقيام هيكل إقليمى منظم سيحقق إطارا جديدا للمنطقة،ويوفر القدرة على النمو الاقتصادى والاجتماعى والأهم من ذلك اطفاء نيران التطرف الدينى وتبريد رياح الثورة الساخنة(٢٦).

إن ما لم يعلن عنه شمعون بيريز فى تضخيمه لخطر «الأصولية» على هذا النحو، والذى يشكل جوهر السياسة المضمرة للصهيونية وحلفائها ،ليس الحرص على تشكيل كيان عصرى شرق أوسطى محكوم بأفق حضارى طموح،وإنما هو محو الهوية العربية وتمزيق الوحدة القومية،وفى نهاية المطاف تقزيم أى تشكل عربى من أى نوع كان لتحقيق المزيد من إضعاف العرب، وتكريس إلحاقهم بعجلة الاحتكارات العالمية والصهيونية على حد سواء.

اذ لو كان الأمر غير ذلك فلماذا لم يشعر قادة تلك الاحتكارات بخطر ما يسمونه بالأصولية إلا فى هذه الفترة بالذات؟ ثم ولماذا أغدقوا عليها كل أشكال الدعم حينما لم تكن حرابها موجهة ضد اسرائيل فى الفترات السابقة ؟ ولماذا يدعمون الآن الأنظمة العربية التى تتكئ على رجالات الفكر السلفى الدينى الساعين إلى إجهاض كل فكر تجديدى عقلانى توحيدى؟ ولماذا لا يعتبرون ذلك خطراً؟.

القضية ببساطة هى أن تياراً دينياً جديداً اختار مقاومة الاحتلال والاستسلام منهجا له فى المعركة الدائرة الآن .وقد كان منسجما فى اختياره هذا مع النزوع التحررى والتوحيدى للاسلام .ولذا فمن الطبيعى أن يرى مخططو المشروع الشرق أوسطي فى ذلك خطرا على مخططاتهم .وأن يكون ضرب هذه القوى على يد فريق اخر من العرب أكثر نجاعة لتقزيم الجميع فى نظرهم،وأن ينطبق الشئ نفسه على كل قوة تحررية عربية جديدة تظهر إلى حيز الوجود الان أو فى المستقبل. ولذا فليس بالأمر المستغرب أن يطل علينا الاعلام الصهيونى والعالمى بتصنيفات للعرب جديدة مثل«أصولية قومية» و «أصولية ماركسية» و «أصولية مسيحية» وغير ذلك من التصنيفات.

٣-وهم العجز تمهيداً لإعلان الاستقالة ومن ثم الاستسلام

إن ما قلناه حتى الان يفيد بأن المستهدف الوحيد فى كل المحاولات الرامية إلى نسج أوهام من النوع المشار إليه إنما هو قبل كل شئ ، العقل العربى بما ينطوى عليه من عناصر ثقافية تكونت بالجهد والعرق والدم والآلام ومواجهة الأخطار والمصالح والأمانى المشتركة عبر قرون طويلة.

وصحيح أن الوهم الذى نحن بصدده فى هذه الفقرة (وهم العجز) يدور فى الفلك نفسه الذى دار فيه النوعان الآخران ،لكن ما يميزه عنهما هو أنه لو اتسعت دائرة انتشاره فى سطح العقل العربى وعمقه لتحول المشروع الشرق أوسطى إلى حقيقة واقعة،ولأصبح الحديث عن مشروع نهضوى عربى،وعن مستقبل عربى واعد ضرباً من الوهم.

ويكمن السبب فى ذلك فى أن طلقة الرحمة التى تطلق عادة لوضع حد لطموح أية أمة فى التحرر والارتقاء والتقدم إنما هى تلك التى توجه إلى عقلها. ولا أعتقد أن الأمر يستدعى الكثير من التوضيح .ويكفى للتدليل على ذلك أن أقول أن الأمة العربية التى انهزمت عسكريا واقتصاديا أكثر من مرة فى صراعها مع عدوها الصهيونى والتى توقع منها أولئك الأعداء الاتصال بالهاتف لإعلان استسلامها، استطاعت احتواء تلك الهزائم ،والتمرد على ما تنطوى عليه من دلالات ،لا لشئ إلا لأن عقلها ظل متماسكا ،وثقافتها لم يفلح الأعداء فى تخريبها.

وقد وعى مخططو المشروع الشرق أوسطى ذلك الدرس، ولذلك فهم يخططون الآن- بالتعاون مع الأصدقاء فى الداخل- لارهاق العقل العربى بتأجيج الشعور لديه بالاحباط والعجز واليأس واللاجدوى تمهيدا لإعلان استقالته ،والاستسلام لهذا المنطق الجديد. منطق الدخول فى علاقات اقليمية شرق أوسطية بالمواصفات المطلوبة. والقبول بكل استحقاقاته.

والحقيقة فان المخطط المذكور يتخذ صيغا متعددة، خارجية وداخلية ، لكنها تتكرس كلها لتحقيق هدف واحد بعينه هو اسقاط ذلك العقل.

فمن وجهة يجرى التهويل بفاعلية المتغيرات الدولية التى ستمحى من الوجود كل من يقف فى طريقها ،أو كل من لا يعيد صناعة نفسه بما يتوافق مع توجهاتها.

ويأتى فى طليعة تلك المتغيرات تشكل القطب الواحد والوحيد والأبدى فى العالم الذى تتربع على قمته الولايات المتحدة بجبروتها العسكرى وهيمنتها الاقتصادية ولا أعتقد أننى بحاجة إلى تقديم الأمثلة للتدليل على ضخامة هذا التهويل وخاصة فى الأدبيات العربية. فقد

أصبحت حديث الناس اليومي والمعتاد.

كذلك فإن التهويل المضاد الرامي إلى تضخيم العجز العربي على كل صعيد يبلغ الأوج في كثير من الأدبيات المذكورة الأمر الذي يجعلنا، لو سلمنا بصحته مجبرين على تقديم استقالتنا واستسلامنا ووقف الشروط التي يضعونها هم لقبول تلك الاستقالة وذلك الاستسلام.

ومن جهة أخرى فإن الأقلام نشطت في هذه الفترة لنبش كل ما هو سلبي في تاريخنا لاقناعنا بأن الهوية العربية التي ندعو إلى التشبث بها ما هي إلا وهم حالم، وأن الوحدة العربية التي أضعنا الوقت في المناداة بها والعمل على تحقيقها ليست سوى سير بعكس التيار لم نحصد من ورائه سوى الخيبة والفشل ،ولذلك فانه لا أمل للعرب في أن تقوم لهم أية قائمة إلا بالاندماج(وطبعا فرادى)في منظومات إقليمية تأتي في مقدمتها منظومة الشرق أوسطية. (٢٧)

وتحقيقا لذلك فقد بدأت تتغلغل في العقل العربي افكار جديدة تدعو ظاهريا إلى التجديد ، لكنها تنطوي في أعماقها على تسويغ الاندماج في النظام الشرق أوسطي المقترح مثل «الواقعية السياسية» و «المتغيرات الدولية» و «نهاية الايديولوجيات» و «العولمة» و «القطب الواحد والوحيد للعالم».

وتغييب الفكرة الواحدة الجامعة للعرب (وحدة الأمة العربية)، وطمس القضية الواحدة الجامعة أيضا(القضية الفلسطينية) ،والغاء الدور الجامع الواحد لإدارة حركة المجتمع العربي (وحدة النضال العربي) لصالح تثبيت فكرة دول جوار شرق أوسطية.

ويرافق ذلك تكريس الوعي القطري بحشو العقل بثقافة موظفة بالكامل لتعميق القطرية ،وتدمير أي نزوع قومي لدى الجماهير ،ولانعزال عن الثقافة العربية بشكليها الاجمالي،وكذلك بحشوه بنمط آخر من الثقافة التي تحث على «العصرنة والتحديث» اللذين باسمهما يتحول الانتاج الوطني إلى مجرد استهلاك تابع ،فتتكرس بذلك عقلنة واقع التبعية ،وتكون النتيجة ضمور النزوع البنائي لدى العقل العربي،وتكوين عقل أمي خامل لا صلة له بعملية البناء.

والأهم من ذلك تفريغ ذلك العقل من القيم البنائية التي تكونت لديه عبر التاريخ ،والمحرضة للتحرر السياسي والاقتصادي والمساواة والعدالة وتمجيد الكرامة على الصعيدين الشخصي والمجتمعي ،وإحلال قيم جديدة محلها تحض على «الشطارة» و«النفاق» و«التهرب من المسئولية والالتزام الاجتماعي» و «تقزيم الطموح الانساني» بحيث يصبح طموحا للمتعة وتكديس الثروة بأحط الوسائل ،وكذلك إحلال القيم التي تحط من المستوى الانساني للانسان العربي. بحيث يسهل انقياده ،وتمحى شخصيته ،فتتحقق للمشروع الشرق أوسطي شروط إنجازه.

صحيح أنني لا أنكر أنه حدثت متغيرات دولية لا يمكن تجاهلها،وأن ضعفا وهزالا كبيرين ينتابان الجسم العربي في أكثر من عضو، وأن إخفاقات ليست بالقليلة وقع بها المشروع النهضوي التوحيدي العربي عبر تاريخه الحديث. لكن ذلك لا يعني أن الواقع العربي لم يعد ينطوي على عناصر كثيرة من القوة تجعل أمر إفشال المشروع الشرق أوسطي غير مستحيل.

ولو كان الامر غير ذلك فكيف نفهم صلابة الموقف السوري في مواجهة هذه المخططات،وتنامي فاعلية النضال الفلسطيني واللبناني هذه الأيام،وحيوية حركة المعارضة الأردنية لهذا النوع من الاستسلام ،ومقاومة المصريين لكافة أشكال التطبيع التي يسعى العدو الصهيوني إلى فرضها عليهم مستخدما في ذلك كافة وسائل الضغط والتهديد،وظهور منظمات وحركات رفض للاستسلام في هذا القطر العربي أوذاك.

ان الامل في قيام نهضة جديدة للعرب ليس بالامر غير المشروع ،ولا هو يدخل في إطار الرجم بالغيب، على العكس من ذلك فإن عناصر مقومات ذلك النهوض في الواقع العربي لا تزال كبيرة، لكن الامر يستدعي ،من جملة ما يستدعي ،تجديد الثقافة العربية شريطة أن يفضي إلى ذلك الحوار الجاد والمسئول والحر بين الناس الذين ينتمون قولا وفعلا إلى طموح هذه الأمة في أن تكون سيدة نفسها ،وتحتل موقعا رياديا في حضارة العالم راهنا ومستقبلا.وهذا ما يمكن أن يشكل ورقة عمل لاحقة لمشروع من هذا النوع.

الهوامش

١-د. عبد الغني ابو العزم: جريدة الشرق الأوسط.العدد ٦٠١٥.
٢-د. رزق الله هيلان : ضد الشرق الأوسط الجديد ، ص١٣٠.
٣- انظر د.حسنين ابراهيم: النظام الدولي الجديد في الفكر العربي-مجلة عالم الفكر-عدد يونيو ١٩٩٥ .
٤- الشرق الأوسط الجديد- عمان ١٩٩٤. ص٧٩.
٥- السفير -تاريخ ١٩٩٥/٥/١٠.
٦- المصدر السابق. ص١٣.
٧- محمد سيد أحمد: صدام الحضارات وسلام الشرق الأوسط. الوسط. العدد ١٩٩٦/٢/١٢.
٨- عرب؟ نعم وشرق أوسطيون أيضا. القاهرة ١٩٩٤. ص ١٢.
٩- المصدر نفسه. ص١٣.
١٠- ماجد كيالي: التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي. بيروت ١٩٩٤ . ص٨٧.
١١- عربي عواد: ضد الشرق أوسطية الجديدة. دمشق ١٩٩٥ . ص٢٠.
١٢-الشرق الأوسط الجديد . ص١٥٦.
١٣- انظر عامر الشريف: ضد الشرق الأوسط الجديد . ص٣٢.
١٤- المصدر السابق . ص١٥٦-١٦٠.
١٥- المصدر نفسه. ص٨٠.
١٦- المصدر نفسه. ص١٠٢.
١٧- المصدر نفسه. ص٩٢.
١٨-عرب؟ نعم.. ص٩.
١٩- التحديات الشرق أوسطية... ص٢١٥.
٢٠-المصدر نفسه. ص٢٨.
٢١- الشرق الأوسط الجديد. ص١٢٨.
٢٢- ضد الشرق الأوسط.. ص٥٣.
٢٣-انظر جميل مطر: حملة التبشير بالشرق أوسطية في ذروتها. الحياة ١٩٩٤/٢/٢٧.
٢٤- الشرق الأوسط ... ص٦٠.
٢٥-المصدر نفسه . ص٥٥.
٢٦- المصدر نفسه. ص٨٠.
٢٧- انظر على سبيل المثال : الباب الأول من كتاب لطفي الخولي المذكور ص ١٧-٥٠ والقسم الثاني من كتاب الدكتور محمد جابر الانصاري «تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية» ص٨٩-١٢٩.





محمود أمين العالم.. مدافعا عن الاشتراكية ١٩٩٤

محمود العالم مع أم كلثوم



محمود أمين العالم...

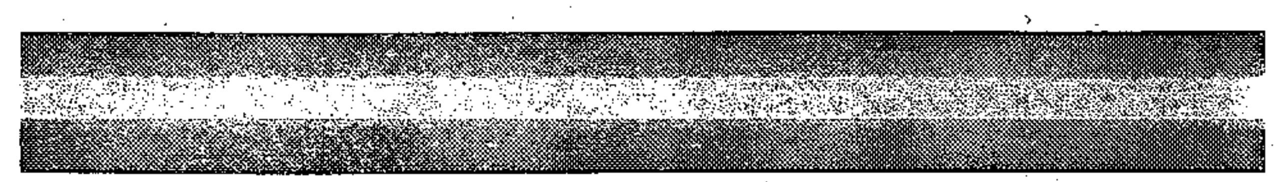
من المجد الفرعونى

إلى المجد الماركسى

الاسم: محمود أمين العالم
تاريخ الميلاد : ٨-٢-١٩٢٢
الاسم الحركى: فريد
المهنة: مفكر .. مناضل.. فيلسوف.

امتلكت مصر كثيرا من الفلاسفة المدعين.وعاش فى رحابها كثير من المناضلين السياسيين.. لكن أحداً غير محمود أمين العالم لم يفعلها فى مصر.. ان يجمع بين جسارة التفلسف المتفرد ،وابداع النضال المثقافى.. ولهذا استحق هذه الصفحات، بل هو يستحق أكثر.. وأكثر..

د. رفعت السعيد



الله.

يا رب يا خالقي للنار والعدم
وخالق الشيخ للجنات والنعم
طرقت بابك يا ربي وقد أثمت كفي
كما بحث في سوق الضلال دمي

كم أتمنى على **محمود العالم** أن يتجاسر فيجمع أشعاره أو حتى بعضا منها في ديوان .. فهي في نهاية الأمر ليست ملكا خاصا له. ومع الشعر الموسيقى فقد كون مع **لويس عوض** «جمعية الجرامفون» وعقد جلسات لسماع الموسيقى الكلاسيكية (هناك التقى مع طالبة من قسم اللغة الانجليزية هي **سميرة الكيلاني** . وفي عام ١٩٥٢ تزوجا).

.. ومن الشعر والشطرنج والعلوم الشرعية ومناقشات الصحاب الكبار .. إلى الفلسفة ، وهناك في الجامعة يتسلق سلم الفلسفة سريعاً رغم أنه كان موزع الجهد بين الدراسة والعمل.

وفي محطة الفلسفة اصطدم بقطار لا يرحم د. **عبد الرحمن بدوي**. واستمعوا له«في المرحلة الجامعية كنت أتراوح فكرياً بين نيتشوية ووجودية عبد الرحمن بدوي واشتراكية لويس عوض» لكن الفتى لم يمتثل لأي منهما . فعقله النشط أخضع كل شئ للانتقاد المرير . ونواصل الاستماع إليه «والغريب أنني كنت أرى في وجودية عبد الرحمن بدوي- وخاصة بعد أن طبع رسالته عن الزمان الوجودي - أنها وجودية مغدورة - ذلك لانه صبها في قوالب ومقولات تجمد في رأيي آنذاك طبيعتها الوجودية .. وكان موقفي مشابها من اشتراكية **لويس عوض**. كنت أراها اشتراكية ملتبسة غير علمية (الهلال مايو ١٩٩٣).

وأنقذه - لبعض الوقت أستاذه د. **يوسف مراد** بمنهجه التكاملي وبعدها انغمس في جمعية «علم النفس التكاملي» التي جعلت من نفسها جسراً «بين مثاليتي وماركسيتي» كما يقول هو (ادب ونقد ..اكتوبر ١٩٩٢).

إلى الجامعة .. خارج الجامعة

عاش الجامعة موزع القلب .. طالب ، موظف ، قارئ ، يستمع للموسيقى ينسج أشعاراً ، يلعب الشطرنج ، يغازل السياسة ثم ينغمس فيها. يشاكس حتى طه حسين في سلسلة مقالات مريرة وحادة ومتفجرة كتبها هو وعبد **العظيم أنيس** (طبعت في كتاب «في الثقافة المصرية» .. وتبدت له إمكانيات الاستقرار . إذ حصل على درجة الماجيستير وعين مدرساً مساعداً لمادة المنطق وفلسفة العلوم . واستقر رأيه على أن يعد رساله الدكتوراة حول موضوع «الضرورة» باعتبارها الوجه الآخر للمصادفة . كان النجم يتألق .. حصل على جائزة **الشيخ مصطفى عبد الرازق** للفلسفة . واصبح برصيده الفكري ومشاغباته الحوارية ونشاطه السياسي والثقافي واحداً من فرسان الجامعة الذين مزجوا المحاورات الفلسفية بالحديث عن الوطن، الديمقراطية والدكتاتورية العسكرية ، حرية الرأي ، فهل يمكن .. أن يستمر؟.

بمعايير الزمن الناصري لم يكن الأمر ممكنا .. وطرد من الجامعة .. ونستمع إليه «في عصر يوم من أيام صيف ١٩٥٤ استدعيت لمقابلة د. يحيى الخشاب عميد الكلية. وجدت معه د. لويس عوض . أبلغنا د. الخشاب بحزن عميق وتأثر صادق قرار فصلنا من الجامعة. وأتذكر الآن الطريق الذي أخذنا نقطعه بتمهل **لويس عوض** وأنا من كلية الآداب حتى ميدان الجيزة .. ما تكلمنا كثيرا ، لا شك أن حزنا ذاتيا كان يملأ قلبينا. كنت أحس شخصيا بأن حلمي بالمشروع الفلسفي أخذ يتلاشى . وأشعر بتهديد غامض لمستقبل ابنتي الوليدة . ولكنني أتذكر أننا ونحن نفترق .. قلنا معا شيئا واحداً . واتفقنا عليه معا بوضوح وحسم : سوف نغيب عن ساحة الجامعة . ولكن لا ينبغي أن نغيب أبداً عن هذه الساحة التي تغطي نحرها، ساحة شعبنا ، بلادنا ، ساحة مصر كلها ، سنواصل فيها الرسالة التي يؤمن بها كل منا» (الهلال - مايو ١٩٩٣).

فقد واصل الفيلسوف حلمه الفلسفي في ساحة النضال الطبقي. دون أن يتخلى عن طاقاته الفلسفية بل وطرحاته الفلسفية.

وتتوالى مراحل عدة .. لعل الكثيرين يعرفونها. ولعل البعض لا يعرفها لكن التعرف التفصيلي عليها يبقى أمانة واجبة السداد في عنق صاحبها .. من أجل أن تعرف الاجيال القادمة كيف عالج الفيلسوف متاهات الفعل السياسي .. والنضال الصعب المراس.

سنورد كلمات . مجرد كلمات كل منها تعني عرقاً وجهداً وفكراً ونضالا .. وعذابا وما هو أكثر من العذاب، **الانضمام لمنظمة النواة (لماذا النواة)؟ سألت . الاجابة : لأنها كانت تدعو لوحدة الشيوعيين وقصيرالحزب ،أصبح قائداً للنواة، خاض معركة توحيد الشيوعيين . الحزب الشيوعي المصري الموحد(أصبح أحد قادته)** ثم الحزب الشيوعي الواحد، لقاءات مع السادات ، محاولة السادات إغراء من لا يمكن اغراؤه ،وتخويف من لا يمكن اخافته الاعتقال والتعذيب الوحشي في سجون الناصرية . كيف احتملت الفلسفة كل هذا العذاب ؟ بل كيف كانت قادرة على منحه القدرة على الاحتمال ؟ الافراج في زمن غير الذي كان.

وفي محور آخر نجد.. الصحفي في روزاليوسف . الاديب والناقد البارز . أحد مؤسسي اتحاد الكتاب العرب.

كتابات لا تنقطع في الادب والمنطق والفلسفة والسياسة.. محاضر في عديد من الجامعات الفرنسية .. مغترب يرفض الاغتراب عن وطنه ويرفض اغراءات كل من حاولوا احتواءه..

وفي محور ثالث .. **نراه بعد السجن رئيس هيئة الكتاب . رئيس مؤسسة المسرح . رئيس مجلس ادارة دار أخبار اليوم. واحداً من قادة التنظيم الطليعي .. متهما في قضية ١٥ مايو الشهيرة**.. ثم من جديد مساهما في إحياء حلمه القديم.

لكن .. ماذا عن العنوان؟

نعم «العنوان من المجد الفرعوني إلى المجد الماركسي » ما معناه؟.

وهو طالب في الثانوي أسس جمعية «المجد الفرعوني» .. تحمس للفرعونية كتراث عريق ممتد يمكنه أن ينهض بمصر الحديثة . لكن الجماعة تلاشت في خضم اهتمامات أخرى . أما المجد الماركسي فهم أبدا لم يتلاشى وهو عندي ليس بالصمود ولا احتمال التعذيب ولا التواصل ولا التضحية .. وانما بالقدرة والتجاسر على النظر للماركسية نظراً انتقاديا أي أن تكون ماركسيا حقا إزاء ماركسية حقه.. وليس مجرد أسير لدى طقوس أو نصوص.

وقد فعل **محمود العالم** ذلك ولم يزل . متعرضا لانتقادات وغباوات كثيرة لعل مبعثها طاقات لا تنضب من الجهل والجهالة ولعلها أصعب وأشد وطأه من تعذيب السجون الناصرية. ما حيلة العاشق إزاء **معشوقته** سوى أن يستمر العشق والعشق هنا هو النظر الانتقادي من أجل ماركسية أفضل .. وأجمل.. وأكثر التصاقا بالواقع المصري.

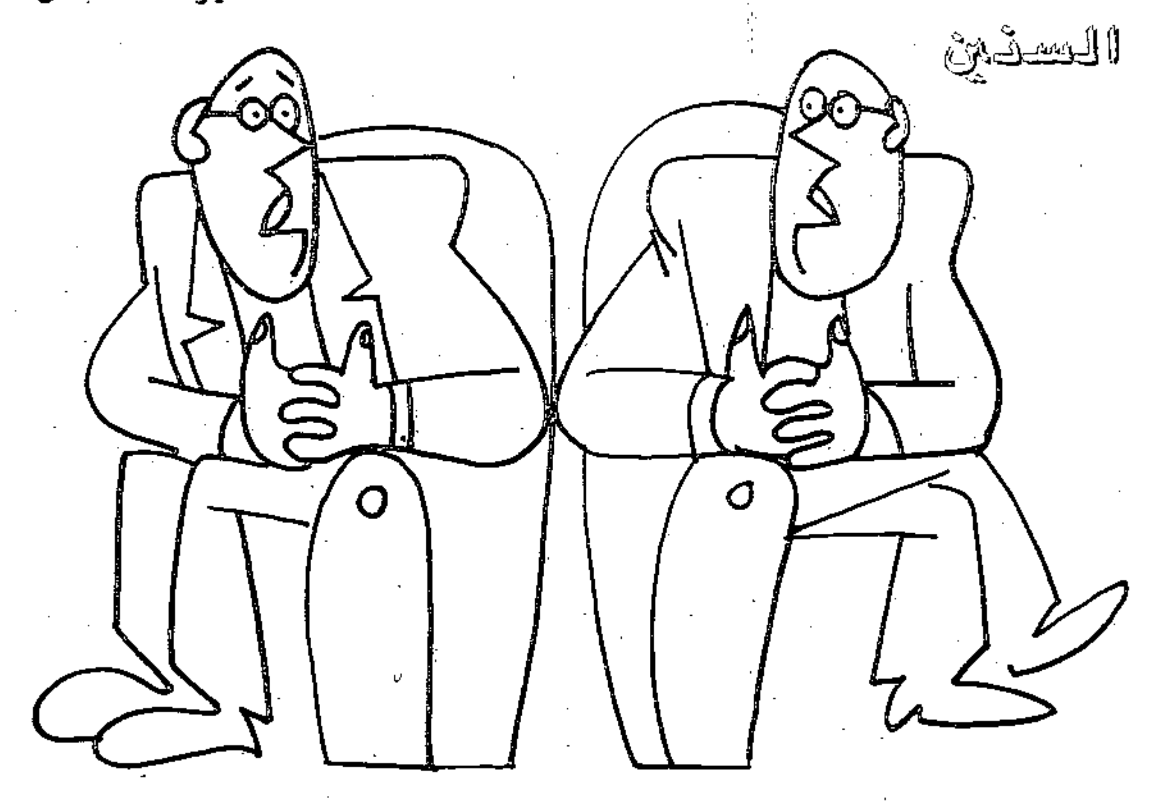
.. **وبعد**

عزيزي محمود

عفوا فقد تجاسرت فكتبت فلا الصفحات تكفي. ولا أنا بقادر على أن أنيك حقك فعذراً . فهل تريحني وتمنحنا سعادة الاقتراب منك بأن تكتب مذكراتك؟.

رحيق السنين

د. سمير حنا صادق



المؤهلات: ماركسيون معتذرون

أوقعنى صديق عزيز منذ أسابيع فى عش دبابير.. والقصة متكررة وتمثل بكافة تفاصيلها ظاهرة منتشرة بين المثقفين المصريين فى هذه الأيام الرديئة.

الصديق : صديق منذ أكثر من خمسين عاماً. تربطنى به من بداياتها الجيرة فى السكن والانتماء لتنظيم سياسى واحد ورغم سفرياته وسفرياتى، وشطحاته الفكرية وانشغالى المهنى. فقد استمرت هذه الصداقة حتى الآن.

المكان: دار نشر يملكها- أو على الأقل يديرها- إبن هذا الصديق.

الموضوع: حوار حول كتاب آخر عن «المستقبليات» ، قام الصديق بترجمته وقامت الدار بنشره.

رغم ضيق الوقت ، وبعد المسافة ، وثقل الحركة، ذهبت وزوجتى لحضور الحوار.

ملخص ما أذكره مما قاله الصديق فى

القادرين على تقييمه ، لأنه تتوفر فيه عدة شروط يجب أن تتوفر فى أى محاور وهى:

- أنه يجيد الانجليزية.

-أنه متفرغ للقراءة ، وهذا يضعه فى موقع متميز عن باقى الموجودين المشغولين باعمال مهنهم.

-أنه عاش لفترة فى كندا وهذا ما يجعله متمكنا من تفهم الفكر الصادر عن الولايات المتحدة.

تم أبدى الصديق اعجابه الشديد بهذا النوع من التفكير المغامر الموجود فى الكتاب والذى يدل على ذكاء صاحبه وسعة اطلاعه،والذى يخرج عن دوائر الفكر المغلقة التى ندور فيها.

طلبت الكلمة، واعتذرت بغياب العديد من الشروط التى تطلبها الصديق العزيز فى المشتركين فى الحوار ولكن ، إكراما للصديق صاحب الدعوة، فأننى رجوت السماح لى بابداء بعض التحفظات على الكتاب وهى:

متبادل بين المؤلف و**نيوت جنجريتش** زعيم الجمهوريين فى مجلس النواب الامريكى، وأوضحت أن **نيوت جنجريتش** هذا يمثل فى نظر المفكرين المستنيرين الامريكين حثالة الرجعية الفكرية . وإن كلينتون بالنسبة له ملاك طاهر . فقد تقدم **جنجريتش** ببرامج لمجلس النواب يطالب فيها باصلاح موقف أمريكا المالى وسد العجز فى الميزانية بزيادة الانفاق على البنتاجون وال **سى أى أيه** (نعم بزيادة الانفاق؟!!) **وبتخفيض الضرائب على الاثرياء (نعم بتخفيض الضرائب؟!!) وبالحد من الصرف على المعونات الاجتماعية ووجبات الفقراء المجانية والتعليم المجانى وبرامج البيئة وبرامج الخدمات الصحية للفقراء** (وهى حاليا أسوأ برامج فى العالم الغربى) وقد اضطرت هذه القرارات المعادية للفقراء بوحشية وغباء، الرئيس كلينتون الى استعمال حقه فى

عدة مرات.

وبعد أن أوضحت من هو نيوت جنجريتش ، وما يجب أن يكون عليه موقفنا نحن حملان العالم الفقير من هذا الذئب المتوحش، بلغ بى الحماس والمشاعر الساخنة ذروة دفعتنى إلى وصفه ببعض الألفاظ التى تقل كثيرا عن الالفاظ التى يستعملها هو (ووالدته ايضا.. ولها فضيحة كبرى فى هذا المجال) فى وصفنا ووصف أعدائه السياسيين . وقلت إن هذه العلاقة وهذا الغزل المتبادل بين المؤلف وجنجريتش ينبغى أن يدفعنا إلى الحذر وإلى سوء الظن الذى هو من حسن الفطن.

ثانيا: إننا يجب ألا ننظر إلى المفكرين السياسيين من منطلق أنهم أذكياء أو أغبياء «انما يجب أن ننظر إليهم من منطلق «من يمثلون» و «عن مصالح من يدافعون» و «أن النظرة السريعة للكتاب تجيب على هذا . فعلاوة على علاقة المؤلف بجنجريتش ، فانه شديد الفخر والاعتزاز بالآلة الحربية الامريكية الحديثة(ولنتذكر ربيبتها فى اسرائيل) وهو كثير السخرية بالشعوب الفقيرة التى أفقرتها الرأسمالية الأمريكية بمص دمائها بفجور وجشع، متناسيا ما حطمته هذه الرأسمالية من حضارات فى غرب افريقيا، ومنها حضارة بنين الرائعة، بخطف القوى العاملة للعمل كعبيد فى مزارع أمريكا ،وفى أمريكا نفسها، مثل حضارات الهنود الحمر المختلفة كالمايا والازتك.

ثالثا: إن كل ما يحتويه الكتاب من فكر **هو محاولة تشويه للتحليل العلمى للتاريخ بتفريغه من محتواه الانسانى بتجاهله التام لعلاقات الانتاج**، وبافتعال مرحلة جديدة (يسميها موجة جديدة) هى فى رأيى إحدى مراحل الرأسمالية الصناعية وهو يسميها موجة «ما بعد الصناعة» قام خلال الكتاب بشرحها وتفصيلها على مقاسه هو وجنجريتش.

رابعا: إننا أصبحنا نقع كثيرا فى هذه الأيام فى مثل هذه المتاهات الفكرية ونصل إلى حالة ترك الحاضر الاسود والهروب منه إلى المستقبل الموهوم- وكأننا لا يكفينا الهروب إلى الماضى- فيتحدث المفكرون السياسيون عن زوال الافكار عن «الوطنية» و «القومية» واحتقار الاهتمام بالصناعة ويسمونها احتقارا «صناعة المداخن» وانتهاء مودة الديمقراطية (التى لم نصل اليها بعد).

واصبحت بهذا الدجل كلمة« المستقبلية» كلمة دارجة تستعملها السيدات المذيعات فى سؤال السيد الوزير عن خطته «المستقبلية» فى [illegible]

لكى يكتسب كلامه الفارغ من المحتوى ، شكلا انيقا.

انهيت كلمتى .. وهاج عش الدبابير. وتحولت المناقشة من حوار حول كتاب إلى حوار حول حوار . وانطلق المتحدثون فى الهجوم على ما قلت (وأحيانا علىّ شخصيا) والدفاع عن نيوت جنجريتش.

كان فى رأيى «اقبح»ما فى الردود (من القبح عكس الجمال وليس بمعنى القباحة وإن كان والله .. والا بلاش) ما قاله أحدهم . فقد أعترف صراحة بحبه الشديد للرأسمالية واعجابه بها (**وارجوه أن ينظر إلى صور جثث الاطفال والنساء والشيوخ ضحايا الاستعمار اللاانسانى العنصرى الرأسمالى ليعرف ما تفعله الرأسمالية الأمريكية بامريكا اللاتينية وبمصر وبالعرب وبفيتنام بل وبفقراء الامريكيين .. وليعرف مدى قبح ما يقول**) ثم انهال علىّ بالسخرية والتقريع لأنى تعديت على جنجريتش واتهمنى فى هذا المجال بما لم اقله، وما لم يخرج من فمى منذ سن المراهقة. وسخر من كراهيتى سى آى إيه مبرئا اياها من اتهاماتى الظالمة-وكأنما تصرف عليها الولايات المتحدة أربعين مليار دولار كل عام (مطلوب زيادتها) لكى تساعد بلاد العالم الفقير على النهوض بشعوبها وتحسين معيشتهم.

كل هذا ممكن ، ونحن نرى مثله فى صحيفة كبرى أيام الاثنين من كل أسبوع ،وفى مقالات أخرى يكتبها مؤرخ،وهى على كل حال شر لابد منه. ولكن ما آلمنى فعلا هو السعادة القصوى لاغلب الحاضرين الذين كانوا يمثلون فى تصورى الساذج ذخيرة لشعبنا فى هذه الايام السوداء، وضحكهم وتأييدهم لحديث هذا الشخص. **وكلهم يدعون انهم مكافحون تقدميون (واللا الكلمة دى اصبحت عيب؟!) وكلهم يجمعهم القول(أو الزعم)بأنهم من انصار المستضعفين الشرفاء فى بلدنا.**

وواصل السيد المولد بالحب للرأسمالية فى الحديث بالقول بأننا لم نأت لهذا المكان لنناقش مشاكلنا (التافهة؟) ولكننا حضرنا للنظر إلى جوهرة ثمينة(أى والله) من العلم والثقافة.. الخ.

واستمر الحوار على هذا المنوال إلى أن وصل إلى صديق عزيز صحفى وطنى مخلص فتساءل ببراءة اذا كان معنى ما قيل انه يجب عليه أن يغير طريقة تربية أولاده وسيبك من المبادئ وكل واحد يشوف أكل عيشه«لقد كان يسأل هؤلاء

بالحديث عنى بوصفى بما اتمنى لو كان حقيقة فى، ولكنه أنهى كلامه بالتساؤل عن «ايه اللى جرى للدكتور سمير النهاردة» ..وكأن كلامى يدل على أن قد اصبت بجنة عارضة.

وطلب الصديق مترجم الكتاب الكلمة وتحدث كثيرا عن أن اهل مصر محافظون جدا من«سبع آلاف سنة وانهم يجب أن يتغيروا والا سيدفنهم التاريخ..» ولكن ما حزنى بشدة هو حديثه الطويل ويفخر شديد عن انه «رغم ما كان يبدو عليه ، فقد :كان فى بدء شبابه أقل ماركسية ممن حوله من زملائه- وكأن الماركسية تهمة تبرأ منها بمقولته هذه- وشعرت أن القاعة قد سعدت واستراحت باعترافه.

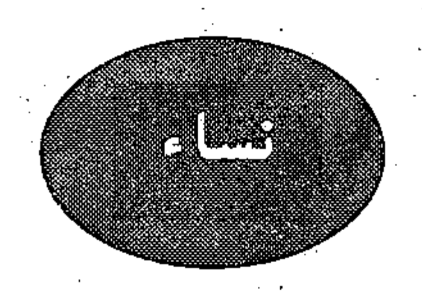
حاول مدير الجلسة أن ينهيها ، ولكنى أصررت على الكلام . وتحدثت عن سوء اختيار الكتاب ، فالفكر العالمى وحتى الأمريكى ملئ بأفضل منه مما يستحق الترجمة وذكرت بالذات كتب تشومسكى العديدة عن العالم الفقير ودور الولايات المتحدة فى افقاره.

ثم توجهت باللوم الغاضب لهذه «المودة» المنتشرة الآن بين المكافحين القدماء، بالتنكر للماركسية وقلت إن ماركس قد مات من زمان ومثل هذا الكلام لن يضيره ولكن من سوف يضار هو الشعوب الفقيرة التعسة التى ينبغى عليها أن تتسلح بكل سلاح ممكن خصوصا العلم فى كفاحها ضد مستغليها لتحسين حياتها فى هذه الايام التى اشتدت فيها هجمة الرأسمالية (خصوصا الأمريكية) عليها. وأن ماركس شئنا أو لم نشأ قد فعل بالعلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ما فعله داروين بالعلوم البيولوجية وما فعله نيوتن بالعلوم الطبيعية وبالرياضيات.

عند حضورى وزوجتى لمكان الاجتماع قوبلنا باستقبال ودى حميم . عند وداعنا ودعنا بشئ من التجاهل والبرود. وهمس فى أذنى أحد الموجودين «أنا الاستاذ الدكتور.. كنت أود أن أتحدث ،وكنت أريد أن أقول الكثير .. ولكنى لا أحب الحديث أمام أجهزة التسجيل فى هذه الأماكن».

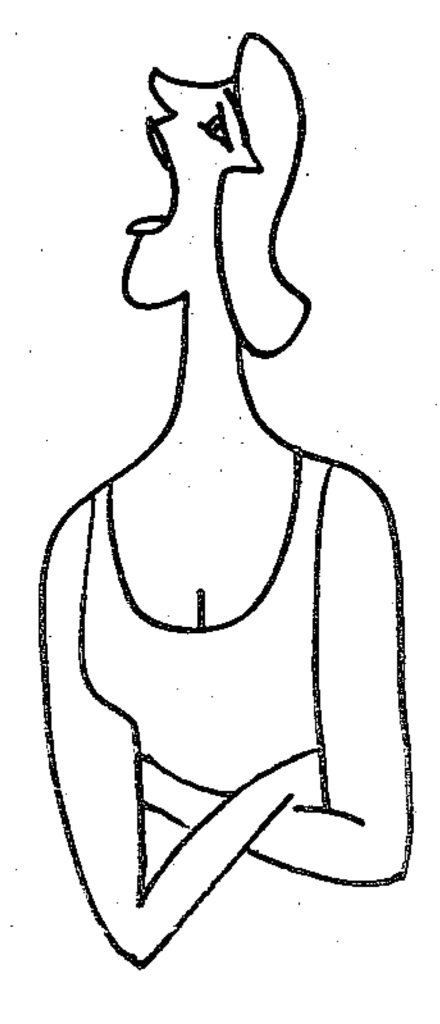
الزملاء الاعزاء المعتذرون عن ماضيهم السياسى والمنادون بانتهاء الايديولوجية والمتجاهلون لصراع الطبقات ،والمتخلفون عن الكفاح من أجل مستقبل افضل للبشرية .. وباختصار وبصراحة «المشتاقون».

عودوا إلى أهلكم .. والله [illegible]



حركة .. مع وقف التنفيذ

جيهان أبو زيد



حين يصل الضعف مداه فعلينا قبل أن نسقط في غيبوبة ما قبل الموت أن نسأل عن سبب المرض، قد يكون الداء في أجسادنا وربما يفيد العلاج وقد يكون الداء مظهراً متواضعاً من مظاهر انتكاسة كبرى.

فمؤكد أن التردي الذي يزداد يوماً بعد يوم في أوضاع النساء على كافة الأصعدة ليس بداء في أجسادهن . ومؤكد أن حلم تشكيل حركة نسائية لم يكن يوماً بعيدا بمثل هذا التحليق ، حتى أن مجرد النقاش يدفع بابتسامة بائسة على بعض الوجوه.

لكن **«توني كليف»** يرد اليأس تحليلاً منطقيا في كتابه المتميز (**النضال الطبقي وتحرر المرأة**)والذي صدر في مصر بعنوان (**نقد الحركة النسوانية**) ويكرس فصوله الخمس فيما بعد المقدمة لعرض ما حققته جهود وتنظيم النساء في الحركة الاشتراكية من نجاح وفشل في الفترة ما بين عام(١٨٦٠- ١٩٢٠) في كل من أمريكا وألمانيا وروسيا وفرنسا وبريطانيا.

وبين الاقتراب من تحليل المؤلف والابتعاد عند تتراوح آراء بعض المهتمات بقضايا المرأة.

مصالح وليست حركة

تقول عرب **لطفي** من مركز درسات المرأة (**معاً**).

حتى الآن لا توجد حركة نسائية لكن هناك مساحة مشتركة من المصالح يمكن أن تجمع النساء من طبقات مختلفة. وتعتقد بأنه لن يكون هناك حركة واحدة لكن يمكن أن توجد عدة حركات بتعبيرات أيديولوجية متنوعة تعمل معاً وتخلق مناطق توحد فيما بينها، لذلك فمن الخطأ أن نطلق تعبير قضية المرأة على عمومه لأن نفس القضية من منظور ليبرالي تختلف عنها من منظور ماركسي أو إسلامي مستنير.

وهذا منطقي لأن نساء **الطبقات الفقيرة تختلف مشاكلهن واحتياجاتهن تماماً عن نساء الطبقة الوسطى فعناصر تشكيل الوعي الانساني مختلفة تماماً في كلا المستويين.**

وفي فصله السادس عن العاملات الروسيات يتخذ **«توني كليف»** موقفاً شبيهاً حيث يقول مستشهداً بمقال لكاتبه ثورية (**كروبسكايا**) «إن البرجوازيات يدافعن عن حقوق المرأة الخاصة بهن. إنهم يقارن أنفسهن بالرجال دائما ويطالبن بحقوقهن من الرجال، وعندهن ينقسم المجتمع المعاصر إلى فئتين أساسيتين: الرجال والنساء، الرجال يملكون كل شئ ويحوزون كل الحقوق، والقضية اذن قضية مساواة في الحقوق.

أما عند العاملة تختلف القضية تماماً، فالنساء الواعيات سياسياً يرين المجتمع المعاصر منقسماً إلى طبقات . إن ما يجمع العاملة بالعامل أقوى بكثير مما يفرق بينهما حيث يوحد بينهما افتقارهما المشترك للحقوق وحاجاتهما المشتركة وظروفهما المشتركة.

بينما كان رد نساء الطبقة العاملة إزاء مطالب الحركة النسائية البرجوازية بأنهن: لم يعارضن قوانين الطلاق والفرص التعليمية أو المساواة القانونية والسياسية لجنسين ولكن.. رأين أن الحصول على حقوق النساء متوقف على الحصول على حقوق العمال بصفة عامة.. عند نساء الطبقة العاملة كانت مشكلات التضخم والبطالة والجوع أكثر إلحاحا بكثير من مسائل الطلاق والتعليم والوضع القانوني».

النزوع الإصلاحي

وتشير عرب **لطفي** بأن الحركات النسائية في أوروبا نشأت كحركات غير محافظة واستطاعت النجاح في تغيير القوانين ، وتعديل كثير من المفاهيم ،في حين أن **الحركة المصرية يغلب عليها من البداية نزوعها نحو المحافظة**ومن موقع المطالبة وبالتالي فالنزوع الاصلاحي واضح حيث تكون محاولات التغيير من قلب المؤسسة.

وترفض **نادية عبد الوهاب عضو مركز دراسات المرأة الجديدة** وصف الحركة النسائية المصرية بأنها محافظة فترى بأن الأشكال الموجودة حالياً متنوعة ما بين مجموعات محافظة تسعى للتغيير من خلال مناشدة المؤسسة الحالية ومجموعات أخرى تجاوزت الواقع من زمن بعيد وتسعى لمحاولة تثويره.

ثم تنتقل نادية إلى توصيف الحركة الحالية- أو ما يمكن أن تسمى حركة -فتقول بأن الحركة الموجودة حاليا تشبه تلك التي كانت موجودة مع مطلع هذا القرن التي يمكن أن نسميها **حركة**

تنوعية والتى عانت أيضا من عدم الاستجابة وعدم وجود قاعدة شعبية ، ولكن مع نشاط الحركة السياسية فى الشارع المصرى (ثورة ١٩) بدأ يظهر هناك صدى واسع لحركة التنوير، بل وحصلت على مكاسب هامة كحق التعليم وسفور الوجه ثم حق العمل.

أما الموجودة حاليا فهى حركة تنويرية مختلفة بسبب اختلاف برنامج التنوير فى مطلع هذا القرن عن الوقت الحالى ، فقد اختلفت الملامح عما كانت عليه وتطورت.

وبالتالى فحين تتزامن حركة التنوير مع ظرف سياسى واجتماعى يسمح لها بالالتقاء بجموع النساء، يصبح تأثيرها أكبر وقدرتها على التغيير أعمق ويمكنها أن تشكل حركة نسائية. لكن التساؤل الذى يطرح نفسه.. هل سيعطينا التاريخ فرصة ثانية مثلما حدث فى مطلع هذا القرن؟.

سؤال بنبرة يغلب عليها الشك تثيره **نادية عبد الوهاب**.

التمييز الايجابى

ثم تقدم توضيحاً لتوجه المنظمات النسائية الحالية إلى الطبقة الوسطى تحديداً، فتقول بأن بين هذه الطبقة من هم أكثر قدرة على نقل الوعى لغيرهم من الناس ولديهم آمال وطموحات ورغبة فى تعديل الأوضاع لمزيد من الانصاف والمساواة. وتشرح مقصدها من الانصاف قائلة: بأنه التمييز الايجابى لصالح النساء بمعنى السعى للحصول على مكاسب بنفس القدر الذى نسعى به للحصول على تمييز ايجابى لصالح المجموعات التى تعرضت للتمييز.

ونلمح رأى **تونى كليف** فى فصله الثانى عشر يقول:

«إن حركة تحرير المرأة إذ تفتقد لقاعدة من الطبقة العاملة المنظمة، وفى غياب نضال عمالى واسع تنزلق إلى المنحدر بسرعة حيث تختفى فى العلاقات الشخصية أو فى حالة قلة محظوظة فى الابداع أو العمل الاكاديمى وتتخلى عن أى محاولة لتغيير العالم الذى تأخذ بخناقه الأزمة.

ويتلاقى الاتجاهان فى الحركة النسوانية ، الانفصالى والاصلاحى، فالانفصاليات اللاتى يخترن الخروج من البنية الاجتماعية القائمة، يسعين لإقامة واحات محررة داخل النظام ذاته. أما الاصلاحيات فيتكيفن معه سعياً لاجراء تغيير فى النظام الرأسمالى يفسح مكاناً فى القمة لقلة من النساء».

شروط البقاء

وتضيف **ثريا عبد الرحمن** من مجموعة بنت الأرض:

بأنه من الصعب أن نملك رداً سريعاً حول وجود حركة من عدمه لكن الكثيرين يتفقون على وجود أشكال نسائية متعددة من شأنها تحت شروط معينة أن تخلق حركة .. هذه الأشكال ذاتها يجب بداية أن تملك الفاعلية لكى تكون مؤثرة فى الواقع ولها علاقة به.. وبالتالى سيكون لها القدرة على تغيير الأفكار والمفاهيم الرجعية وتنوير الواقع.هذا اذا ما امتلكت هذه المجموعات والاشكال القدرة على التمسك بشروط بقائها التى تفرضها هى وليست بالشروط التى تفرضها الظروف الحالية. والتى دفعت نسبة كبيرة من المجموعات الحالية إلى العمل برؤى مغايرة تماما للرؤى التى بدأت بها طريقها فكيف نعمل فى الواقع ونكون فاعلات بالشروط التى نفرضها نحن؟.

سؤال حاسم يلخص الأزمة حاولت افتتاحية العدد الثانى لنفس المجموعة الاجابة عنه عام ٨٥ حين قالت:إن الشرط الضرورى -الذى نراه- لنكون هذه التنظيمات ذات فاعلية هو أن تكون خاصة بالنساء وتحت قيادتهن وبشكل مستقل استقلالاً حقيقياً عن السيطرة الحكومية ذات الخبرات فى تفريغ المنظمات من أى مضمون.كذلك يجب عدم ربط الحركة النسائية بحركة حزبية محددة وحتى يتيسر للحركة استيعاب أوسع وأشمل جمهرة نسائية من العاملات والموظفات .

وفى موقع آخر تضيف بنت الأرض:

بأنه من الملاحظ أن الحركة النسائية- إن وجدت- مفتتة ومنقسمة وتشغلها الخلافات أكثر من إنشغالها فى أعمال وأنشطة -ولو جزئية- يكن التنسيق فيما بينها).

وتتفق وجهة نظر (المرأة الجديدة) لحد بعيد حيث تضيف افتتاحية العدد الثالث لنفس المجموعة قائلة: إن محاولة وضع برنامج نسائى مشترك ينظم الحركة النسائية المصرية هو مهمة تشترط أول ما تشترط الاستعداد للعمل المشترك الخالى من التعامل بشك مع الأطراف الأخرى والذى يفترض الرغبة الحقيقية عند كافة الأطراف فى الوصول إلى هدف مشترك كما يفترض قناعة عميقة بأهمية التنسيق معاً والعمل معاً بشكل عام، وبشكل خاص فى الفترة التى يتعاظم فيها المد الرجعى).

هواية الحكومة

وترى **هالة اسماعيل** من مجموعة بنت الأرض أن الاشكال الموجودة على الساحة علامة صحية ، هذه الأشكال يمكن أن تسفر عن حركة، ولكن احترفت الحكومة قتل الزهور انتقاماً من مقولة (دع مائة زهرة تتفتح) فالاشكال الموجودة كان يمكن أن تخلق تياراً شعبياً .. لكن كالعادة فرغت الأنشطة من مضمونها، واستبدل النشاط الكفاحى للمجموعات المختلفة بأنشطة حكومية ترد: نفس المضمون بعد أن أفرغته من محتواه ،وهكذا تكونت **اللجنة القومية.. والمجلس القومى.. وكل الأشكال الحكومية الشبيهة.**

وتضيف هالة إسماعيل بأن الاسلوب لم يكن بجديد أو مبتكر فهو نفس الوسيلة التى بها تم القضاء على مجلات الماستر وضربها فى بداية الثمانينات . وإن كان ضرب الماستر استغرق زمناً أطول مما استغرقه ضرب المجموعات النسائية التى كانت ما زالت تحاول مد جذورها فى أرض الواقع.

ثم تنتقل هالة إلى المجموعات الموجودة حالياً لتؤكد أنها تعبر عن أزمة المثقفات فى الواقع وليست تعبيراً عن أزمة النساء فى كل الطبقات. فهى جزء من أزمة البرجوازية الوسطى. وهو ما لا يعد عيباً أو قصوراً لكنه غير كاف للحديث عن حركة نسائية الآن . فالحركة مرتبطة بنهوض المجتمع كله ووجود أفكار تنويرية بصفة عامة.

الفردية والتماثل

ومزيد من التفسير يقدمه **تونى كليف** فى فصله الثانى عشر بعنوان(**الجذور الطبقية للحركة النسائية**) فيقول إن البرجوازية الصغيرة الجديدة تكمن فى التطلع إلى مستقبل مهنى،وحين تكون هناك إمكانية للحراك إلى أعلى تتركز آمال من لا ثروة لهم على التقدم الفردى وليس على العمل الجماعى.

وعلى العكس من ذلك تركز مواقف الطبقة العاملة على التماثل حيث مكانة الفرد يحددها سلفاً تراث تحدده الطبقة التى ولد منها فينظم العامل إلى منظمات - نقابات ليحسن وضعه من خلال الجماعة التى ينتمى إليها . بينما ينظم رجال نساء الطبقة الوسطى الجديدة إلى جماعات بهدف تدعيم مكانتهم الفردية كوسيلة لتعزيز وتحسين صلاتهم المهنية.





لبلبة ونور الشريف

فيلم «ليلة ساخنة» لعاطف الطيب

ميلودراما واقعية

ترى الأشجار ولا ترى الغابة!





ما الذى يجعل تلك التجربة السينمائية، ذات الطابع الخاص فى شكلها : تستهوى العديد من فنانى السينما المعاصرة فى الفترة الأخيرة، لكى يقدموا عليها التنويعات واحداً بعد الآخر،وكأنها لحن ترى يسيطر على وجدانهم، ويلح عليهم أن يعزفوا نغماته من جديد؟.

إنها تلك التجربة التى يحاول بها الفنان أن يسجل بين بداية الفيلم ونهايته يوماً واحداً من حياة أبطاله وشخصياته، قد يبدو للوهلة الأولى يوماً عادياً مثل غيره من الأيام، لكنه يكشف كلما مضى فى ساعات ليله ونهاره عن حقائق كنا نعبر أمامها دون أن نعيرها اهتماما، لأنها أصبحت مألوفة سائدة ، فإذا بالاكتشاف يسفر عن أن هذا **المألوف والسائد لا يجب أن يظل على حاله، لأنه يحيل الحياة كلها إلى كابوس مرعب**، أو بالأحرى إلى يوم واحد متصل، وليلة لا تنتهى، تجثم فيها الآلام والأحزان فوق الصدور.

سؤال واحد قد تجد له العديد من الاجابات ، التى تتراوح بين البحث عن«شكل»

مضمون هذا الواقع الذى تحتشد فيه التناقضات على نحو يكاد أن يستعصى على الفهم، فكيف يصبح من الممكن تغييره؟ وربما كان لفيلم «**البحث عن سيد مرزوق**» (١٩٩١) **لداود عبد السيد** الفضل فى اجتذاب صناع الافلام المعاصرة للعودة من جديد إلى هذه التجربة الفنية ، التى لم تتطرق إليها السينما المصرية فى الأيام الخوالى إلا مرتين: الأولى فى «**حياة أو موت**» (١٩٥٤) **لكمال الشيخ**، والثانية «**بين السماء والأرض**» (١٩٥٩) **لصلاح أبو سيف** ، وهما التجربتان اللتان تجسدان طرفى المعالجة الفنية، بين التلاعب بالشكل والأدوات السينمائية لتحقيق القدر الأكبر من الإثارة والتشويق ، وبين التأكيد على المضمون الذى يجمع بين مجموعة من البشر، يمثلون الشرائح الاجتماعية المختلفة والمتصارعة ، ليضعهم فى مواجهة مأزق واحد مشترك، ومن اختلاف ردود الأفعال وتباينها تستطيع أن تلمس الموقف السياسى- بالمعنى الأشمل للكلمة - لكل هذه الشرائح تجاه اللحظة الحاضرة.

لكن ما أفضى إليه «**البحث عن سيد مرزوق**» جاء مختلفا تماما عن تلك التجارب الجنينية الأولى، وهو الاختلاف الذى ترك أثراً كبيراً عن أفلام مثل «**أرض الأحلام**» (١٩٩٣) **لداود عبد السيد** أيضا، **ويوم حار جداً** (١٩٩٥) **لمحمد خان**، وأخيرا «**ليلة ساخنة**» **لعاطف الطيب**، ففى هذه الأفلام الأخيرة جميعها تجد رحلة للبحث - بالمعنى الحرفى والرمزى معاً- تقوم بها الشخصيات الرئيسية فى الفيلم ،والتى تجد نفسها فى لحظة مواجهة مفاجئة مع الواقع، تعيد فيها- رغماً عنها- اكتشافه واكتشاف ذاتها فى آن واحد ، ويالـه من اكتشاف مرير، حين تتبدد الأوهام التى تتعلق بها، بأن من الممكن لنا أن نقيم حول أنفسنا أسواراً عالية تحمينا من الخطر، فإذا بالتيار الجارف يقتلع كل منا فى طريقه ولا يبدو أمامنا من طريق إلا مصارعة الأمواج المتلاطمة ، فهل ترانا ننجح فى أن نطفو حتى نصل إلى بر الأمان، أم أن المصير هو الاستقرار غرقى فى أعماق الطوفان؟!.

الهموم الصغيرة الكبيرة

تلك هى الحالة من القلق العميق الذى يسيطر عليك وأنت تعيش مع بطلى **ليلة ساخنة تجربتهما القاسية ، بين ظهر اليوم الأخير من العام، وشروق اليوم التالى وفجر العام الجديد، فلا تدرى إن كانت هذه النهاية تحمل بصيصا من الأمل ، أم أن الدائرة سوف تدور فى دورتها الدائمة تزداد حلقاتها إحكاما على أرواحنا وعقولنا.**

يلتقط الفيلم بطليه من بين زحام البشر العاديين، أصحاب الهموم الصغيرة وإن كانت هموماً هائلة بالمقارنة مع قدراتهم المتواضعة، فتلك هى **حورية (لبلبة)** التى تعيش فى حى الفجالة المزدحم بالبشر، نعرف مع سطور الحوار الأولى أنها اضطرت للعمل فى الدعارة الرخيصة زمناً قصيراً ، لكى تنفق على شقيقتها الصغيرة بعد موت الأب، لكنها اختارت منذ فترة أن تبحث لنفسها عن عمل شريف لا يكاد أن يقيم أودها، وها هى تسير فى الشوارع ضائعة فى الفوضى العارمة، حتى أنها تكاد أن تقع تحت عجلات سيارة **سيد (نور الشريف)**، سائق التاكسى، يتبادلان عبارات الاعتذار التى سرعان ما تتحول إلى تبادل الاتهامات الصاخبة، وكأنهما يفرغان عدوانيتهما المكبوتة تحت ظروف القهر اليومى بكل تفاصيله الصغيرة، وعندما يمضى سيد إلى حال سبيله نعرف أنه يسكن فى حى الشرابية ، ويعول إبناً يعانى من التخلف العقلى، ويرعى المرأة العجوز أم زوجته التى ماتت منذ فترة وتركته وحيداً أمام مصاعب الحياة.

وسوف يظل الفيلم يصنع توازياً بين كل من بطليه **حورية وسيد** ، فكل منها يؤجل أحلامه ويتناسى ذاته، مضحياً بها من أجل أسرته الصغيرة، قد تسير به الحياة بصعوبة بالغة، لكنه يحاول أن يوفر لقمة العيش له ولعائلته ، إلا أن المأساة الصغيرة الكبيرة تأتى عندما يبدو أن كلا منهما مطالب بتدبير مبلغ ضئيل لا يستطيعان توفيره ، فمنزل **حورية** المتهدم على وشك الانهيار، لذلك فإنها تحتاج لثلمائة جنيه وإلا أصبحت مهددة وشقيقتها بأن يكونا بلا مأوى، بينما تسقط حماة سيد مريضة ، ويكون مطلوبا منه أن يدفع مبلغاً مماثلا ثمناً لأدوية العلاج فى مستشفى حكومى.

ويأتى الحل إلى حورية عندما يعرض عليها **لمعى (محمد شرف)**- زميلها فى العمل- أن تذهب معه حتى تقوم على «خدمة» بعض الساهرين فى ليلة رأس السنة ، بينما يكون على سيد أن يمضى ليلتقط الزبائن بسيارته لعله يستطيع أن يجمع بعض المال القليل الذى ينقذه من ورطته، لكنه يمضى من خيبة أمل إلى أخرى، يتجهم له الحظ تارة عندما يركب معه رجل **(حسن الديب)** يصحب عائلة كبيرة ، لكن الرجل «المناكف» يصطنع مع سيد مشاجرة عند وصوله إلى غايته، فيبدو بطلنا ضحية وسط كتلة هائلة من البشر الذين يفرغون فيه عدوانيتهم ، لكن الحظ يبتسم له تارة أخرى عندما يظهر رجل مرح **(محمد متولى)** يطلب منه توصيله إلى الأسكندرية مقابل أجر كبير ، لولا أنه يقابل بعد عدة أمتار صديقا مسافراً فى نفس الطريق ، فيترك سيد يجتر آلام الحلم المجهض القصير.

ولن يكون الحال أفضل مع حورية ، التى يتأكد لها صدق ظنونها وشكوكها، فإذا بزميلها لمعى يقودها إلى سهرة ماجنة فوق عوامة يطلب فيها الساهرون منها أن ترقص، كما يحاول زقزوق(**حسن الأسمر**) اغتصابها بالقوة، وعندما تبدى رفضاً ينزع من رقبتها سلسلتها الذهبية المتواضعة ، ويلقى بالفتاة إلى الشارع، لكى تلتقى مع سيد من جديد ، فتطلب منه الذهاب إلى قسم الشرطة، حيث تكتشف أنها سوف تقع تحت طائلة الاتهام ، لتعود وترجو سيد أن يحاول معها العثور على «الرجل الكبير» صاحب سهرتها المشئومة والذى تتوسم فيه الطيبة، لعله يرد لها سلسلتها الذهبية ويعطيها أجر ليلتها.

ضوء الميلودراما وظلالها

ربما كان علينا أن نفهم على نحو واضح الدافع الواقعى الذى يجعل سيد يقبل هذه المهمة، فربما كان الأكثر اقترابا من الواقع هو أن يرفض أن ينسى أزمته أو يتناساها من أجل حورية، ففى هذا العالم الذى تبدو فيه الأزمة وهى تخنق الجميع. لا يجد الانسان أية فرصة إلا للبحث عن خلاص نفسه. لكن هكذا رأى فيلم «**ليلة ساخنة**» أن يضفى قدراً من النبل الميلودرامى على شخصية البطل، الذى تراه وهو يصحب ابنه المتخلف- بكل ما يثيره من مشكلات- طوال تلك الليلة بأحداثها الصاخبة، وكأن سيد أرجأ حل مشكلاته حتى ينقذ حورية من ورطتها، وهى

الميلودراما التى جمعتهما بالصدفة مرتين بين ساعات النهار والليل خلال يوم واحد، لكنها، الميلودراما التى تتسلل إلى الفيلم مرة بعد أخرى، أحيانا تضفي عليه قدراً من العاطفية التى تعمق من أزمة البطلين وتزيد من تعاطفك معهما (فحتى الطفل المتخلف سوف يصبح أحياناً مصدراً للبهجة وإشارة ذكية إلى «أسرة صغيرة» يمكن أن تنشأ بين سيد وحورية) ، لكن الميلودراما كانت تمضى بالفيلم فى أحيان أخرى إلى استطرادات تبعده ، كثيرا عن هدفه ومقصده.

وقد يعود اضطراب هذه المعالجة الميلودرامية إلى أن سيناريو الفيلم قد تنقل بين **رفيق الصبان** (وحوار - **محمد أشرف**) تارة، وتارة أخرى إلى **بشير الديك** ، خلال المرحلة الطويلة التى استغرقها انتاج الفيلم بين الاستمرار والتوقف ، لكن الحقيقة أن جذور الميلودراما تعود إلى رؤية أكثر عمقاً لدى المخرج الراحل **عاطف الطيب** ، فقد كانت هى الأسلوب الأثير، فى أفلامه ، يستخدمها لاقترابها من الجماهير التى عاشت طويلا على تراث عريق من الميلودراما السينمائية، كما يستخدمها أيضا- ولعل البداية في هذا الطريق جاءت مع الأفلام التى كتبها وأخرجها **بشير الديك** «**الطوفان**» (١٩٨٥)، وسكة سفر (١٩٨٧) -لأن الواقع يبدو عنده أقسى من أى مليودراما.

لا تستغرب إذن أن يسير الفيلم فى اتجاه الجمع بين البطلين وقد جاء كل منهما من طريق، لكى يسيرا معا فى اكتشاف هذا الواقع الميلودرامي الصاخب، يزيد من صخبه اختيار صناع الفيلم أن تدور الأحداث خلال ليلة رأس السنة . فاذا بالعالم كله يلهو وهما وحدهما يعانيان من المرارة وخيبة الأمل (وذلك ملمح ميلودرامي متعمد ومتعسف يحتاج إلى وقفة من التأمل)، كما أن الفيلم يحاول أيضا أن يقول كل شئ ، فلا يفوته أن يشير لانتشار الارهاب والمخدرات- وارتباطهما معاً- فيجسدهما من خلال الرجل الغامض كامل البنهاري (**سيد زيان**) الذى يستقل سيارة سيد- وحورية- مرتين فى بداية الليلة ونهايتها، وإن كان سوف يقودهما إلى مغامرات مثيرة، تحتشد بالمطاردات والمعارك وتبادل اطلاق الرصاص، إلا أنه يحمل اليهما أيضا تلك «النهاية السعيدة» عندما يلقى مصرعه خارج السيارة ، وقد ترك بداخلها حقيبة تعج بالأموال ، يفكر سيد أن يقوم بتسليمها إلى الشرطة راضيا بأن يفوزا منها بنصيبهما من المكافأة ، وتحاول أن تمنعه حورية التى نعلم أن لها خبرة سابقة مع الشرطة، حين ذهبت إليها شاكية فإذا بظلال الاتهام تحوم حولها، وبالفعل فإن السلطات تلقي القبض على سيد وتضع يديه فى الأغلال لأنها تراه متهماً بالقتل(وفى إشارة ذكية نرى أصابع سيد وهى مطلخة بالسواد رغماً عنه خلال مراحل التحقيق واجزاء «الفيش والتشبيه»، فلا يكون أمام حورية إلا أن تخفى المال وتمضى ، على أمل أن تعود إلى سيد حريته بعد أيام، لعل المستقبل يحمل لهما فى طياته أياما أكثر جمالا ، وإن كان من المؤكد أنها لن تكون أكثر عدلاً ، اذا ما ظلت الظروف على حالها.

بين الميلودراما والواقعية

بهذا المزيج المتجانس أحيانا، والمتنافر أحيانا أخرى ، بين النزعتين الميلودرامية والواقعية، يحاول فيلم «**ليلة ساخنة**» أن يقدم لك من خلال البطلين المهزومين صورة من حياة البؤساء والمقهورين، فى ظل الطوفان الاجتماعى الجارف ، ولا يفوته أن يضيف إلى لوحته الطموح تفاصيل قد تراها ثانوية . إلا أنه يراها تضفى على رؤيته الاجتماعية عمقاً وثراء، بدءاً من السائق صديق(**سعيد طرابيك**) صديق البطل الذى يدفن همومه في المخدرات . ويمد في بداية «ليلة ساخنة» يد المساعدة إلى سيد ببعض جنيهات قليلة ، يردها له بطلنا فى فجر الصباح التالى عندما ينتهى صديق نفسه خلف أسوار التخشيبة (والفقراء البؤساء وحدهم ينتهون إلى هذا المصير بينما يظل الجناة الحقيقيون ومرتكبو الجرائم الفادحة يتمتعون بالحرية . وكما انك ترى ذلك المجنون (**حجاج عبد العظيم**) ، الذى يقف متطوعاً لينظم المرور في هيستريا واضحة، ويهذى بكلمات تفصح عن اختناقه من الزحام الذى لا يترك للبشر فرصة إلا الهرب من الواقع عن طريق الجنون . وتلك الممرضة المستغلة(**سلوى عثمان**) التى تتاجر فى الأدوية وتهدد سيد بعدم علاج حماته مما يضطره للاذعان إلى طلباتها. وفتى موقف السيارات (**أحمد السقا**) خريج الجامعة العاطل الذى ارتضى بهذا العمل لأنه الفرصة الوحيدة ، كما أن هناك أيضا الجارة عواطف(**سناء يونس**) العانس التى تتملق سيد طمعاً فى الزواج منه، ناهيك عن الشبان اللاهين الذين يطاردون سيد وحورية فى عبث مجنون ، حتى أنهم ينتهون إلى معركة معهما يختلط فيها الجد بالهزل، على النحو المعهود فى السينما المصرية.

لكن هذه الشخصيات -التى لا تستطيع أن تنكر جذورها الواقعية - تبقى متجاورة جنبا إلى جنب فى«ليلة ساخنة» ، لا يؤدى تجاورها حتى إلى التراكم الميلودرامى الذى ينبغى أن يتصاعد بالأحداث لكى يصل إلى ذروتها ، فكل مهمة هذه الشخصيات -التى يمر عليها الفيلم عابراً دون أن يتأملها لحظة واحدة- هو أن تكمل اللوحة التى أرادها صناع الفيلم تعبيراً عن المجتمع كله،لذلك فإن التصاعد الدرامى يبقى مرهوناً بتلك التوابل التجارية التقليدية ، سواء عن طريق «الخناقات» السينمائية، أو من خلال مطاردات السيارات التى بدت هزيلة فى تنفيذها، يستخدم فيها المخرج أسلوب الحركة السريعة المهتزة، التى تذكرك على نحو ما بالافلام الكوميدية الصامتة!.

إن جوهر التناقض فى «ليلة ساخنة» هو التناقض الذى كان يطارد الظهور فى المرحلة القصيرة- والعميقة- لأفلام الراحل **عاطف الطيب** ،وهو أيضا التناقض الذى ينبع من رغبة مزدوجة -ونبيلة- فى تحقيق سينما ذات انتماء اجتماعى وسياسى أصيل، لكنها أيضا لا تدير ظهرها للجمهور- ولا تترفع عنه، بل على العكس **كان حلم عاطف الطيب الذى استحوذ عليه هو أن يصنع سينما تجارية ناجحة وواقعية أصيلة فى آن واحد** ،ولعل ذلك هو أكثر الأحلام طموحاً داخل صناعة وتجارة السينما المصرية ، لكن التناقض الحقيقى ينبع من عدم **امتلاك الفنان السينمائى للوعى السياسى والجمالى الذى يجعله قادراً على التوفيق- وليس التلفيق- بين النزعتين الواقعية والميلودرامية**، وهو التوفيق الذي يفرضه أحيانا الذوق السائد لدي الجمهور ، الذى تربى على مسرح الدم والدموع (باستخدام تعبير الدكتور **علي الراعي** ، الذي يعود إليه الفضل في القاء الضوء علي الجوانب الايجابية للميلودراما) ، كما تربي علي سينما حسن الامام، بل ربما كان الواقع نفسه يفرض هذا المناخ الميلودرامى ؛ في مناخ لا يشعر فيه المراطن بالشعور الحقيقى للمواطنة ، ويتبدد فيه الاحساس بالأمان تجاه الحاضر والمستقبل.

وبين الواقعية والميلودراما ، ظل فيلم «**ليلة ساخنة**» يمضى محاولاً أن يعثر على هذه الصيغة التوفيقية ، التى تستطيع أن تلمس ما انتهت إليه مجسدا على شريط الصوت كما كان يفضله **عاطف الطيب** ،

مزيجا مختلطا من المؤثرات الصوتية القادمة من ضوضاء الشارع ،وعشرات من شذرات الأغنيات التى تأتى فى كل مرة من مصدر واقعى مختلف،وتبدو- أحيانا- كأنها تعلق بطرف خفى على الأحداث ، فهى تارة تبعث على السخرية المريرة عندما تسمع فى النوادى الليلية أغنيات عن المعاناة والألم(!) ،كما تبعث تارة أخرى نوعا من الشجن، مثل مقطع من أغنية **الاطلال لأم كلثوم** : «يا حبيبى كل شئ بقضاء »،تعبيرا عن تلك الأمواج المتلاحقة التى تأخذ البطل إلى حيث لا يدرى،وتأتى أخيرا على شريط الصوت موسيقى **مودى الإمام** ،التى تتراوح بدورها بين «الميكى ماوسية» الساذجة ، والاستخدام الناضج على تنويع بعيد لمقطع أغنية «الأطلال» ، فأنت لا تدرى فى النهاية إن كان مثل ذلك الخليط الصوتى يصنع وحدة واحدة، أم أنه يبقى متنافراً على نحو مقصود، ليعبر عن التيار المشوش والمضطرب الذى نسبح فيه.

بطلان وسط الوحوش الآدمية

من هذا التنافر ينبع أحياناً جمال أسلوب **عاطف الطيب**، لكن منه أيضا تعانى الرؤية الجمالية والسياسية من القصور . ففى التنافر فى ألوان «التيترات» الحمراء على أرضية سوداء، ينذرك الفيلم بأنك سوف تشهد تجربة قاسية،وفى التنافر بين الشخصيات التى أتت كل منها من طريق ،وتسير كل منها فى درب ، كأنه لا يجمعها وحدة واحدة ، تلمس ذلك الواقع المضطرب الذى نعيش فيه (خاصة وأن اختيار الممثلين وادارتهم كانت دائما هى أقوى الجوانب الفنية عند **عاطف الطيب**) ،فى تنافر المنازل القديمة المهدمة من جانب ،والعمارات والنوادى الليلية من جانب آخر، تدرك ذلك الخطر الاجتماعى الذى يهدد الوطن(ولقد كانت تلك البيوت المتداعية التى يصورها عاطف الطيب من خلال زوايا ضيقة تعبيرا عن الأزمة التى تحاصر أبطاله وتختنقهم خنقاً) ،كما أنك لن تنسى ذلك المشهد الواقعى والرمزى فى آن واحد ، عندما يهرب سيد مع حورية فى سيارته من مطاردة الشبان الأثرياء ، المستهترين ، ليجد نفسه وقد دخل فى طريق يبدو مسدودا -بالمعنى الحرفى المجازى- يحتشد فيه مئات البشر الذين يستمعون إلى خطاب دينى متزمت يتوعد بالويل والثبور من

لبلبة ومحمد شرف

التفسخ المنتشر فى ليلة رأس السنة ، وكأنه الوجه الآخر للحياة التى باتت -كما يقول عنها سيد- موزعة بين من يدوسون على البشر بأموالهم ،ومن يخنقون الناس بمواعظهم.

إنه التنافر الواقعى والميلودرامى فى آن واحدا ،فالميلودراما كما يصورها فيلم «ليلة ساخنة» تكمن تحت سطح هذا الواقع،ولتتأمل وجه سيد فى البداية مفعماً بالحيوية ، ليكتسى فى النهاية بالتعب والحزن والجروح ، كما يمكنك أن تتأمل حورية فى زينتها الكاملة وهى تبدأ رحلتها بينما تنتهى والدموع تنسال على خديها ، لتدرك أن الميلودراما **تتفجر من الأزمة الواقعية التى يعيشها البطلان** فمن خلال هذه الميلودراما يحاول **عاطف الطيب** أن يثير بداخلك التعاطف مع بطليه ، وأنت لا تملك حقاً إلا أن تبدى تجاههما قدراً هائلاً من تلك المشاعر الأسيانة ، فما يزيد من عمق المأساة ضآلة الحلم الذى يحلمان به. بينما الجميع يبذرون المال تبذيراً ، وما يضفى عليها قدراً أكبر من السخونة عنصر المصادفة فى اللقاء، مرتين بين البطلين ،وعنصر المفاجأة الذى يجعل حورية تتصور للحظات أن زميلها لمعى يقدم لها عرضا بالزواج ، فإذا به يسفر عن وجه قواد خسيس، وهى المفاجأة ذاتها التى يستغلها الفيلم عندما يتسلل الطفل من السيارة ، فتذهب حورية للبحث عنه، مما يجعل سيد يتصور للحظة أنها سوف تقوم باختطافه. غير أنها تعود معه بينما تتصاعد الموسيقى لتزيد المشاعر الجارفة ، مثلما يتردد آذان الفجر بينما

يجلس البطلان أمام حقيبة المال حائرين وقد أخذت الصدمة بألبابهما ،ولتتأمل الكاميرا بهدوء، حائط شقة حورية وقد تشقق عنها الطلاء ، بينما الصور القديمة للأب الراحل تتطلع من داخل اطاراتها القديمة إلى الواقع الحى فى سكون لا يخلو من الآسى.

ذلك هو الجانب الايجابى من ميلودراما عاطف الطيب فى «ليلة ساخنة» ،وهو جانب افتقدناه كثيرا فى بعض أفلامه فى المرحلة الأخيرة. لكن جانبا سلبياً من هذه الرؤية الميلودرامية ظل يطل برأسه بين الحين والآخر، حين يبدو البطلان وحيدين فى هذا العالم الشائع ، وحدهما يتمتعان ربعانيان بالنبل من الفقر والقهر، بينما الجميع حولهما يظهرون كأنهم أشباح كابوسية قاسية ، أو وحوش آدمية بلا مشاعر، فتلك الرؤية الميلودرامية تنزع عن فيلم «ليلة ساخنة» جوهره الواقعى، عندما تنسى أن **الواقعية الصادقة هى التى تجعلك ترى فى الشخصيات الأخرى جميعها تنويعات على القهر ، قد يتبادلون العدوانية أحيانا لكنها العدوانية التى تنبع من عدم تحقيق ذواتهم** . فالمرضة المستغلة ، أو زبون التاكسى صاحب العائلة المشاكس ،وحتى لمعى مشروع القواد، ليسوا إلا بشراً فى سياق ينفى عنهم انسانيتهم ، تماما كما كانت حورية تمارس الدعارة فى فترة سابقة من حياتها، وإذا كانت اليوم قد اكتشفت فى ذاتها موطن النبل، كما يبدو سيد فارسا شهماً، فإن النبل والشهامة ليستا حكراً عليهما، إلا من خلال رؤية ميلودرامية تميل بطبيعتها إلى اختزال العالم إلى صراع بين الأبيض والأسود ،وقد تكون هذه الميلودرامية قادرة على مغازلة المشاعر، لكن قدراً أكبر من الواقعية يجعل من مأساة البطلين جزءاً من سياق كامل، وامتداداً لتنويعات عديدة من المآسى الصغيرة فى حياة الشخصيات الأخرى، وتلك الواقعية كانت هى الوسيلة لأن يتسم فيلم ليلة ساخنة بالدفء الحميم الذى لا يخاطب المشاعر وحدها، وإنما يخاطب أيضا العقل والوجدان، **فالميلودراما قد ترفع من شأن الأبطال، لكن الواقعية توجه أصابع الاتهام للسياق الذى صنع مآساتهم. والميلودراما قد ترى الاشجار، لكن الواقعية وحدها هى القادرة على أن تجعلنا ترى الغابة.**



الاعلام المصرى.. هل بدأ عصر الخصخصة!

أعلن وزير الاعلام المصرى فى باريس تدشينه لأول «كابل» ينقل قناة فضائية مصرية إلى المشاهدين فى فرنسا .. حدث هذا فى الشهر الماضى ، وأقام وزير الاعلام المصرى حفلا كبيرا بهذه المناسبة، وكانت سعادة الكثيرين غامرة .واولهم السيد الوزير ، لأن القناة الفضائية المصرية هى أول قناة عربية تسمح لها الهيئة الفرنسية المسئولة عن الكوابل بالنفاذ إلى الجمهور الذى يعيش فى فرنسا، وهو جمهور عربى أساساً حصل جزء منه على الجنسية الفرنسية وينتظر الجزء الثانى دوره. وأوضحت التقارير الصحفية التى تناولت هذا الحدث إن الوزير قال في الاحتفال إن القناة المصرية ستكون قناة كل العرب فى باريس.

بينما أعلن المسئول الفرنسى عن الكوابل أنه سعيد لأن القناة المصرية أفلحت مبدئيا فى اجتذاب جمهور سعى إلى الاشتراك فيها ودفع الاشتراك فعلا ، وإن كانت سعادة هذا المسئول هى جزء من سعادة غمرت غيره من المسئولين الفرنسيين لأن وصول القناة المصرية التى وصفوها بأنها (متوازنة) إلى هناك ليس إلا تتويجاً لخطوات كثيرة سبقتها بداية بقيام فرنسا بتصنيع القمر الصناعى المصرى الذى سوف يطلق فى بداية عام ١٩٩٧ ، من خلال الصاروخ الفرنسى «أريان» . أما مدينة الانتاج الإعلامى الجديدة فى ٦ أكتوبر فقد صممها فرنسيون وقد طلب الوزير من بيت خبرة فرنسى كبير المشاركة فى التخطيط لاستثمار المدينة الجديدة أفضل استثمار من خلال شركة مشتركة مصرية فرنسية..

ومن المعروف أن المدينة الاعلامية الجديدة تقع على مساحة ٢ مليون متر مربع فى ٦ أكتوبر .يتكلف انشاؤها ٨٥٠ مليون دولارو ينتهى العمل فى جميع مراحلها عام ١٩٩٩ وتشمل مجمع ستديوهات به ١٣ استديو، وعشرة اماكن مفتوحة للتصوير يمثل كل منها طرازاً معيناً لعصر من العصور التى مرت بها مصر . بالاضافة لمسرح مغلق يخدم حفلات التلفزيون ومسرحياته ومسرح مكشوف يسع ١٥٠٠ مشاهد، ومعمل للتحميض والطبع للأفلام التى ينتجها التلفزيون (أو ينتجها غيره) وكذلك معامل للصوت والمكساج.

أهم ما فى هذا الموضوع هو أن إدارة هذه المدينة التى يفتتح الرئيس المرحلة الثانية لها فى عيد الاعلاميين ستكون- من خلال **شركة استثمارية** يشارك فيها اتحاد الاذاعة والتلفزيون- بنسبة لم تحدد بعد- ويشارك فيها آخرون ، شركات بالطبع وليس افراد. ومعنى هذا ان الاعلام المصرى بدأ أول خطوات طريقه إلى الخصخصة وحيث لابد وأن تتبع هذه الخطوة خطوات أخرى ، فاذا علمنا أن مشروع القمر الصناعى المصرى سيطرح للاكتتاب هو الآخر.. وأن التلفزيون سمح منذ سنوات بنفاذ شركات الانتاج الخاصة إلى البرامج، وحيث أصبح الكثير من البرامج انتاجاً خاصاً تابعاً لشركة أو وكالة من وكالات الاعلان، ثم بدأ زحف الخصخصة يصل إلى المسلسلات التى ينتجها التلفزيون نفسه من خلال نظام المنتج المنفذ الذى يأتى من خارج التلفزيون ويأخذ المسلسل مقاولة،وبالتالى يتقلص بالتدريج دور الجهاز نفسه الانتاجى .. فمن المنطقى فى اطار هذه الخطوات قبول مبدأ القنوات الخاصة الذى رفضه مرارا ،وخاصة وزير الاعلام الذى أعلن مراراً وتكراراً ، أنه لن يسمح لأحد باختراق السيادة الاعلامية للدولة المصرية.

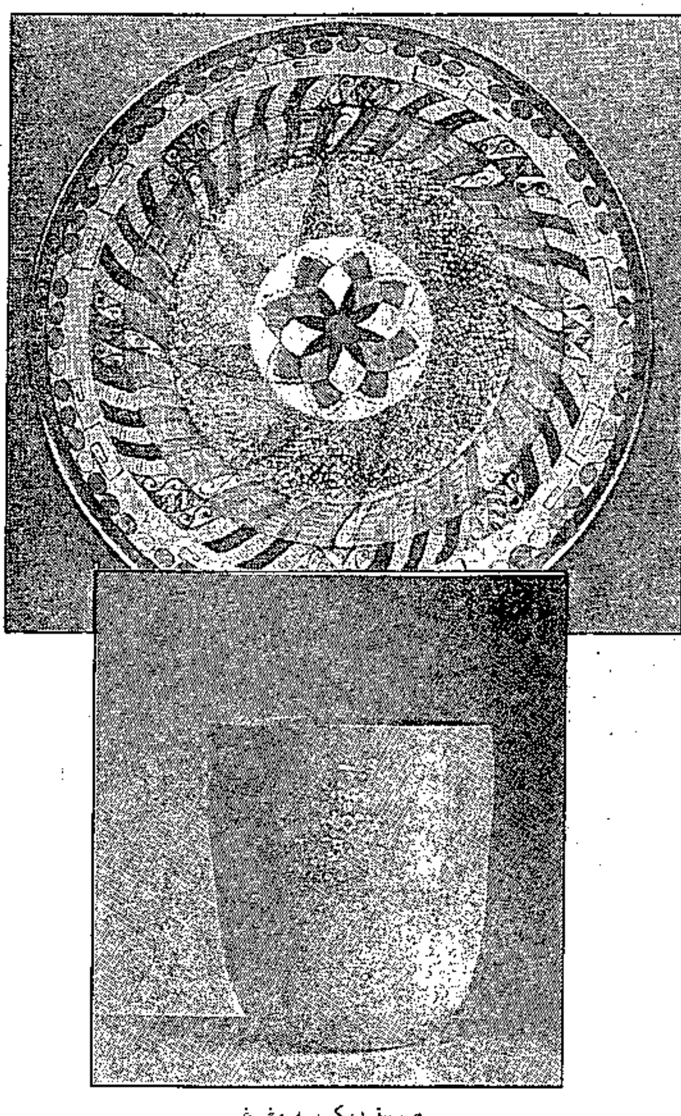
..لكن ،ومن خلال التغييرات الكثيرة السريعة المتلاحقة تبدو هذه المقولة محتاجة لمراجعة لأسباب عديدة. أهمها أن كثيرا مما يعرض على شاشات التلفزيون فى مصر يجعلنا نتساءل عن المسيطر على مقدرات هذا الجهاز.. كما أن الكثير مما يأتى من خارجه يدفعنا لطرح هذا السؤال أيضا.والحديث عن حدود الاختراق الداخلى والخارجى لجهاز يؤثر على غالبية المصريين.. وفى اطار هذه الرؤية قد تصبح البرامج الاخبارية والنشرات هى القلعة الوحيدة أمام (سيادة الدولة الاعلامية) لاغلاقها أمام قطار الخصخصة الغاشم، لأنه من المستحيل أن تحارب الحكومة، ويحارب وزير الاعلام من أجل سيادة فى ظل سياسة تحيل كل شئ إلى وزارة قطاع الأعمال المنوط بها تأجير وبيع كل مؤسسات الدولة. وأيضا من المستحيل أن يسعى الوزير لسيادة اعلامية فى وسط مناخ لا يحترم حرية الاعلام.. ولا الابداع ، وبرامج تعادى الثقافة .. وترفع مسدساتها فى وجه العلم.

ماجدة موريس

فن تشكيلى

بينالى الخزف الدولى الثالث بين شقى الرحى

«الآنية.. أوالتجريب»



الفنانة الايطالية باتيرشيا

صورة ديكوبيه مفرغ للآنية الخزفية عمل الفنان السويدى بيرهامرز

فاطمة اسماعيل

فن الخزف من اقدم الفنون التى عرفها الإنسان منذ العصر الحجرى وحتى الآن ، تطور بتطور العصور، واختلف باختلاف ثقافاتها. ورغم عراقة مصر في هذا الفن وتفردها فى وضع اللون ودرجاته وخاصة اللون(التركواز) الذى برع فيه الفراعنة، وقام الغرب بعمل دراسات مكثفة من أجل الوصول إلى تركيبة هذا اللون على الرغم من كل هذا الازدهار فى العصر الفرعونى وكذلك فى العصر الاسلامى.. إلا أن هذا الفن كاد ينقرض من مصر ويقتصر دوره على الاستخدام النفعى فى الحياة اليومية كما كان مع بداية حضارات ما قبل التاريخ.

لهذا كان من الطبيعى التفكير جدياً فى إقامة بينالى دولى للخزف بمصر كأحد

استراتيجيات **المركز القومى للفنون التشكيلية** والذى يرأسه الفنان أحمد نوار فى سبيل النهوض بهذا الفن العريق ملبياً نداء الفنان **محى الدين حسين** بضرورة تنظيم ملتقى دولى بمصر لفن الخزف.

وتحقق المشروع، وأقيم أول ملتقى دولى لفن الخزف عام ٩٢ تحت اسم **بينالى الخزف (أى يعقد كل ثلاث سنوات دورية)**.

ثم انتهى الأمر إلى تنظيمه فى **شكل بينالى دولى** أى (يعقد دورته كل سنتين) ويقام اليوم **البينالى الدولى لفن الخزف الثالث** بمجمع الفنون بالزمالك ومتحف الفن المصرى الحديث بالاوبرا ويستمر حتى أواخر الشهر الحالى.

يشارك فى هذه الدورة خمس وأربعون دولة من بينها **ايطاليا -اسبانيا- تشيكوسلوفاكيا- انجلترا- اسبانيا -كرواتيا- اوكرانيا- بلجيكا- سويسرا- الارجنتين** وكذلك عدد من الدول العربية، يمثل هذه الدول ثلاثمائة فنان من جميع أنحاء العالم، كما يشارك مائة وخمسون فناناً مصرياً من بينهم تسعون فناناً تحت ٣٥ عاماً.

من البديهى إذن أن يستثير البينالى الفنانين المصريين بعد أن ابتعد أغلبهم عن ممارسة هذا الفن الذى كان قد بدأ ينظر إليه باعتباره فناً من الدرجة الثانية بالنسبة للفنون الرفيعة «التصوير والنحت والرسم.» فمثلا ترك الفنانان **طه حسين وصالح رضا** فن الخزف **واتجها إلى التصوير** والنحت وكذلك الفنان **رمزى مصطفى** والفنان **أحمد عبد الوهاب** .. وغيرهم من الفنانين ذوى البصمة المميزة فى الحركة التشكيلية المصرية.

تدعونا هذه الظاهرة لتأمل حقيقة الأمر. فنجد أن استخدام الخزف التطبيقى كأدوات نفعية فى الحياة اليومية هو أحد الاسباب الرئيسية فى اعتبار هذا النوع من الفن فى مرتبة أقل .. كذلك استخدامه فى استكمال أعضاء أدمية مثل الاسنان (من البورسيلين). بالاضافة إلى احتشاد الشكل (الفورم) فى صورة تقليدية مما حد من حرية الابتكار، ولا تقف الاسباب عند حدود داخلية خاصة بالخامة واستخدامها وإنما تجاوزت ذلك إلى خارج حدود الخامة نفسها، وهو ما يتعلق باشتراك الحرفيين فى انتاج الخزف بصور تجارية مثل الأوانى والفازات والقدور وغيرها من منتجات الخزف التجارية مستخدمين أحياناً نفس التقنيات الخاصة بالفنانين المبدعين مما أدى إلى احباط الفنانين وإهمالهم لهذا النوع من الفن.

ثم جاء البينالى منشطاً لفن الخزف وداعياً لطرح منطق مغاير يتسق وهذا الحوار الدولى الجديد الذى يطرح صيغا معاصرة لهذا المنتج من خلال معالجات جديدة للشكل (الفورم) من داخل (الآنية) -التى اقترنت بفن الخزف -ومن خارجه، حتى قاربت فن النحت وتداخلت معه.

وقد برزت فى مصر مدرستان متضادتان إحداهما تصدرها **محمد طه حسن** الذى يرى تطوير فن الخزف باحترام معطيات الخامة والحفاظ على تأثيراتها والابتكار من داخلها. واعتبار الآنية بنية أساسية لابد من الحفاظ عليها أثناء التطوير. والمدرسة الثانية وتزعمها **صالح رضا** ترى أن الخزف وسيط مثله مثل أى خامة أخرى يمكن التعبير الفنى به فى أى شكل من الاشكال .. وبذلك أصبح هناك ما يسمى بالنحت الخزفى والذى عنى بالابتكار من خارج الخامة وليس من داخلها.

ونذكر من المدرسة الثانية **رمزى مصطفى، محيى الدين حسين ثم زينب سالم، وفاطمة عباس، ومرفت سويف** وآخرين .. ومن أنصار المدرسة الأولى **نبيل درويش، جمال عبود، فتحية معتوق، وآخرين.**

انفتح أصحاب المدرسة الثانية على التجريب وإتاحة الفرصة أمام دخول إمكانات تقنية جديدة ومتعددة بعضها طبيعى والآخر صناعى على خامة الخزف مثل الحديد والزجاج والبوليستر والخشب.

فى هذا البينالى نستطيع أن نلاحظ أيضا أن وجود المدرستين ممثل فى حضور قوى ومنافس .. فنجد أعمالا كثيرة تقدم تحت **مصطلح الـ Instelation أى التجهيز فى الفراغ أو بناء شكل فنى فى مساحة فضا**ء بتغير فيها الشكل بتغير تلك المساحة فنرى عمل الفنانة زينب سالم وهو عبارة عن خمس نخلات تمتد ارتفاعاتها إلى ثلاثة امتار مثبتة على قواعد حديدية ومكونة من مجموعة أطوال اسطوانية تتوالى فى التركيب حتى تصل إلى قمة النخلة. وهذا الـ **-Instelation** يمثل فى نهاية الأمر صورة مجسمة **لمنظر من الطبيعة Lands Cape**..

كذلك عمل الفنان الدينماركى الذى يمثل مجموعة اشجار مشطورة وعاكسة على سطحها صوراً من السحب والسماء وتحيط بها أوراق الشجر المتساقط بغزارة فى الخريف وكذلك بيض الطيور الذى فسد من سقوط الاشجار فتهشم بعضه وتناثرت بعض الأجنة على أوراق الشجر الذى يغطى مسطح الأرض. والعمل يقدم صورة مجسمة لمنظر من الطبيعة (LandsCaps) وإن كان يضيف عنصر (الزمان) كعنصر رئيسى وأيضا متنوع الحالة..

فى مقابل هذا نجد الدهشة . تعترينا ونحن نرى عمل الفنان الانجليزى الذى يقدم (طبقاً) خزفيا قطره حوالى متر ونصف ثبت فى إطار دائرى من الحديد يفصل بينها وبين الطبق حوالى عشرون سنتيمتر دائريا.. وهو هنا يمثل التطور والابتكار من داخل تراث المنتج الخزفى (الطبق). وكذلك الآنية التى تقدمها الفنانة الايطالية وتستعرض فيها إمكانيات الاختزال والحصول على البريق المعدنى بتقنيات عالية المستوى.

وبتأمل جناح الشباب نجد أن هناك اسماء قد لمعت فى فن الخزف فى الآونة الأخيرة بفضل هذا الاحتكاك الدولى مثل **أيمن عبد المنعم وعادل هارون، اسامة زغلول، أيمن جوده، شادى النشوقاتى.**

أما الفنانة **الواعدة هالة مصطفى** فهى مفاجأة هذا الجناح حيث تقدم عملا إبداعيا يعكس فهمها العميق لفكرة الفن المعاصر بصفة عامة، كما يعكس نضجا إبداعيا يميزها عن أقرانها من المنافسين فهى تتحسس خطاها بهدف صياغة ثقافة تتضمن علم الغرب وتحمل فى ذات الوقت قيماً التراثية متضافرة فى وحدة واحدة..

تقدم **هالة** قطاعاً طوليا مشطوراً لتمثال خزفى لمومياء لملكة فرعونية.. مثبت فى قاعدة التمثال مرآه بامتداد حوالى نصف متر على الأرض وتقيم مع التمثال زاوية قائمة.. ترقد المومياء فى إطار حديدى يمثل نصف دائرة وإطار آخر أقل طولاً يمثل نصف مستطيل .. عند رؤية العمل النهائية من خلال المرآة المثبتة يستكمل المشاهد الانصاف المبتورة للمومياء وللدائرة وللمستطيل .. **وبذلك لا تكتمل صورة العمل النهائية إلا بوجود متلق..**

تجاوزت هالة بهذا العمل فكرة (الابتكار) فى فن الخزف من داخله أو خارجه إلى تصور شامل لمفهوم الفن المعاصر دون الاهتمام بالتحديات النوعية وسبق لها حصولها على الجائزة الاولى للخزف فى صالون الشباب السابع ١٩٩٥.

فى عيد الميلاد الستين لرجل طيب

كان أحمد فؤاد نجم هو الذى باغتنى وجرجرنى إلى المنصة ، بينما كنت أجلس سعيداً ، خالى البال استمع إلى المتحدثين فى الاحتفال الذى اقامه المسرح الكوميدى بعيد ميلاد «حجازى» الستين ، وكلهم - «لويس جرجس» و«عادل حموده» و«خيرى شلبي» و«محمد بغدادى»،و «نجم » نفسه - من ملوك الكلام ،الذين يجدون فيه متعة لا تقل عمّا تجده فيه كمستمع.

أما موضوع الاحتفال نفسه ، فهو رجل قليل الكلام بلسانه ، عميق الكلام برسومه ، حتى تلك التى لا تتكلم شخوصها ، ماهر فى الاستماع والتأمل، يستلهم تلك الرسوم من تعليقات أولاد البلد، الذين ولد معهم فى الحارة ، وتأثر بطريقتهم الخاصة فى السخرية، وحافظ على ارتباطه الوجدانى بهم، لذلك تتفجر بضحك جميل وجليل من ذلك النوع الذى لا تجده إلا فى رسومه ، فهو ضحك فطرى ، لم يفسده الوعى المزيف وبسيط جداً ، على نحو تشعر حين تقرأه، بأنك كنت تستطيع أن ترسمه، وأن «حجازى» لم يبذل أى مجهود فى التوصل إلى شخوصه أو فكرته وأنه لم يفعل أكثر من أنه مدّ يده من النافذة إلى الحارة لتعود وفيها الرسم والضحك!.

والحقيقة أننى لم أدهش حين قاطع «حجازى» الاحتفال بعيد ميلاده ، فهو لا يعتقد- بعد ٤٠ عاما ملأ خلالها الصحف العربية برسومه الكاريكاتورية- أنه يستحق أي احتفال ، فهو يرسم كأنه طفل يلعب فى الحارة، ويجد متعه فى هذا اللعب ،وفى التعبير عن رأى جيرانه فيما يجرى على مسرح الوطن والأمة والعالم، ولا يجد مبرراً يدعو الآخرين للإشادة بلعبه ، أو مدحه أو تكريمه، وذلك أحد وجوه العظمة فى شخصية «حجازى» ، خاصة ونحن نعيش فى زمن يطفح بالنرجسية والطاووسية وبالصراع الدموى على سرقة الكاميرا ،ويمشى فيه الاقزام فى الأرض مرحاً، يتوهمون أنهم سيخرقون الأرض، أو سيبلغون الجبال طولاً ، يدلعون أنفسهم بأنفسهم، ويتغنون بأمجاد كاذبة ، وينتشرون فى الشوارع يشحذون مدحاً لا يستحقونه!.

حين وجدت نفسى جالساً على المنصة، تذكرت فجأة يوما من عام ١٩٨٠، عبّرت فيه لـ «حجازى» عن دهشتى البالغة، لأنه رفض قدمته له جريدة «الأهرام» بأن ينشر فيها رسومه ، مستنكرا تجاهله لمدى التأثير الجماهيرى الذى يمكن أن يتيحه له ، نشرها فى أكبر وأعرق وأوسع الصحف العربية انتشارا..

فقال بهدوء : تفتكر إيه نوع التأثير اللى ممكن «الاهرام» يسمح لى بيه اليومين دول؟! ثم غير مجرى الحديث ، ليسألنى فجأة، عن مجلة سمع أننى شرعت فى إصدارها ، فأوضحت له بشئ من الخجل ، أنها ليست مجله بالمعنى المعروف، ولكنها نشره تطبع بطريقة «الماستر» التى كانت شائعة أنذاك ، قرر عدد من الأدباء والفنانين المطرودين من فردوس «المؤسسة» فى تلك السنوات إصدارها من دون ترخيص وعلى نفقتهم الخاصة، ليقاوموا بها ما كان يجرى ، فأدهشنى ، حين سألنى : يا ترى ممكن ارسم رسومى عندكم؟.

وأذهلنى .. حين اخرج من درج مكتبه رسما قدمه إلى ، وهو يقول بحياء : أنا رسمت لكم فعلاً!.

فيما بعد لم يدهشنى أن حجازى وافق بلا تردد ، على أن ينشر رسومه على صفحات «الأهالى» عندما عاودت الصدور فى عام ١٩٨٢ ، وسط حملة من الهجوم الشرس شنته عليها المؤسسة .. أو حين وافق بلا تردد ، على أن يرسم أغلفة«اليسار» حين صدرت عام ١٩٩٠..!.

حجازى : كل سنة وأنت طيب يا راجل يا طيب!





صلاح عيسى